

احكام القنطرة

في احكام البسملة

للإمام الفقيه المحدث أبي الحسنات محمد عبد الحي
ابن محمد عبد الحليم الكنوي الهندي
ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ رحمه الله تعالى

مُعْتَمَدٌ وَمُعْتَمَدٌ لِمَا دُونَهُ
ضَلَّاحٌ بِحَقِّهِ الْمُرَادُ لِلْمُؤَلَّفِ

مؤسسة الرسالة
دار البشير



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أحكام القنطرة
في أحكام البسملة

اسم الكتاب : إحكام القنطرة في أحكام البسملة
اسم المؤلف : الإمام محمد عبد الحي اللكنوي
اسم المحقق : صلاح محمد سالم أبو الحاج
عدد الصفحات : (٢٤١) صفحة
الطبعة الأولى : عمان ٢٠٠٢
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : (٢٠٠٢/٤/١٠٢٤)
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٢/٤/١٠٩٠)

دار البشير

عمارة جوهرة القدس - العبدلي

هاتف : ٤٦٥٩٨٩١ - ٠٠٩٦٢٦

فاكس : ٤٦٥٩٨٩٣ - ٠٠٩٦٢٦

ص.ب ٩٢٧٤٨٧

عمان ١١١٩٠ الأردن

e-mail:info@daralbashir.com

©All rights reserved. No part of this book may be reproduced. stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers.

جميع الحقوق محفوظة ©. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

احكام القنطرة في احكام البسملة

للإمام الفقيه المحدث أبي الحسنات محمد عبدالحق
ابن محمد عبدالحليم الكوفي الهندي
ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ رحمه الله تعالى

حَقَّقَهُ وَخَرَجَ آجَادِيسُهُ
ضِيَاءُ مُحَمَّدٍ سَالِمٍ زَوَالِجِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح الأستاذ المحقق المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة
الذي كان يعتني بكُتب الإمام آل كُتُوبِي
ويحرص على نشرها رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى



تقدمة الكتاب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فهذا تأليف نفيس فريد في بابه، لم ينسج على منواله اسمه: «إحكام القنطرة
في أحكام البسملة»، ألفه مجدد المئة الثالثة عشرة الهجرية، الإمام الفقيه المحدث
المحقق محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي الحنفي.

رفع فيه الستار عن أحكام مسائل البسملة المختلفة، محققاً لما وقع الخلاف
فيه بين المذاهب من أحكامها المتعلقة بالطهارة والصلاة، ومفصلاً في ذكر أدلة كل
مذهب وما له وما عليه، ولا سيما في مسألة الجهر والسرّ بها في الصلاة التي يكثر
الجدل فيها حتى كثرت التأليف فيها كما سيأتي، ومرجّحاً بعين الإنصاف ما يقتضيه
الدليل بدون اعتساف.

وقد عرف رحمه الله تعالى بالاعتدال، والتّحقيق العميق، والنظر الدقيق، فنال
القبول عند الخاصّة والعامة، وكان مجدداً للمئة الثالثة عشرة الهجرية على ما عرف
به التجديد عند علماء الأئمة المحمدية على مدار القرون؛ من أن يبلغ المجدد رأس المئة
وهو مشار إليه بالبنان، قامع للبدع محيي للسنة، وغير ذلك من الصفات التي

استكملت الكلام عنها في فصل خاصّ في رسالتي للماجستير، وهي بعنوان: «المنهج الفقهي للإمام اللّكنوي»^(١)، فلا حاجة للإعادة هنا.

وكذلك استوفيت الكلام عن حياته الخاصة والعلمية ومنهجه الفقهي في مؤلفاته فيها، فأحيل القارئ الكريم عليها؛ ولذلك لا أذكر ترجمة له في بداية هذا الكتاب، ولا في بداية غيره من مؤلفاته العديدة التي حققتها اكتفاء بذلك.

ومسألة البسملة من المسائل التي كثر التأليف فيها، من ذلك:

١. «الأسئلة في البسملة»: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي، المتوفى في حدود سنة خمسين وثمانمائة. كما في «الكشف: ١: ٩٢».

٢. «المسألة في البسملة» لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (١٠١٤هـ) ردّ فيها على من توهم أن البسملة من أوّل سورة براءة قول الإمام أبي حنيفة، وبَيَّن أن هذا قول باطل مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ونسبته إلى أبي حنيفة غير صحيحة، لها نسخة مخطوطة في مكتبة القادرية. بغداد. «علي القاري» (ص ١٤٢).

٣. «الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف» للحافظ أبي عمر يوسف عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، وهو مختصر: ذكر فيه اختلاف العلماء في قراءة البسملة في الصلّاة، وفي كونها آية من القرآن ومن الفاتحة. «الكشف: ١: ١٨٢».

٤. «إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم» المشتهرة بـ«رسالة البسملة بين المهرة» للأستاذ الكبير، والفاضل الحبر أبي سعيد محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي الحنفي، كان حيّاً سنة (١١٦٨هـ)، صنّفها على ثمانية عشر فن، وأزال عن دقائق معانيها الإشكالات والظنون. طبعت في دار الطباعة العامرة، (١٢٦١هـ). «معجم المؤلفين» (٣: ٦٩٣).

(١) وقد طبعت بحمد الله تعالى في دار النفائس، عمان.

٥. «الحجة الواضحة في أن البسمة ليست من الفاتحة» للقاضي أبي العباس أحمد بن إبراهيم السروجي الحنفي (٧١٧/٦هـ). «الكشف: ١: ٦٣١».
 ٦. «كتاب البسمة» لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وسيأتي ذكره في هذا الكتاب.
 ٧. «رسالة في البسمة» لجلال الدين رسولا بن أحمد بن يوسف الثوري الحنفي التبري (ت ٧٩٣هـ). «الكشف: ١: ٨٥١».
 ٨. «كتاب البسمة» لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥هـ). «الكشف: ٢: ١٤٠٢».
 ٩. «ميزان المعدلة في شأن البسمة» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). «الكشف: ٢: ١٩١٨».
 ١٠. «نهاية المطلوب في استحباب كتابة البسمة بكمالها في كل مكتوب» لعلي بن أحمد الأنصاري القرافي (ت ٩٤٠هـ). «الكشف: ٢: ١٩٩٠».
- وعلمي في هذا الكتاب باختصار، هو تخريج الأحاديث الواردة فيه، وعزو النصوص إلى مصادرها ما استطعت إلى ذلك مع مقابلتها بها، وإثبات الفرق إذا كان ذات بال وفيه فائدة، وتفصيل مقاطعه وجمله، وضبط كثيراً من ألفاظه وعباراته بالشكل، ومراعاة قواعد الإملاء في رسمه، وصنع فهرس تفصيلية له.
- والأصل الذي اعتمدت عليه في إخراج طبعه حجريّة، طبعت في سنة (١٣٠٥هـ)، عثرت عليها في مكتبة الأزهر الشريف، أثناء سفري إلى مصر للبحث عن مؤلفاته، فهي عزيزة الوجود غزيرة الجود.
- وأما بخصوص تحقيق نسبة هذا الكتاب للإمام اللكنوي: فإنه نسبة لنفسه في كثير من مؤلفاته، منها: «الظفر الأماني»، (ص ٣٧٠). و«غيث الغمام»، (ص ٢١٨). قال فيه عنه: «ذكرت فيها المذاهب الواقعة في البسمة، مع ترجيح مذهب وجوب التسمية عند الوضوء، وحققت فيها أن طرق الحديث، وإن كان بعضها ضعيفة لكن ضم بعضها إلى بعض يفيد الثبوت». و«دفع الغواية»، (ص

٤٢). و«مقدمة تحفة الأخيار»، (ص ٣٥). و«إقامة الحجّة»، (ص ٤٥). و«مقدمة عمدة الرعاية»، (ص ٣٠). و«النافع الكبير»، (ص ٦٣). ونسبه إليه الكثير من العلماء، منهم : العلامة الحسيني في «معارف العوارف» (ص ١١٣).

وفي الختام أسأل الله عزّ وجلّ أن ينفع به الكلمة والطلبة، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويغفر لي ولوالدي وللمشايخي وللمسلمين والمسلمات، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمّداً، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

صلاح محمد أبو الحاج

١٢/ربيع الأوّل/١٤٢٠هـ

أحكام القنطرة في أحكام البسملة

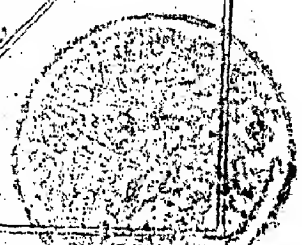
بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد بن اسمعيل مفتاح كل كتاب وصلة على شفع الأمانة يوم الحساب وعلى الآل والأصحاب
 أما بعد فيقول عبده الراجي عفوه القوي محمد بن عبد الحكي الكوفي الأنصاري تاجنا واشده عن
 ذنبه بعفوه الباري تده رسالة لطيفة وعجالة نفيسة سماها بأحكام القنطرة في أحكام البسملة
 ليوافق الاسم المسمى ويلطابق اللفظ المعنى فإني قد جمعت فيها المسائل المتفرقة وأوردت في ثناياها
 الفتاوى المنتشرة قاصدا لأحكام الأحكام بما رآه من الكتب مع النقص والإبرام وترتيبها على مقدمة وبابين
 المقدمة في تبيين من فضاء لها وما يتعلق بها أعلم أن البسملة بالفتح مصدر يسعمل يسعمل أي يسأل
 بسم الله الرحمن الرحيم وهو من باب النحت كقولك وحملته وغيرهما قال ابن فارس في نقح اللغة
 باب النحت العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو من باب الاختصار كجملته من حي على استنحه
 وفي اصطلاح المنطق لابن السكيت يقال قد أكثر من البسملة إذا أكثر من قول بسم الله ومن السيللة
 إذا أكثر من قول لا اله الا الله ومن التحويلة والحولقة إذا أكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله ومن
 الجعفة أي من جعلت فداك ومن السجدة أي قول سبحان الله انتهى وفي التفسير لابن دحية رجا
 ترفع اجتماع كلمتين من كلمة واحدة دالة عليها وإن كان لا يمكن اشتقاق كلمة من كلمتين سطر

وكملت الخشعة لعين الايمان حركت الدبشة بنوع الانسان ولصفت الاكباد والحناسير
ولصفت الاحقاد الزواجر فكلحت المصيبة كل المصيبة وارتقت الفضيحة كل الفضيحة وتنهضت
الاثار على القيامة وولت الاخبار على الندامة ولكن لما كان الصبر اولى والشكر اوفى رجع الكل
الى الصبر ورفع الجبل الى الشكر قال الله المشتكى واليه المرجع والمآب ومنه سؤال ائمة المجتهدين
واصحاب المنة بفضل القديم وفيضه العتيق فانه محب السالكين ونيب السالين ومطاعة المرام
التي هو الاراء اعلام لما فدا من هذه الدار ونحوها من هذا القرار فبسيروا بهم تتحدون وبالطينة
ايهم لقد عدون ومن ايهم تستفسرون يا رب الهدي ومن ايهم تسلكون مطالب التقي كمال تنهلون
في الغواية وتنقطنون بالعبادة الا ان تقصروا ببقايتهم الصالحة وترسوا الصبر قاتلهم الجارية فما من
حماة ما يذره المجموعة للرسائل الثمانية التحقيق العجيب في التتويج وافادة الخير لسواك الغير
وتدوير النفاك في الجماعة بالجن والملك وتجمع الغر في روض الدرد وحسرة العالم لوفاة جرح العالم
ونائية المقام فيما يتعلق بالغال مع تعليقها بظفر الانفال ونخبة الاخبار في احوال مستبشرين بالبر
مع تعليقها بنخبة الانظار واحكام القنطرة في احكام البسطة المنسوبة الى جود هذه المائة المذكورة
حمده والمذموم مدحه قدس سره وفسر به فسيتره الخيل تحصيلها وتتميز الذيل لتتميلها لتقودوا
بالرأب فورا عظيمها ونحوها في المناصب فوضا عينا قبلك الطبعات بامر المولود
فيهم خا وحسين العظيم آبادي ادا الله ذوا الايادي بكلمة الهادي في المطيع السعي
بحيث يفيض بغيره الله عن الغيظ الذي اتم به نادر حسين خان سلم الله الله
وكان ذلك في جمادى الاولى من السنة الحامسة اهدى الف وثلاثمائة
من الهجرة النبوية على مماجده الصلوة والتحية هذا وآخر
دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

على خير خلقه محمد وآله واصحابه

محمد حسين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لمن أسمّه مفتاح كل كتاب، وصلاةً على شفيع الأمة، وعلى
الآل والأصحاب.

أمّا بعد:

فيقول عبده الرجّاحي عفوه القويّ، محمّد عبد الحيّ اللكنويّ
الأنصاريّ تجاوزَ الله عن ذنبه بعفوه السّاري: هذه رسالة لطيفة، وعجالة
نفيسة، مسمّاة بـ:

«إحكام القنطرة في أحكام البسملة»

ليوافق الاسم المسمّى ، ويطابق اللفظ المعنى ، فإنّي قد جمعتُ فيها
المسائل المتفرّقة ، وأوردتُ في أثنائها الفوائد المشتتة؛ قاصداً إحصاء
الأحكام: بإيراد دلائلها مع النّقض والإبرام.
ورتبناها على مقدّمة وبابين:

المقدمة

في نبذ من فضائلها وما يتعلق بها

اعلم أن البسملة بالفتح مصدرٌ بِسْمَلٍ يُسْمَلُ: أي قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وهو من باب النَّحْتِ: كحوقلة، وحمدلة، وغيرها. قال ابنُ فارس^(١) في «فقه اللغة»^(٢)، (باب النحت): العربُ تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنسٌ من الاختصار: كحيلة: من حيٍّ على. انتهى.

(١) وهو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرّازي، أبو الحسين، قال ابن خلكان: كان إماماً في علوم شتى وخصوصاً اللغة فإنه أتقنها. ومن مؤلفاته: «المجمل»، و«معجم مقاييس اللغة»، و«حلية الفقهاء»، (٣٢٩-٣٩٥هـ). ينظر: «وفيات» (١: ١١٨-١٢٠). «معجم الأدباء» (٤: ٨٠-٩٨).

(٢) اسمه «الصاحبي»: وقد ورد باسم «فقه اللُّغة» لأنه الاسم الذي شهر به، والتَّصُّرُ منقولٌ من «مزهر اللُّغات» للسيوطي، وقد عرفه السيوطي باسم «فقه اللُّغة». وهذا الكتاب صَنَّفَهُ لصاحب بن عبَّاد فسَمَّيَ به «الصاحبي»، وذكر في أوَّل الكتاب: هذا الكتاب الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامهم، وإِثْمًا عنوانه بهذا الاسم لأنَّي لما ألَّفْتُهُ أودعته في خزانة الصاحب. اهـ.

والصاحب: هو إسماعيل بن عبَّاد بن العباس الطَّالِقَانِي الأصبهاني، أبو القاسم، قال ابن خلكان: كان نادرة الدهر وأعجوبة العصر في فضائله ومكارمه وكرمه، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء؛ لأنه كان يصحب أبا الفضل ابن العميد، فقبل له: صاحب ابن العميد، ثم أطلق عليه هذا اللقب لما تولى الوزارة، وبقي علماً عليه، (٣٢٦-٣٨٥هـ) ومن مؤلفاته: «الحيط في اللغة»، و«الكشف عن مسرائ شعر المتنبي»، و«الفرق بين الضاد والظاء». ينظر: «وفيات» (١: ٢٢٨-٢٣١)، ومقدمة «الحيط في اللُّغة» (١: ٨١١).

وفي «إصلاح المنطق» لابن السكيت^(١) يقال: قد أكثر من البسملة: إذا أكثر من قول: بسم الله، ومن الهيلة: إذا أكثر من قول: لا إله إلا الله، ومن الحوقلة والحولقة: إذا أكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن الجعفة: أي من: جعلت فذاك، ومن السبحلة: أي قول: سبحان الله. انتهى^(٢).

وفي «التنوير» لابن دحية^(٣): ربما يتفق اجتماع كلمتين من كلمة واحدة دالة عليهما، وإن كان لا يمكن اشتقاق كلمة من كلمتين على قياس التصريف، كقولهم مهلل^(٤): أي قال: لا إله إلا الله، وخمدل: أي قال: الحمد لله، وحولق: أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا تقل حوقل بتقدم القاف، فإن الحوقلة: مشية الشيخ الضعيف، والبسملة: قول باسم^(٥) الله، والسبحلة: قول سبحان الله، والحسيلة: قول

(١) وهو يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، أبو يوسف، والسكيت لقب أبيه إسحاق، ومن مؤلفاته: «كتاب الأضداد»، و«كتاب القلب والإبدال»، و«كتاب الألفاظ»، (ت ١٨٦-٢٤٤هـ). ينظر: «وفيات» (٦: ٣٩٥-٤٠١)، و«العبر» (١: ٤٤٣).

(٢) من «إصلاح المنطق» (ص ٩-١١).

(٣) وهو عمر بن الحسن بن علي الكلبي، أبو الخطاب، المعروف بابن دحية، قال ابن خلكان: كان من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء متقناً لعلم الحديث وما يتعلق به عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها. له: «المطرب من أشعار المغرب»، و«التنوير في مولد السراج المنير»، و«الآيات البينات»، (٥٤٤-٦٣٣هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٤: ٨٤-٨٥)، و«الأعلام» (٥: ٢٠١).

(٤) في «مزهرة اللغات» (ج ١/ص ٢٣٣): هـل.

(٥) «باسم» تكتب بالألف، يقول شيخنا الدكتور توفيق حمارش في «الوجيز في علامات الكتابة والترقيم» (ص ٨٩): تحذف همزة الوصل من كلمة اسم في البسملة مثل بسم الله الرحمن الرحيم، ولا تحذف من غيرها مثل: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ [العلق: ١]، ونحو: باسمك اللهم.

حَسْبِيَ اللَّهُ، والسَّمْعَةُ: سلامٌ عليكم، والطَّلَبَةُ: أطال الله بقائك،
والدَّمَغَزَةُ: أدام الله عزَّكَ. انتهى.

ويفهم من هذا كله أنه لا بُدَّ في النَّحْتِ من اعتبارِ التَّرتيبِ، ومن ثمَّ
خطأ الشَّهابِ الخَفَاجِيِّ^(١) جماعةٌ من المحقِّقين في قوله: طُبِّقَ منحوتٌ من:
طال بقاؤك، وقالوا: المنحوتُ منه إنَّما هو: طَلَبٌ^(٢).

وزيادةُ تفصيلِ النَّحْتِ في «مُزهر اللُّغات»^(٣) للسِّيُوطِيِّ^(٤)، فارجع إليه.
وذكرَ جَمَعَ أَنَّ البِسْمَلَةَ وإن كان في الأصلِ مصدرًا، لكنَّه غلبَ
استعماله في نفسِ بسمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فيطلقون البِسْمَلَةَ ويريدون به
هذه الكلمات.

ومنه قولُ الفقهاء في مواضع تُسنُّ البِسْمَلَةُ، ثمَّ المرادُ بها في أبوابِ
الصَّلَاةِ، وأبوابِ الأكلِ والشُّربِ، ونحوها: هو الكلماتُ المذكورةُ
بأجمعها.

(١) وهو أحمد بن محمد بن عمر الخَفَاجِيُّ المِصْرِيُّ الحنْفِيّ، شهاب الدين، والخَفَاجِي نسبة إلى خَفَاجَةٍ،
حي من بني عامر، من مؤلفاته: «عناية القاضي على تفسير البيضاوي»، و«نسيم الرياض شرح شفا
عياض»، قال الإمام اللكنوي عنهما: فيهما فوائد لطيفة ومباحث شريفة، وكلاهما يدلان على
جودة قريحته، وسعة نظره. (٩٧٧-١٠٦٩هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (١: ٣٣١-٣٤٣).
«التعليقات السنية» (ص ٤١٢-٤١٣). «طرب الأمثال» (ص ٤٢٩-٤٣٠).

(٢) وقع في الأصل: «طَلَبٌ».

(٣) «مُزهر اللغة» (١: ٢٣٢-٢٣٤).

(٤) وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السِّيُوطِيُّ الطولُوبِيُّ الشَّافِعِيُّ، أبو الفضل، جلال الدين، من
مُحدِّدي المئة التاسعة، من مؤلفاته: «الإعلام بحكم عيسى عليه السلام»، و«الإكليل في استنباط
التنزيل»، و«أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب»، (٨٤٩-٩١١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٣):
٦٥-٧٠)، «التور السافر» (ص ٥١).

وفي أبواب الذَّبَح، ونحوها: بِسْمِ اللَّهِ فقط.
ولها فضائل كثيرة:

قد أوردَها السُّيُوطِيُّ في «الدَّر المنثور»^(١)، وغيره.

١. فمن ذلك: ما روى الخطيب^(٢) عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ رَفَعَ قِرْطَاساً مِنَ الْأَرْضِ فِيهَا بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ إِجْلَالاً لَهُ أَنْ يُدَاسَ؛ كُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّادِقِينَ»^(٣).

وروى أبو داود في «مراسيله» عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى كِتَابٍ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ لِفَتَى مَعَهُ: مَا هَذَا، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، لَا تَضَعُوا بِسْمِ اللَّهِ، إِلَّا فِي مَوْضِعِهِ»^(٤).

٢. ومنها: ما روى أبو نُعَيْم^(٥) في «تاريخ أصبهان»، وابنُ أَشْتَةَ^(٦) في كتاب «المصاحف»، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) في «الدَّر المنثور في التفسير المأثور» للسُّيُوطِيِّ (١: ١٩-٣٠).

(٢) وهو أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، أبي بكر، من مؤلفاته: «تاريخ بغداد»،

و«الكفاية في علم الرواية»، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، (٣٩٢-٤٦٣ هـ). ينظر:

«طبقات ابن هداية الله» (ص ١٦٤-١٦٦). «النجوم الزاهرة» (٥: ٨٧). «معجم الأدباء» (٤: ١٣).

(٣) في «تاريخ بغداد» (١٢: ٢٤١).

(٤) في «مراسيل أبو داود» (باب في الكتاب ملقى في الطريق) رقم (٤٩٩). وفي «الدَّر المنثور» (١: ٢٩).

(٥) وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نُعَيْم، قال الذهبي: تفرَّد في الدنيا بعلوِّ الإسناد مع الحفظ والاستبحار من الحديث والفنون. له: «حلية الأولياء»، و«تاريخ أصبهان»، «دلائل النبوة»،

(٣٦٦-٤٣٠ هـ). ينظر: «العبر» (٣: ١٧٠). «المرآة» (٣: ٥٢-٥٣). «النجوم الزاهرة» (٥: ٣٠).

(٦) وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَةَ الأصبهاني، أبو بكر، له: «الحمر»، و«النفيد في شواذ

القراءات»، و«المصاحف»، (ت ٣٦٠ هـ). ينظر: «الأعلام» (٧: ٩٧). «معجم المؤلفين» (٣: ٤٥٣).

الرَّحِيم، فَجَوَّدَهُ^(١) تَعْظِيماً لَهُ، غُفِرَ لَهُ^(٢). قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «الدر المنثور»^(٣): سَنَدُهُ ضَعِيفٌ. انْتَهَى. وَمِنَ الْمَقَرَّرِ أَنَّ الضَّعِيفَ يَكْفِي فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ^(٤).

٣. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ^(٥) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مَرْفُوعاً: «مَنْ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَسَنَةٍ، وَمَحَى عَنْهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ سَيِّئَةٍ»^(٦).

٤. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ وَالدَّيْلَمِيُّ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَتْ بِسْمِ اللَّهِ، ضَجَّتْ جِبَالُ مَكَّةَ، وَسَمِعَ أَهْلُ مَكَّةَ دَوِيّاً، فَقَالُوا: قَدْ سَحَرَ مُحَمَّدٌ»^(٧).

٥. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ»، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَرْفُوعاً: «إِنَّ الْمَعْلَمَ إِذَا قَالَ لِلصَّبِيِّ، قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، فَقَالَ^(٨)، كُتِبَ لِلْمَعْلَمِ وَلِلصَّبِيِّ وَالْأَبُويهِ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ»^(٩).

(١) فِي «الدَّرُ الْمُنْثُورِ»: «مَجُودَةٌ».

(٢) فِي «الدَّرُ الْمُنْثُورِ» (١: ٢٧).

(٣) (١: ٢٧).

(٤) لِلْوُقُوفِ عَلَى تَفَاصِيلِ هَذَا الْبَحْثِ يَنْظُرُ: «ظَفَرُ الْأُمَامِي» (ص ١٨٦-١٨٧)، وَ«تَزْهِةُ الْفِكْرِ» (ص ٦-٧)، وَغَيْرَهُمَا.

(٥) وَهُوَ شَيْرُوبِيهِ بْنُ شَهْرَدَارٍ بْنُ شَيْرُوبِيهِ الْهَمْدَانِيُّ الدَّيْلَمِيُّ، أَبِي شَجَاعٍ، قَالَ ابْنُ مَنْدَةَ: كَانَ شَاباً حَسَناً ذَكِيَّ الْقَلْبِ، صَلِياً فِي السُّنَّةِ. لَهُ: «فَرْدُوسُ الْأَخْبَارِ» بِمَأْثُورِ الْخُطَابِ الْمَخْرُجِ عَلَى كِتَابِ «الشَّهَابِ»، (٤٥٥-٥٠٩ هـ). يَنْظُرُ: «تَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ» (٤: ١٢٥٩)، «الْكَشْفُ» (٢: ١٢٥٤).

(٦) فِي «الدَّرُ الْمُنْثُورِ» (١: ٢٦)، وَتَمَّتْ الْحَدِيثُ فِيهِ: «وَرَفَعَ لَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دَرَجَةً».

(٧) فِي «الدَّرُ الْمُنْثُورِ» (١: ٢٦).

(٨) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ «فَقَالَ» فِي «الدَّرُ الْمُنْثُورِ».

(٩) فِي «الدَّرُ الْمُنْثُورِ» (١: ٢٦).

٦. ومنها: ما رواه وكيع^(١) عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّيَهُ اللَّهُ مِنَ الزَّبَانِيَةِ التَّسْعَةِ عَشَرَ فَلْيَقْرَأْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٢).

٧. ومنها: ما رواه عبدُ الرزاق^(٣)، وعبدُ بن حميد^(٤)، وابنُ جرير^(٥)، وابنُ المنذر^(٦)،

(١) وهو وكيع بن الجراح بن مَلِيح الرُّوَاسِي الكوفي، أبو سفيان، قال ابن حنبل: ما رأيت أحداً أَوْعَى منه، ولا أَحْفَظَ، وكيع إمام المسلمين. ولهُ: «التفسير»، و«السنن»، و«المعرفة والتاريخ»، (١٢٩-١٩٧هـ). ينظر: «تذيب الكمال» (٣٠: ٤٦٢). «التقريب» (ص ٥١١). «الجواهر» (٣: ٥٧٦).

(٢) في «الدُّرُ الْمُنْثُور» (١: ٢٦).

(٣) وهو عبد الرزاق بن هَمَام بن نافع الحِمَيرِي الصَّنْعَانِي، أبو بكر، والصَّنْعَانِيُّ نسبةٌ إلى مدينة صَنْعَاءَ، قال ابن السَّمْعَانِي: قيل ما رحل الناس إلى أحد بعد رسول الله ﷺ مثل ما رحلوا إليه، له: «المصنف»، (١٢٦-٢١١هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٢١٦). «لأعلام» (٤: ١٢٦).

(٤) وهو عبد بن حميد بن نصر الكِسِّي، أبو محمد، قيل: اسمه عبد الحميد، نسبة إلى كس مدينة قرب سَمَقَنْد، ومن مؤلفاته: «المنتخب مسند عبد بن حميد»، «المسندان كبيران»، و«تفسير القرآن»، (ت ٢٤٩هـ). ينظر: «الثقات» (٨: ٤٠١). «الرسالة المستطرفة» (ص ٥٠). «هدية العارفين» (ص ٤٣٧).

(٥) وهو محمد بن جرير بن يزيد الطَّبَرِيّ، أبو جعفر، قال ابن خزيمة: ما أعلم أحداً على وجه الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة. ومن مؤلفاته: «التاريخ»، و«جامع البيان في تفسير القرآن»، و«اختلاف الفقهاء»، (٢٢٤-٣١٠هـ)، ينظر: «الوفيات» (٤: ١٩١-١٩٢). «روض المناظر» (ص ١٦٨-١٦٩).

(٦) وهو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، قال الأسنوي: أحد الأئمة الأعلام، لم يقلد أحداً في آخر عمره. ومن مؤلفاته: «المبسوط»، و«الافئاع»، و«الإجماع»، (٢٤٢-٣١٩). ينظر: «مرآة الجنان» (٢: ٢٦١-٢٦٢). «طبقات المفسرين» (٢: ٥٠-٥٢). «طبقات الأسنوي» (٢: ١٩٧).

وابن أبي حاتم^(١)، عن الزُّهْرِيِّ^(٢) في تفسير قوله تعالى: «وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى»^(٣)، قال: «هي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٤).
 ٨. ومنها: ما رواه الحافظ عبد القادر الرَّهْأَوِيُّ^(٥) في «أربعينته»؛ بسند حسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٦).

(١) وهو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التَّمِيمِيُّ الرَّأزِيُّ، المعروف بابن أبي حاتم، قال أبو يَعْلَى الخَلِيلِيُّ: أخذ علم أبيه وأبي زُرْعَةَ، وكان مجراً في العلوم ومعرفة الرجال. (ت ٣٢٧هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٢٠٨). «مرآة الجنان» (٢: ٢٨٩).

(٢) وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله الزُّهْرِيُّ الْقَرْشِيُّ، أبو بكر، نسبة إلى بني زهرة، وهم بطن من بطون قريش، قال عمر بن عبد العزيز: لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري، (٥١-١٢٤هـ). ينظر: «طبقات الشيرازي» (ص ٤٧-٤٨). «التقريب» (ص ٤٤٠). «الإمام الزهري وأثره في السنة» (ص ٢٦٠-٢٦١).

(٣) من سورة الفتح، آية (٢٦).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٦: ١٠٦)، وذكر ابن جرير في معنى كلمة التَّقْوَى: إِنَّ الْأَكْثَرَ قَالُوا: أَنَّهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْإِخْلَاصُ، وَآخَرُونَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَآخَرُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

(٥) وهو عبد القادر بن عبد الله الفهمي الرَّهْأَوِيُّ الْحَرَانِيُّ، أبو محمد، محدث الجزيرة، كان مملوكاً لرواحد من أكابر الموصل، دار البلاد وأخذ عن حفاظ الحديث، قيل: له تأليف كثيرة منها «أربعين المثابنة الإسناد والحديث» مجلدان، وهو شيء ما سبقه إليه أحد ولا يرجوه بعده محدث لخبراب البلاد، وله: «المادح والممدوح»، و«الفرائض والحساب»، (ت ٦١٢هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٤: ٢٣). «الكشف» (٥: ٥٩٦).

(٦) في «الدر المنثور» (١: ٢٦).

وروى الخطيبُ في «جامعه» عن أبي جعفر مُعْضَلًا^(١): «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِفْتَاحُ كُلِّ كِتَابٍ»^(٢).

وهذا يفيدُ أنَّه مفتاحُ الكتبِ السَّماويةِ بِأَجْمَعِها، وقد صرَّحَ به بعضُ المشايخ كما ذكره العزيري^(٣) في «شرح الجامع الصَّغير»^(٤)، ويعضدُهُ ما رواه أبو عُبَيْدٍ عن عبدِ اللَّهِ بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: «أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ التَّوْرَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾»^(٥) الآيات .

لكن يخالفه ما رواه الدَّارِقُطْنِيُّ^(٦) من حديث بُرَيْدَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) الْمُعْضَلُ يفتح الضاد المعجمة، على صيغة اسم المفعول، يقال: أَعْضَلُهُ فهو مُعْضَلٌ، وَعَضِيلٌ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ الَّذِي حَدَّثَهُ أَعْضَلَهُ، حَيْثُ ضَيَّقَ الْجَمَالَ، وَشَدَّدَ الْحَالَ، حَيْثُ حَذَفَ مِنَ الرَّوَاةِ أَزِيدٌ مِنْ وَاحِدٍ، بَحْثٌ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ تَعْدِيلًا وَجَرَحًا... وَيَشْتَرِطُ فِي الْمُعْضَلِ أَنْ يَكُونَ سَقُوطُ اثْنَيْنِ عَلَى التَّوَالِي، فَلَوْ سَقَطَ وَاحِدٌ مِنْ مَوْضِعٍ، وَآخَرُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ السَّنَدِ، لَمْ يَكُنْ مُعْضَلًا، بَلْ مُنْقَطِعًا. ينظر: «ظفر الأمان» (ص ٣٥٤-٣٥٥).

(٢) في «الجامع لأخلاق السامع والرواي» (١: ٢٦٤)، و«الدر المنثور»، (١: ٢٧).

(٣) وهو علي بن أحمد بن محمد العزيري البولاقى الشافعي، نسبة إلى موضع عزيرية قرب مصر، قال المحي: كان إماماً فقيهاً محدثاً حافظاً ذكياً قوي الحفظ. من مؤلفاته: «السراج المنير شرح الجامع الصغير»، «حاشية على شرح التحرير» للقاضي زكريا، و«حاشية على شرح الغاية» لابن قاسم، (ت ١٠٧٠هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٢٠١)، «الأعلام» (٥: ٦٤).

(٤) «السراج المنير شرح الجامع الصغير» (٢: ١٣٨).

(٥) من سورة الأنعام، آية (١٥١).

(٦) وهو علي بن عمر بن أحمد الدَّارِقُطْنِيُّ البَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ، نَسَبُهُ إِلَى دَارِ الْقُطْنِ، مَحَلَّةٌ كَبِيرَةٌ بِبَغْدَادٍ. قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ: الدَّارِقُطْنِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ. لَهُ: «السَّنَنُ الْكَبِيرُ»، وَ«الْمُخْتَلَفُ وَالْمُؤْتَلَفُ»، وَ«الْأَفْرَادُ»، (٣٠٦-٣٨٥هـ). ينظر: «الكامل في التاريخ» (٧: ١٧٤).

«طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٣١٢). «الأنساب» (٢: ٤٣٧-٤٣٩).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأَعْلِمَنَّكُمْ آيَةً لَمْ تَنْزَلْ عَلَى نَبِيٍّ
بَعْدَ سُلَيْمَانَ غَيْرِي: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١).

وكذا ما روى البيهقي^(٢) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «أَغْفَلَ النَّاسُ
آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، لَمْ تَنْزَلْ عَلَى أَحَدٍ سِوَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: بِسْمِ اللَّهِ.. الخ»^(٣).

وروى الطبراني^(٤) عن بُرَيْدَةَ مَرْفُوعاً: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ، لَمْ تَنْزَلْ
عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ سُلَيْمَانَ: بِسْمِ اللَّهِ.. الخ»^(٥).

وقد اختلف أصحابُ السَّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي أَنَّهَا هَلْ هِيَ مِنْ
خَصَائِصِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمْ لَا:

(١) في «السنن الدارقطني» (١: ٣١٠) رقم (٣٩). و«سنن البيهقي الكبير» (١٠: ٦٢) رقم (١٩٨٠٨)، و«المعجم
الأوسط» (١: ٣٦٧) رقم (٦٢٩).

(٢) وهو أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرُو جَرْدِي البَيْهَقِيُّ، أَبُو بَكْرٍ، نَسَبُهُ إِلَى خُسْرُو جَرْدٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ نَاحِيَةِ
بَيْهَقٍ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: مَا مِنْ شَافِعِي إِلَّا وَلِلشَافِعِيِّ فِي عُنُقِهِ مِئَةٌ إِلَّا الْبَيْهَقِيُّ، فَإِنْ لَهُ الْمِئَةُ عَلَى الشَّافِعِيِّ
نَفْسُهُ، وَعَلَى كُلِّ شَافِعِي لِمَا صَنَفَهُ فِي نَصَرَةِ مَذْهَبِهِ مِنْ تَرْجِيحِ الْأَحَادِيثِ، كـ «السنن الكبير»، و«السنن
الصغير»، و«معرفة السنن والآثار»، وَجَمَعَهُ لِنُصُوصِهِ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ «المبسوط»، وَتَصْنِيفُهُ فِي مَنَاقِبِهِ،
(ت ٤٥٨ هـ). ينظر: «العمير» (٣: ٢٤٢). «طبقات الأسنوي» (١: ٩٨-٩٩).

(٣) في «الدر المنثور» (١: ٢٠) ونسبه إلى البيهقي في «شعب الإيمان» وإلى أبي عبيد وابن مردويه.
(٤) وهو سليمان بن أحمد بن أيوب اللُّخْمِيُّ الطَّبْرَانِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ، نَسَبُهُ إِلَى طَبْرَةِ، مَدِينَةٍ مِنَ الْأُرْدُنِّ، قَالَ
الذهبي: مسند العصر، واسع الحفظ بصيراً بالعلل والرجال والأبواب. له: المعاجم الثلاثة المشهورة،
(٢٦٠-٣٦٠ هـ). ينظر: «العمير» (٣: ٣١٥-٣١٦). «مرآة الجنان» (٣: ٣٧٢).

(٥) في «الدر المنثور» (١: ١٩).

فمنهم مَنْ عَدَّهَا مِنْهَا، وتردُّه رواية الخطيب^(١)، ونقل الزُّرقاني^(٢) في «شرح المَوَاهِبِ اللَّدُنِيَّةِ» عن شيخه: إِنَّ كَوْنَهَا قرآنًا يتلى من خصائص نبيِّنا، وأمَّا نفسُها، فليس كذلك؛ لثبوت نُزولها على سليمان، ولعلَّه كان للتبرُّك فقط، وفيه أَنَّ كونها متلوةً أيضًا ليست من الخصائص كما يُعلم من رواية أبي عبيد.

وذهب بعضُ المحقِّقين إلى أنَّها بهذه الألفاظ العربيَّة بهذا الترتيب من الخصائص، وما في سورة^(٣) التَّمْلِ^(٤)، جاء على جهةِ التَّرجمةِ عمَّا في كتابه، لأنَّه لم يكن عربيًّا، وحسنُه الزُّرقاني، وقال: ما روي أَنَّ: «آدمَ لَمَّا أَرَادَ الخُرُوجَ مِنَ الجَنَّةِ، قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فقالَ له: جِبْرِيلُ لَقَدْ تَكَلَّمْتَ بكلمةٍ عظيمةٍ، فإنَّما كان بإلهام من الله تعالى، ولم تُنزل عليه». انتهى.

٩. ومنها: ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ بسندٍ ضعيفٍ، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «كَانَ جِبْرِيلُ إِذَا جَاءَنِي بِالوَحْيِ، أَوَّلَ مَا يُلْقِي عَلَيَّ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٥).

(١) مرَّت سابقاً، وهي «بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مفتاح كُلِّ كتاب».

(٢) وهو محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني المِصْرِيُّ الأزهريّ المالِكيّ، أبو عبد الله، قال الكتاني عنه:

خاتمةُ المحدثين في الديار المصرية، من مؤلفاته: «شرح البيهقيّة»، و«وصول الأمان» و«شرح الموطأ»،

(١٠٥٥-١١٢٢هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٨٩٧). «غيث الغمام» (ص ٩٩). «المستطرفة» (ص ١٤٣).

(٣) في الأصل «صورة»، وهي بهذا الرسم في كثير من المواضع التي صحَّحت دون الإشارة إلى ذلك.

(٤) آية (٣٠)، ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

(٥) في «سنن الدَّارقُطني» (١: ٣٠٥).

١٠. ومنها: ما رواه أبو داود، والبزار^(١)، والطبراني، والحاكم^(٢) وصححه، والبيهقي في «المعرفة» عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يعرف فصل السورة، حتى تنزل عليه: بِسْمِ اللَّهِ»^(٣).

وروى الحاكم وصححه البيهقي في «سننه»: عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل: بِسْمِ اللَّهِ، فإذا أنزلت علموا أن السورة قد انقضت»^(٤).

وروى نحوه^(٥): أبو عبيد^(٦) عن سعيد بن جبير^(٧) رضي الله عنه.

(١) وهو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار، أبو بكر، والبزار نسبة لمن يخرج الدهن من البرور ويبيعه، قال الدارقطني: ثقة يخطئ ويتكلم على حفظه. من مؤلفاته: «المسند» (ت ٢٩٢ هـ). ينظر: «العم» (٢: ٩٢)، «الكشف» (٢: ١٦٨٢).

(٢) وهو محمد بن عبد الله بن محمد الضبي الطهماني النيسابوري، أبو عبد الله، المعروف بالحاكم، وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء، قال ابن خلكان: إمام أهل الحديث في عصره، والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عالماً عارفاً واسع العلم، من مؤلفاته: «المستدرک»، و«معرفة علوم الحديث»، و«تاريخ نيسابور»، (٣٢١-٤٠٥ هـ). ينظر: «وفيات» (٤: ٢٨٠-٢٨١). «طبقات ابن قاضي شهبه» (١: ١٩٧-١٩٨). «المستطرفة» (ص ١٧).

(٣) في «سنن أبي داود» في (كتاب الصلاة) (باب من جهر بها) رقم (٦٦٩)، وفي «الدر المنثور» (١: ٢٠).

(٤) في «مستدرک الحاكم» (١: ٣٥٦)، و«الدر المنثور»، (١: ٢٠).

(٥) أي في «الدر المنثور» (١: ٢٠) نحو لفظ الحديث السابق.

(٦) وهو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخراساني البغدادي اللغوي، أبو عبيد الله، قال الذهبي: كان حافظاً للحديث وعلو، عارفاً بالفقه والاختلافات، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات. من مؤلفاته: «الغريب المصنف»، و«فضائل القرآن»، و«الأمثال»، (١٥٧-٢٢٤ هـ).

ينظر: «وفيات» (٤: ٦٠-٦٣)، «تذكرة الحفاظ» (٢: ٤١٧)، «مرآة الجنان» (٨٣: ٢-٨٤).

(٧) وهو سعيد بن جبير الأسدي الكوفي، قال أحمد: قتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه، (ت ٩٥ هـ). ينظر: «العم» (١: ١١٢). «التقريب» (ص ١٧٤).

والطَّبْرَانِيُّ، والحاكِم، والْبَيْهَقِيُّ عن ابن عَبَّاسٍ عليه السلام.
والْبَيْهَقِيُّ، والوَاحِدِيُّ^(١) عن ابن مسعود عليه السلام.

١١. ومنها: ما رواه ابن مَرْدُويَّة^(٢)، والثَّعْلَبِيُّ^(٣) عن جابرٍ عليه السلام قال: «لَمَّا نَزَلَتْ بِسْمِ اللَّهِ، هَرَبَ الْغَنَمُ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَسَكَنَتِ الرِّيحُ، وَهَاجَ الْبَحْرُ، وَحَلَفَ اللَّهُ أَنْ لَا يُسَمَّى عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بَارَكَ فِيهِ»^(٤).
وللبسملة خواصٌ مذكورةٌ في «الدُّرِّ النَّظِيمِ فِي خَوَاصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»^(٥)، وحكاياتٌ كثيرةٌ مبسوطَةٌ في «نُزْهَةِ الْمَجَالِسِ»^(٦)، وغيره من كتب الفضائل والسلوك، قد صَفَحْنَا عَنْ إيرادها؛ لئلا يطول الكلام.

(١) وهو علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي، أبو الحسن، قال الذهبي: أحد من برع في العلم، وكان رأساً في اللغة. من مؤلفاته: «التفسير»، و«المغازي»، و«شرح ديوان المتنبي»، و«أسباب نزول القرآن»، (ت ٤٦٨ هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٣: ٩٦-٩٧). «العين» (٣: ٢٦٧).
(٢) وهو أحمد بن موسى بن مَرْدُويَّة الأصبهاني، أبي بكر، من مؤلفاته: «التفسير»، و«المسند»، و«التاريخ»، و«المستخرج»، (٣٢٣-٤١٠ هـ). ينظر: «العين» (٣: ١٠٢)، «الأعلام» (١: ٢٤٦).
(٣) وهو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعْلَبِيُّ النِّسَابُورِيُّ، أبو إسحاق، من مؤلفاته: «العرائس في قصص الأنبياء»، و«ربيع المذكرين»، (ت ٤٢٧). ينظر: «وفيات» (١: ٧٩-٨٠). «طبقات المفسرين» (١: ٦٥-٦٦). «الكشف» (٢: ١١٣١).

(٤) في «الدُرِّ الْمُنْثُور» (١: ٢٧).

(٥) اسمه كاملاً: «الدُّرُّ النَّظِيمُ فِي خَوَاصِّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ». طبع في القاهرة سنة ١٢٨٢ هـ و ١٣١٥ هـ لعبد الله بن أسعد بن علي اليافعي اليماني المكي الشافعي، أبو السعادات، عفيف الدين، له: «مرآة الجنان»، و«نشر الخاس الغالية في فضل مشايخ الصوفية»، و«أسنى المفاخر في مناقب الشيخ عبد القادر»، (٦٩٨-٧٦٨ هـ). ينظر: «الدُّرُّ الْكَامِنَةُ» (٢: ٢٤٧-٢٤٩). «طبقات الشافعية» (٢: ٣٣٠-٣٣٣). «مقدمة مرآة الجنان» (١: ٥-١٤).

(٦) «نُزْهَةُ الْمَجَالِسِ وَمُنْتَخَبُ النَّفَائِسِ عَنْ أَخْبَارِ الصَّالِحِينَ» (ص ٤٠-٧٦) لعبد الرحمن بن عبد السلام ابن عبد الرحمن الصُّقُورِيِّ الشَّافِعِيِّ، له: «الحاسن المجتمعة في الخلفاء الأربعة»، و«صلاح الأرواح والطريق إلى دار الفلاح»، (ت ٨٩٤ هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٩٤٧). «الهدية» (١: ٥٣٣).

الباب الأول

یہ ذکر اختلافات

الواقعة في كون البسملة من القرآن

اعلم أنَّهم اختلفوا في ذلك على أقوال تسعة^(١):

الأول: إنها آية تامة من كل سورة: الفاتحة وغيرها، وهو قول ابن كثير^(٢)، وعاصم^(٣)، والكسائي^(٤)، وغيرهم من قراء مكة والكوفة،

(١) أوصلها الشهاب الخفّاجي إلى عشرة أقوال في «حواشيه على تفسير البيضاوي» (١: ٢٦-٢٨).

(٢) وهو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو سعيد، وهو القراء السبعة، وكان قاض الجماعة بمكة،

(٤٥-١٢٠هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٤١). «الأعلام» (٤: ٢٥٥).

(٣) وهو عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي، أبو بكر، قال ابن خلكان: كان أحد القراء السبعة

والمشار إليه في القراءات، (ت ١٢٧ هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٩). «العبر» (١: ١٦٧).

(٤) وهو عليّ بن حمزة بن عبد الله الأسديّ بالولاء الكوفيّ الكِسائيّ، أبو الحسن، وسبب التسمية أنه

دخل الكوفة وجاء إلى حمزة الزيات، وهو ملتف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟ فقبل له: صاحب

الكساء، فبقى عليه، وقيل: بل أحرم في كساء فنسب إليه، قال ابن خلكان: أحد القراء السبعة،

إمام في اللغة والنحو القراءة. من مؤلفاته: «معاني القرآن»، و«المصادر»، و«القراءات»

(ت ۱۸۹-). ينظر: «وفیات» (۳: ۲۹۵-۲۹۷)، «الأعلام» (۵: ۹۳).

وإليه ذهب ابن المبارك^(١)، والشافعي.

والثاني: إنها ليست بآية أصلاً ولا من سورة أخرى، وهو مختار مالك، وغيره من فقهاء المدينة، والبصرة، والشام، وقرأ المدينة.

والثالث: إنها آية من الفاتحة لا من غيرها، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي.

والرابع: إنها بعض آية منها فقط، وهو رواية عن الشافعي.
والخامس: أنها آية فذة ليست من الفاتحة ولا من سورة أخرى، أنزلت؛ لبيان مبادئ السور وخواتيمها، وهو مختار جماعة من متأخري أصحابنا، كما ذكره السرخسي^(٢) في «أصول الفقه».
واستند لذلك بما رواه المعلّى عن محمد، أنه سئل محمد عن البسملة، فقال: ما بين الدفتين كلام الله، وهو قول ابن المبارك، وداود وأتباعه، وهو المنصوص عن أحمد بن حنبل.

(١) وهو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء التميمي المروزي، أبو عبد الرحمن، قال شعبة: ما قدم علينا مثله. من مؤلفاته: «الجهاد»، و«الرقائق»، (١١٨-١٨١هـ). ينظر: «العبير» (١): ٢٨٠-٢٨١). «طبقات الشيرازي» (ص ١٠٧-١٠٨). «المستطرفة» (٣٧).

(٢) وهو محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أبو بكر، شمس الأئمة، قال الكفوي: كان إماماً علامة حجة متكلماً مناظراً أصولياً مجتهداً. من مؤلفاته: «شرح السير الكبير»، و«المبسوط»، و«شرح مختصر الطحاوي»، توفي في حدود (٥٠٠)، ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٣٤). «الجواهر المضية» (٣): ٧٨). «الفوائد» (ص ٢٦١).

وذكر أبو بكر الرازي^(١): «إنه مقتضى قول أبي حنيفة، وهو قول المحققين من أهل العلم، فإن في هذا القول جمعاً بين الأدلة وكتابتها سطوراً مفصلاً يؤيد ذلك^(٢). كذا في «نصب الرأية لأحاديث الهداية»^(٣) للعلامة الزيلعي^(٤).

وفي «تحرير الأصول» لابن الهمام^(٥): «الأحق المطابق للواقع أنها من القرآن؛ لتواترها في المصحف، وهو دليل تواتر كونها قرآناً؛ لأن الإثبات

(١) وهو أحمد بن علي الجصاص الرازي، أبو بكر، إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته. من مؤلفاته: «أحكام القرآن»، و«شرح مختصر الكرخي»، و«شرح مختصر الطحاوي»، (٣٠٥-٣٧٠هـ). ينظر: «الجواهر» (١: ٢٢٠-٢٢٤). «طبقات طاشكيري زاده» (ص ٦٦-٦٧). «طبقات المفسرين» (١: ٥٥).

(٢) ينظر: «أحكام القرآن» للرازي (١: ٢٠).

(٣) «نصب الرأية» (١: ٣٢٧).

(٤) وهو عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، جمال الدين. له: «نصب الرأية في تخريج أحاديث الهداية»، قال الإمام اللكنوي: هذا الكتاب هو أحسن تخاريج أحاديث «الهداية»، وتخرجه شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال، وله في مباحث الحديث إنصاف لا يميل إلى الاعتساف، (ت ٧٦٢هـ). ينظر: «حسن المحاضرة» (١: ٢٠٣). «غيث الغمام» (ص ١٨)، «الفوائد» (ص ٣٧٨).

(٥) وهو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السكندري السيواسي القاهري الحنفي، كمال الدين، المشهور بابن الهمام، من مؤلفاته: «فتح القدير على الهداية» وصل فيه إلى كتاب الوكالة، و«المسيرة في العقائد»، و«زاد الفقير» مختصر في مسائل الصلاة، قال الإمام اللكنوي: كلها مشتملة على فوائد قلما توجد في غيرها، وقد سلك في أثر تصانيفه، لا سيما «فتح القدير» مسلك الإنصاف متجنباً عن التعصب المذهبي والاعتساف إلا ما شاء الله (٧٩٠-٨٦١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٦: ١٢٧). «الفوائد» (ص ٢٩٦-٢٩٨). «الكشف» (١: ٣٥٨).

في المصاحف مع الأمر بالتَّجْرِيدِ منزوم القرآنيَّة، وتواتر المنزوم يدلُّ على تواتر اللازم.

وتواتر قراءة رسول الله ﷺ السُّورَ بالبسملة لا يستلزم كونها جزءاً من السُّور لجواز كون الافتتاح بها للتَّبَرُّك، بخلاف التَّركِ فَإِنَّهُ يدلُّ على أَنَّهُ ليس منها. انتهى^(١).

وفي «شرح المواهب اللدنيَّة» للزَّرْقَانِيّ، قال السُّهَيْلِيُّ^(٢): نَزَلَتْ البسملة مع كلِّ سورة بعد «اقرأ»^(٣)، فهي آية، لا من سورة، وقد ثَبَّتَتْ في المصحف بإجماع الصَّحابة، ولا نلتزم قول الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا آية من كلِّ سورة، بل إِنَّهَا آية من القرآن مقترنة مع كلِّ سورة، وهو قول داود، وأبي حنيفة، وهو قولٌ بَيْنٌ لِمَنْ أَنْصَفَ. انتهى كلام السُّهَيْلِيِّ.

وهو اختيار له مخالفٌ للمعتمد من مذهب مالك رحمه الله. انتهى.
وقال العلامة الإِثْقَانِيُّ^(٤) في «شرح المنتخب الحسامي»^(٥) «المسمَّى

(١) من «التحرير» (ص ٢٩٨) بتصرف.

(٢) وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الملقَّبُ الخثعمي السُّهَيْلِيُّ الأندلسي، أبو زيد، له: «الروض الآنف في شرح غريب السير»، و«التعريف والإعلام فيما أُمِّمَ في القرآن»، و«الإيضاح والتبيين لما أُمِّمَ من تفسير الكتاب المبين»، (٥٠٨-٥٨١هـ). ينظر: «العبر» (٤: ٢٤٤). «الكشف» (٩١٧).

(٣) من سورة العلق، آية (١).

(٤) وهو أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الإِثْقَانِيُّ الْفَارَابِيُّ الْحَنْفِيُّ، أبي حنيفة، قوام الدين، قال الكفوي: كان رأساً في الحنفية بارعاً في الفقه واللغة، كثير الإعجاب بنفسه شديد التعصب على من خالفه. له: «غاية البيان ونادرة الأقران شرح الهداية»، و«شرح البيزودي»، (٦٨٥-٧٥٨هـ). ينظر: «النجوم الزاهرة» (١٠: ٣٢٥-٣٢٦). «طبقات الفقهاء» (ص ١٢٦). «الفوائد» (ص ٨٧).

(٥) وهو محمد بن محمد بن عمر الأَخْصِيكِيُّ الْحَنْفِيُّ، حسام الدين، قال الكفوي: كان شيخاً فاضلاً إماماً في الفروع والأصول. من مؤلفاته: «المنتخب الحسامي» (ت ٦٤٤هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ٣١٠). «الكشف» (٢: ١٨٤٨).

بـ«التبيين»: مذهب أبي حنيفة وأصحابه أنَّها مُنزَّلةٌ من القرآن لا من أولِ السُّورة، ولا من آخرها، وهو قولُ مالك، والأوزاعي^(١)، وقد روي عن محمد بن الحسن نحوه، ومذهبُ الشَّافعي أنَّها من رأسِ كلِّ سورة. انتهى. ولا يخفى عليك أنَّ ما ذكره من مذهب مالك، خلافُ المشهورِ عنه، المختارُ عند أصحابه.

وقال البيضاوي^(٢): لم ينصَّ أبو حنيفة فيه بشيء، فظنَّ أنَّها ليست من السُّورة عنده. انتهى^(٣).

قال الخفاجي في «حواشيه»: لما كان المصنَّفُ شافعيَّ المذهب، قائلاً بمفهوم المخالفة مع أنَّه مراعى في عبارات المصنِّفين^(٤)، ومفهومُ قوله لم ينصَّ: أي لم يصرِّح، لا أنَّه ليس في كلامه إشارةٌ إليه، فصحَّ تفريعُ قوله، فظنَّ عليه، فلا يردُّ عليه أنَّ عدمَ النصِّ على الشَّيء نفيًا وإثباتًا لا يتفرَّعُ

(١) وهو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحَمد الأوزاعي، أبو عمر، إمام أهل الشام، وكان يسكن بيروت، ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها، وكانت الفتيا بالأندلس تدور على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام. (١٥٧-٨٨هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ١٢٧). «مرآة الجنان» (١: ٢٥١).

(٢) وهو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشَّيرازي البيضاوي، أبي سعيد، ناصر الدين، والبيضاوي نسبة إلى مدينة البيضاء بفارس من عمل شيراز. من مؤلفاته: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول»، «الغاية القصوى في دراية الفتوى»، اختصر فيه «الوسيط»، (ت ٦٨٥هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (١: ١٣٦). «الكشف» (١: ١٨٦).

(٣) من «تفسير البيضاوي» (١: ٢٨).

(٤) أي لَمَّا كان البيضاوي شافعي الفروع، والشافعية يأخذون بمفهوم المخالفة في النصوص الشرعية، والخفاجي حنفي الفروع، والأحناف لا يأخذون بمفهوم المخالفة في الآيات والأحاديث النبوية إلا أنهم يأخذون به عبارات المؤلفين الفقهية.

عليه ظَنُّ عَدَمِهِ، ولا حاجة إلى ما قِيلَ إِنَّ أبا حنيفةً من أهلِ الكوفةِ
الذاهِبِينَ إلى كونِها من الفاتحة، فسكوتهُ يشعرُ بمخالفتِهِ لهم.
وقيل: الفاءُ مجرّدٌ تأخّرِ الظنُّ عن عدمِ النَّصِّ، وسببُ الظنِّ أمرُهُ
بالإسرارِ بها.

وقال الكرخي: لا أعرفُ هذه المسألةَ بعينِها لمتقدّمي أصحابنا إلّا
أنَّ أمرَهُم بإخفائها يدلُّ على أنَّها ليست من السُّورة عنده.
وقيل: إنَّه لما لم ينصَّ فيها بشيء، ظنَّ أنَّه أبقاها على أصله^(١).
وقيل: ظنَّ؛ في هذه العبارة ليس فعلاً مجهولاً، بل مصدرٌ منوّنٌ
مرفوعٌ على أنَّه خبرٌ مقدّم، والمرادُ تزييفُ^(٢) نسبته إليه، والردُّ على
الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣) في قوله إنَّه مذهبُ أبي حنيفةٍ تلميحاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ
بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾^(٤).

قلت: هو أيضاً من بعضِ الظنِّ، وما في «الكشاف»: إن لم نقل أنَّه
ظفرَ بروايةٍ عنه بناءً على إطلاقِ مذهبِ أبي حنيفةٍ على ما هو المتداول
عندهم.

(١) وتمة العبارة من «حواشي الخفاجي» (١: ٢٩): أصلها من العدم حتّى يظهر الثبوت.

(٢) في الأصل: «تزييف».

(٣) وهو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزَّمَخْشَرِيُّ الحنفي، أبي القاسم، جاز الله، نسبةً إلى
زَمَخْشَرٍ بلدة من قرى خوارزم. له: «الكشاف»، و«المستقصى في أمثال العرب»، و«شقائق النعمان»
في حقائق النعمان، (٤٦٧-٥٣٨ هـ). ينظر: «الأنساب» (١: ١٦٣). «بغية الوعاة» (٢: ٢٨٠).

«الكامل في التاريخ» (٩: ٨).

(٤) من سورة الحجرات، آية (١٢).

فإن قلت: كيف يصحُّ القولُ بأنَّها ليست من السُّورة، وأنَّ أبا حنيفةَ لم ينصَّ بشيءٍ مع أنَّ محمدَ بنَ القاسم^(١)، والبرهان الكافي، وغيرهما، نقلوا عن أبي حنيفةَ إيجابها في الصَّلَاة، حتَّى قال الزَّيْلَعِيُّ^(٢): يجبُ سجودُ السَّهْوِ بتركها^(٣)، ونقلَ عن «المُجْتَبَى»^(٤) وجوبها في كلِّ ركعة.

قلتُ: قال الأستاذُ المقدِّسيُّ في كتاب «الرَّمز»، عن «شرح المختار»، عن شيخه السَّمديسي^(٥): إنَّها ليست بواجبة، فقد حكى المحقِّقون كالإمام

(١) لعلَّه: محمد بن القاسم بن محمد بن بشر الأنباري، أبو بكر، قال ابن خلكان: كان علامة وقته في

الآداب، وأكثر النَّاس حفظاً لها، وكان صدوقاً ثقة ديناً خيراً من أهل السُّنة. له: «الكافي» في

النحو، و«غريب الحديث»، و«الإيضاح في الوقف والابتداء»، (٢٧١-٣٢٨هـ). ينظر: «معجم

الأدباء» (١٨: ٣٠٧-٣١٣). «وفيات» (٤: ٣٤١-٣٤٣). «معجم المؤلفين» (٣: ٥٩٧).

(٢) وهو عثمان بن علي بن محسن الزَّيْلَعِيُّ الصُّوفِيُّ البَّارِعِيُّ، أبو عمرو، فخر الدِّين، نسبةٌ إلى زَيْلَع،

بلدةٌ بساحلِ بحرِ الحَبَشَةِ، قال الكفوي: كان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض. له: «شرح

الجامع الكبير»، و«بركة الكلام على أحاديث الأحكام»، و«تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق»،

(ت ٧٤٣هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٠٤). «الفوائد» (١٩٤-١٩٥).

(٣) انتهى من «تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق» (١: ١٩٤). بتصرف.

(٤) «المجتبى شرح القدوري» لمختار بن محمود الزَّاهِدِيِّ العَزْمِيِّ الحَنَفِيِّ، أبي رجاء، نجم الدِّين. له:

«المجتبى»، و«القُنيَّة»، قال الإمام اللكنوي: طالعتهما فوجدتهما على المسائل الغريبة حاويين،

ولتفصيل الفوائد كافيين، إلَّا أنَّه صرَّح ابنُ وهبان، وغيره: أنَّه معتزلي الاعتقاد، حنفي الفروع،

وتصانيفه غير مُعتبرة ما لم يُوجد مُطابقتها لغيرها؛ لكونها جامعة للرطب واليابس. (ت ٦٥٨هـ).

ينظر: «الجواهر المضية» (٣: ٤٦٠)، «الفوائد» (ص ٣٤٩)، «الكشف» (٢: ١٣٥٧).

(٥) وهو محمد بن إبراهيم بن أحمد بن الإمام الحنفي، الشهير بالسَّمديسي من علماء القرن التاسع، من

تصانيفه: «فتح المدبر للعاجز المقصر في الفروع»، «فيض الغفار في شرح المختار». ينظر: «الكشف»

(٦: ٢١٧).

أبي بكر الرّازي وغيره: إنّ الخلاف إنّما هو في السُّنّة لا في الوجوب. انتهى كلامُ الخفاجي ملخصاً^(١).

وفي «حواشي الكشف» للتفتازاني^(٢) عن قدماء الحنفية: إنّها ليست من القرآن، وأنّ تقييد التّواتر في تعريف القرآن بقولهم بلا شبهة احتراز عنها.

ولمّا لاح للمتأخّرين بالتّظر إلى الأدلّة أنّها من القرآن، قالوا: الصّحيح من المذهب أنّها آية واحدة من القرآن، وليست آية ولا بعض آية، فصار محلّ الخلاف بينهم وبين الشّافعية أنّها آية واحدة غير متعلّقة بشيء من السُّور، أو مئة وثلاث عشرة آية من ثلاث وعشرة^(٣) ومئة^(٤) سورة: كآلية المتكرّرة في سورة. انتهى كلامه.

والسادس: إنّهُ يجوز جعلها آية من السُّور، وجعلها ليست منها، بناءً على أنّها نزلت مرّة، ولم تنزل أُخرى.

قال الخفاجي: هذا القولُ أغربُ الأقوال، وكان ابنُ حجر^(٥)

(١) من «حواشيه على البيضاوي» (١: ٢٩).

(٢) وهو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدّين، نسبة إلى تفتازان من بلاد خراسان. له: «التلويح»، و«مذهب المنطق»، و«شرح العقائد النسفية»، قال الإمام اللكنوي: كل تصانيفه تنادي على أنّه بحر بلا ساحل، وحر بلا مائل، (٧١٢-٧٩٣هـ). ينظر: «الدرر الكامنة» (٤: ٣٥٠). «التعليقات» (ص ١٣٦-١٣٧). «الكشف» (١: ٤٩٥).

(٣) غير موجودة في الأصل.

(٤) لعلّه: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعديّ المكيّ، أبو العباس، شهاب الدين، قال العيدروسى: كان بحراً في علم الفقه وتحقيقه لا تكدره الدلاء. له: «تحفة المحتاج شرح المنهاج»، و«اللمعة الكبرى على العالم بولادة سيّد ولد آدم»، و«الخيرات الحسان في مناقب النعمان»، (٩٠٩-٩٧٤هـ). ينظر: «النور السافر» (ص ٢٥٨-٢٦٣). «التعليقات السنية» (ص ٤١١-٤١٢).

يرتضيه، ويقرُّ به في دروسه، وأطنبَ في تحسينه السيوطي. انتهى^(١).
قلت: لا شكَّ في أنَّ البسملة نزلت مع كثيرٍ من السُّور، منها سورة
الكوثرِ وغيرها^(٢)، ولم تنزل مع بعضِ السُّورِ كسورة: ﴿اقرأ﴾ الَّتِي بها بدأ
الوحي، فبناءً عليه القولُ بأن جعلها جزءً وعدمه من نتائج كون القرآن
نازلاً على سبعةِ أحرف، كما اختاره العلامةُ ابنُ النقَّاش^(٣)، وابنُ حجر،
وغيرُهما، ليس ببعيدٍ، بل هو أحسنُ الأقوال، وإليه مالَ المُحدثُ وليُّ الله
الدَّهْلَوِي^(٤)؛ حيث قال في رسالة «تدوين مذهب النَّاظِق بالصَّواب عمر
ابن الخطَّاب»: روى مالك والشافعي، عن أنس: كان أبو بكرٍ وعمرُ
وعثمانُ يستفتحون القراءة بـ ﴿الحمد لله ربَّ العالمين﴾^(٥).
وروى أبو بكرٍ بن أبي شَيْبَةَ^(٦)، عن عبدِ الله بن مغفل، عن أبيه قال:

(١) من «حواشي الخفاجي على تفسير البيضاوي» (١: ٢٧).

(٢) في «الأصل»: وغيره.

(٣) وهو محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي الشافعي، المعروف بابن النقَّاش، له: «شرح العمدة»،

و«تفريخ أحاديث الرافعي»، و«النظائر والفروق»، و«التفسير». (٧٢٥-٧٦٣هـ). ينظر: «الدرر

الكامنة» (٤: ٧١-٧٤). «بدر الطالع» (٢: ٢١١-٢١٢).

(٤) وهو أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدَّهْلَوِي، أبو العزيز، الملقب شاه ولي الله، له: «حجة الله

البالغة»، و«لانتباه إلى أصحاب الوجوه»، و«لإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» قال الإمام

اللكنوي عنها: ولعمري إنَّها حقيقة بما سُمِّيت به ومَن طالعها بنظرٍ صحيح خَرَجَ عن اعتسافه،

(١١١٤-١١٧٦هـ). ينظر: «مقدمة التعليق المجد» (ص ٤٠). «الأعلام» (١: ١٤٥).

(٥) في «مصنف ابن أبي شَيْبَةَ» (١: ٣٦١).

(٦) وهو عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ الكوفي العبَّسي، نسبةً إلى بني عَبَّسٍ، قال أبو زُرْعَةَ: ما رأيتُ

أحفظَ منه. له: «المسند»، و«المصنف»، (١٥٩-٢٣٥هـ). ينظر: «العير» (١: ٤٢١). «مرآة

الجنان» (٢: ١١٦). «النجوم الزاهرة» (٢: ٢٨٢).

«صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُ ذَلِكَ»^(١).

وروى أبو بكر عن الأسود، قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ ﷺ سَبْعِينَ صَلَاةً، فَلَمْ يَجْهَرْ فِيهَا بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٢).

وروى أبو بكر، عن عبد الله بن أبيزى، إنَّ عمر ﷺ: «جَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٣). قلتُ: روى عنه^(٤) أهلُ المدينة، والكوفة، والبصرة: تَرَكَ الْجَهْرَ بِالْبِسْمَلَةِ، وروى عنه أهلُ مَكَّةَ: الْجَهْرَ، فَوْقَ الْفَقْهَاءِ فِي التَّرْجِيحِ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ الْجَهْرِ، وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فِي دَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ أَنََّّهُ جَهَرَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لِيَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ سَنَّهُ.

وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي أَنَّ عُمَرَ ﷺ كَانَ تَعْلَمُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِصَّتِهِ مَعَ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ ﷺ^(٥) إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا كَافٍ

(١) في «مصحف ابن أبي شيبة» (١: ٣٥٩-٣٦٠).

(٢) في «مصحف ابن أبي شيبة» (١: ٣٦١).

(٣) في «مصحف ابن أبي شيبة» (١: ٣٦٢).

(٤) أي عن عمر بن الخطاب ﷺ.

(٥) رواها البخاري في (كتاب الخصومات) (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض)، رقم (٢٢٤١) وغيره عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه قال: «سمعتُ عمرَ بن الخطابِ ﷺ، يقول: سمعتُ هشامَ بنَ حَكِيمٍ بنِ حِزَامٍ يقرأ سورةَ الفرقانِ على غيرِ ما أقرؤها، وكان رسولُ اللَّهِ ﷺ أقرأَنيها وكذتُ أن أعجلَ عليه، ثُمَّ أمهلتهُ حتَّى انصرفتُ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يقرأُ على غيرِ ما أقرأتُنيها، فقال لي: أرسله، ثُمَّ قال له: أقرأ، فقرأ، قال: هكذا أنزلتُ، ثُمَّ قال لي: أقرأ فقرأتُ، فقال هكذا أنزلتُ، إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَافْرَعُوا مِنْهُ مَا تَيْسَرُ».

وشاف، وكان يرى أن الابتداء بالبسملة على أنها من الفاتحة حرفٌ صحيحٌ، وتركها على أنها إنما تُسنُّ البدايةُ بها في كتابة القرآن، والتلاوة خارج الصلاة حرفٌ صحيحٌ أيضاً، والابتداءُ بها على أنها ليست من الفاتحة حرفٌ صحيحٌ أيضاً، فعملَ بهذه الأحرف في الأوقات، انتهى كلامه وتمَّ مرامه.

والسابع: أنها بعضُ آيةٍ من السُّور كلها.

والثامن: أنها آيةٌ من الفاتحة، وجزءُ آيةٍ من السُّورة.

والتاسع: عكسه.

وهذه الأقوالُ كلها إنما هي فيما سوى البسملة المتلوَّة في سورة التَّمَل، فإنَّها آيةٌ منها اتِّفاقاً، وفي غير أولِّ سورةٍ براءة، فإنَّها ليست منها اتِّفاقاً.

ونقلَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قال: مَنْ تركَ البسملةَ فكأنَّه تركَ مئةً وأربعَ عشرةَ آيةً^(٢).

وأوردَ عليه: أَنَّ الظَّاهِرَ ثلاثَ عشرةَ؛ لأنَّها ليستُ من سورةٍ براءةٍ اتِّفاقاً.

وأجيبَ عنه: بأنَّ الفاتحةَ نزلتْ مرَّتَيْن، ففيها البسملتان، وفيه أنَّه تكونُ الفاتحةُ إذاً أربعَ عشرةَ آيةً، ولم يقل به أحد.

وقيل: مرادُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ إذا تركَها في جميعِ السُّورِ يكونُ المتروكُ هذه العدة.

(١) في «الكشاف» (١: ١١).

(٢) قال ابن حجر في «الكافي الشافي» (١: ١١): موقوف، ليس بمعروف عنه...

وقيل: المراد تركها في أثناء سورة التَّمْل أيضاً، وهي وإن كانت بعض آية، لكنَّ تركها يتضمَّن ترك آية؛ لكونها عبارة عن المجموع، وهذا أحسن. كذا في «كشف الكشَّاف».

هذا هو ضبط المذاهب الواقعة فيها على سبيل الاختصار.
ونتوجَّه الآن إلى أدلة القائلين بكونها آية، والذَّاهبين إلى خلافه مع ما لها وما عليها.

فنقول: إنَّ القائلين بكونها جزء من السُّور، استدلُّوا بوجوه كثيرة:

١. منها: ما أورده الإمامُ فخرُ الدِّين الرَّازي^(١) في «تفسيره»، وتبعه مَنْ تبعه بقوله: قراءة بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم واجبة في أوَّل الفاتحة، وإذا كان كذلك وجب أن تكون آيةً منها.

بيانُ الأوَّل: قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾^(٢)، ولا يجوز أن تكون الباء صلةً زائدة؛ لأنَّ الأصل أن يكون بكلِّ حرف فائدة، وإذا كان هذا الحرف مفيداً، كان التَّقدير: اقرأ مُفْتِحاً باسم ربِّك، وظاهرُ الأمرِ للوجوب، ولم يثبت هذا الوجوب في غير الصَّلَاة، فتعيَّن أن يكون في الصَّلَاة. انتهى.

(١) وهو محمد بن عمر بن الحسن التَّيْمِي البكري القُرَشِي الرَّازي، أبو عبد الله، فخر الدين، من ذرية أبي بكر الصديق، له: «تفسير مفاتيح الغيب»، و«المحصل في علم الأصول»، و«معالم أصول الدين»، (٥٤٤-٦٠٦ هـ). ينظر: «طبقات المفسرين» (٢: ٢١٣-٢١٧). «مرآة الجنان» (٤: ٧-١١).

«النجوم الزاهرة» (٦: ١٩٧-١٩٨).

(٢) من سورة العلق، آية (١).

قلت: لا يخفى عليك ما فيه من الضعف، فإن وجوب البسملة في الصلاة ممنوع عند^(١) الخصم، كما مر.
وقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لا يوجب إلا مطلق الذكر لا خصوص هذه الألفاظ.

ولو سلم وجوبها فقوله: وإذا كان كذلك... آه؛ ممنوع لجواز أن تكون واجبة مع عدم كونها من القرآن، نعم لو ثبت أن كل ما وجب في الصلاة من قبيل الأقوال، فهو من القرآن، لثم الكلام، وإذ ليس فليس.
ولو سلم أن وجوبها في الصلاة يستلزم كونها من القرآن، لكننا لا نسلم كونها جزءاً من الفاتحة، فيجوز أن تكون من القرآن من غير الجزئية كما ذهب إليه محققو أصحابنا.

وكونها أول الفاتحة لا يستلزم أن تكون جزءاً منها، كما لا يخفى.
٢. ومنها: ما أورده الإمام أيضاً، وتبعه البيضاوي وغيره من أن التسمية مكتوبة بخط القرآن، وكل ما ليس بقرآن فإنه ليس بمكتوب بخطه؛ ولهذا لم يكتب أمين فيه، وقد منعوا من كتابة^(٢) أسامي السور، والعلامات الدالة على الأعشار والأخماس، ولم يمنعوا عنها، فعلم أنها من القرآن.
وأنت تعلم ما فيه، فإن من ذهب إلى أنها ليست من القرآن، يقول: إنما كتبت بخط القرآن للإذن من الشارع، ولم يوجد ذلك في أمين، على أن هذا الوجه أيضاً قاصر عن إثبات مذهب الشافعية كالوجه الأول؛ لأنه أيضاً لا يوجب إلا كونها من القرآن لا كونها جزءاً من سورة.

(١) في الأصل: «عبد».

(٢) في الأصل: «كتاب».

٣. ومنها: ما ذكر أيضاً، من أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلامُ الله، والتسميةُ موجودةٌ فيها، فوجب أن تكون من القرآن.
قلتُ: دعوى الإجماع عجيبةٌ مع وجود الاختلاف فيها، ولو كان الإجماع لعرفه مالك.

٤. ومنها: ما ذكره أيضاً من أن قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُدْأَ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ، فَهُوَ أَتَرٌ أَوْ أَجْذَمٌ»^(١).

وأعظمُ الأعمال بعد الإيمان الصلاة، فقراءة الفاتحة بدون قراءتها يوجب كون هذه الصلاة بتراء، ولفظُ الأتر يدلُّ على غاية النقصان، فلزم أن تكون الصلاة الخالية عن البسملة في غاية النقصان، وكلُّ مَنْ أقرَّ به قال بفساد الصلاة، وذلك يدلُّ على أنها من الفاتحة.

قلتُ: لو صحَّ هذا التقرير لَلَزِمَ كونُ البسملة جزءاً لكلِّ أمرٍ ذي بال، وبطلانُهُ ظاهر، ولا دلالة للأتر على ما ذكره، فإنه يجيء بمعنى: منقطع الخير، وهو المراد هاهنا، وهو لا يستلزم الجزئية.

٥. منها: ما أورده أيضاً من أنه روي: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ رضي الله عنه: مَا أَعْظَمُ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَصَدَّقَهُ فِي قَوْلِهِ».

(١) عزاه الإمام اللكنوي في «السَّعَايَةِ شَرْحُ الْوَقَايَةِ» (١ : ١٩١) بهذا اللفظ إلى الحافظ الرهاوي في «أربعينته» كما ذكره النووي في أوَّل «شرح صحيح مسلم» ١. هـ. وبغير هذا اللفظ رواه أحمد في باقي مسند المكثرين، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَهُوَ أَتَرٌ أَوْ قَالَ: أَقْطَعٌ».

فهذا الكلام يدل على أنها آية تامة، ومعلوم أنها ليست آية تامة في سورة النمل، فلا بُدَّ أن تكون تامة في غير هذا الموضع، وكلُّ من قال بذلك قال: إنها^(١) آية تامة من الفاتحة.

قلت: المقدمة الأخيرة باطلة^(٢)، كما لا يخفى.

٦. ومنها: ما ذكره أيضاً من أن سائر الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام، كانوا عند الشروع في أعمال الخير يذكرون: بسم الله، فوجب أن يجب على رسولنا، وإذا ثبت في حق الرسول ثبت وجوبه في حقنا أيضاً، وإذا كان كذلك ثبت أنه آية من الفاتحة. قلت: المقدمة الأخيرة فيه^(٣) أيضاً باطلة.

٧. ومنها: أنه تعالى متقدّم بالوجود، والقدم الخالق يجب أن يكون ذكره أيضاً سابقاً، وهذا لا يحصل إلا إذا كانت قراءة: بسم الله سابقة على سائر الأذكار، وإذا ثبت هذا، ثبت أن القول بوجوب هذا التقدّم حسن في العقول وجب أن يكون معتبراً في الشرع، لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٤).

(١) في الأصل: «أنه».

(٢) وهي أنها ليست آية تامة في سورة النمل.

(٣) وهي: وإذا ثبت في حق الرسول ثبت وجوبه في حقنا.

(٤) رواه أحمد في مُسند المكثرين من الصحابة، رقم (٣٤١٨)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خيرَ قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خيرَ قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً، فهو عند الله حسنٌ، وما رأوا سيئاً، فهو عند الله سيئٌ.

وإذا ثبت وجوب القراءة، ثبت أيضاً أنها من الفاتحة، إذ لا قائل بالفرق.

قلت: المقدمة الأخيرة فيه باطلة، فإن وجوب قراءتها أولاً لا يستلزم كونها جزءاً من الفاتحة.

وقوله: إذ لا قائل بالفرق، باطل؛ فإن أصحابنا قالوا بعدم^(١) جزئيتها، مع قولهم بوجوبها؛ لثبوت المواظبة النبوية عليها، وإسناد^(٢) ما رأى المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن» إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير صحيح، فإن هذا القول لم يوجد مرفوعاً، بل هو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه، رواه أبو نعيم، وأحمد، وغيرهما، كما حققه السخاوي^(٣)، وغيره من المحدثين^(٤).

٨. ومنها: أنه روى الثعلبي في «تفسيره» عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا أخبرك بآية لم تنزل على أحد بعد سليمان بن داود غيري، فقلت: بلى، فقال: بأي شيء تفتح القرآن

(١) في الأصل: «لعدم».

(٢) في «المقاصد الحسنة» (ص ٩٥٩).

(٣) وهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي الفاهري الشافعي، شمس الدين، نسبة إلى سخا بلدة غربي القسقاط، قال الإمام اللكنوي: قد طالعت من تصانيفه: «فتح المغيـث»، و«المقاصد الحسنة»، و«ارتياح الأكباد بفقد الأولاد»، وكلها نفيسة جداً مشتملة على فوائد مطربة. (٨٣١-٩٠٢هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٨: ٣٢-٢)، «النور السافر» (ص ١٨-٢٣). «التعليقات السنية» (ص ٦٩).

(٤) ينظر: «الاتقان» (٢: ٦٢٣)، و«التمييز» (ص ١٤٦)، و«تذكرة الموضوعات» (ص ٩١)، و«كشف الخفاء» (٢: ٢٦٤)، و«الشذرة» (٢: ٨٢٤)، وغيرها.

إذا افْتَتَحَتِ الصَّلَاةُ، قُلْتُ: بِبِسْمِ اللَّهِ، قَالَ: هِيَ هِيَ^(١)، ورواهُ أَبُو حاتم^(٢)، والطَّبْرَانِيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ، والبَيْهَقِيُّ أيضاً.
وروى الثَّعْلَبِيُّ^(٣)، وابنُ الْمُنْذِرِ، والطَّبْرَانِيُّ، والحاكِمُ وصَحَّحَهُ، وابنُ جَرِيرٍ^(٤)، وابنُ مَرْدُودِيَّةٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ ؓ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ

(١) في «المعجم الأوسط» (١: ٣٦٧). و«سنن البيهقي الكبير» (١٠: ٦٢). و«سنن الدارقطني» (١: ٣١٠).

(٢) وهو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، أبو حاتم، قال الذهبي: حافظ المشرق من أوعية العلم، وكان جارياً في مضمار البخاري وأبي زرعة، (ت ٢٧٧هـ). ينظر: «العيبر» (٢: ٥٨). «التقريب» (ص ٤٠٣).

(٣) في «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» (١: ٢١).

(٤) قال ابن جرير في «تفسيره» (١٤: ٥١): «اختلف أهل التأويل في معنى السبع الذي أتى الله نبيه ﷺ:

١. فقال بعضهم: عني بالسبع: السبع السور من أول القرآن اللواتي يعرفن بالطول. وقائلوا هذه المقالة مختلفون في المثاني، فكان بعضهم يقول: المثاني هذه السبع، وإنما سمّين بذلك لأنهن ثلثن فيهن الأمثال والخير والعبير...

٢. وقال آخرون: عني بذلك: سبع آيات، وقالوا: هنّ آيات فاتحة الكتاب، لأنهن سبع آيات. وهم أيضاً مختلفون في معنى المثاني.

٣. فقال بعضهم: إنّما سمّين مثاني، لأنهن يُثنين في كلّ ركعة من الصلوة....

٤. وقال آخرون: عني بالسبع المثاني، معاني القرآن...

٥. وقال آخرون من الذين قالوا: عني بالسبع المثاني فاتحة الكتاب: المثاني هو القرآن العظيم...

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: عني بالسبع المثاني السبع اللواتي هنّ آيات أم الكتاب، لصحة الخبر بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم... فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أم القرآن السبع المثاني التي أعطيتها»...

ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي^(١)، قال: هي فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة، قال: بسم الله^(٢).

وأخرج ابن الضريس عن سعيد بن جبير رضي الله عنه مثله^(٣).

وروى سعيد بن منصور في «سننه»، وابن خزيمة^(٤) في «كتاب البسمللة»، والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: استرق الشيطان من الناس أعظم آية في القرآن: بسم الله الرحمن الرحيم^(٥).

وروى ابن مردويه، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وأبو عبيد عنه نحوه.

وروى الثعلبي عن علي رضي الله عنه: أنه كان إذا افتتح الصلاة، كان يقرأ: بسم الله، وكان يقول: من تركها فقد نقص.

وروى أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه: إذا قرأتم أم القرآن، فلا تدعوا بسم الله، فإنها إحدى آياتها.

وروى أبو عبيد، وابن سعد^(٦) في «الطبقات»، وابن أبي شيبه، وأحمد

(١) من سورة الحجر، آية (٨٧).

(٢) في «مستدرک الحاكم» (١: ٧٣٧)، و«سنن البيهقي الكبير» (٢: ٤٥)، وينظر: «مصنف عبد الرزاق» (٢: ٩٤).

(٣) في «سنن البيهقي الكبير» (٢: ٤٧).

(٤) وهو محمد بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، أبو بكر، قال الدارقطني: كان إماماً معدوم النظر. (ت ٣١١هـ). ينظر: «العيبر» (٢: ١٤٩-١٥٠). «النجوم الزاهرة» (٣: ٢٠٩).

(٥) في «سنن البيهقي الكبير» (٢: ٥٠).

(٦) وهو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي الزهرري القرشي البصري، أبو عبد الله، كاتب الواقدي. له: «طبقات الصحابة»، و«الطبقات الكبرى»، (١٦٨-٢٣٠هـ). ينظر: «الميزان» (٦: ١٦٣).

«التقريب» (ص ٤١٤).

وأبو داود، وابنُ خزيمة، وابنُ الأنباري في «كتاب المصاحف»،
والدَّارَقُطْنِي، والحاكمُ وصحَّحه، والبيهقي، والخطيب، وابنُ عبد البر،
كلاهما في «كتاب البسملة» عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها: «إنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ... الخ، قَطَعَهَا آيَةً آيَةً، وَعَدَّهَا عَدَّ الْإِعْرَابِ، وَعَدَّ بِسْمِ
اللهِ آيَةً مِنْهَا»^(١).

وروى الثَّعْلَبِيُّ عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: «كنتُ مع رسولِ الله صَلَّى
الله عليه وعلى آلِهِ وَسَلَّمَ في المسجدِ إذْ دخلَ رَجُلٌ، فَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَتَعَوَّذَ،
ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَجُلُ، قَطَعْتَ عَلَى نَفْسِكَ
الصَّلَاةَ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ بِسْمِ اللهِ مِنَ الْحَمْدِ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ آيَةً، وَمَنْ
تَرَكَ آيَةً فَقَدْ فَسَدَتْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ».

وروى أيضاً عن طَلْحَةَ رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ تَرَكَ بِسْمِ اللهِ فَقَدْ تَرَكَ آيَةً
من كتابِ الله».

وروى البَغَوِيُّ^(٢) في «معالم التنزيل»^(٣) بسنده، عن أنسٍ قال: «بَيْنَا

(١) في «سنن أبي داود» في (كتاب الحروف...) رقم (٣٤٨٧). وأحمد في (باقي مسند الأنصار)، رقم (٢٥٣٧١). وفي «سنن الدَّارَقُطْنِي» (١: ٣١٣)، قال: إسناده صحيح، وكلهم ثقات.

(٢) وهو حسين بن مسعود الفراء البَغَوِيُّ الشَّافِعِيُّ، أبو محمد، محيي السُّنَّة، قال الأسنوي: كان دينياً ورعاً قانعاً باليسير، يأكل الخبز وحده، فَعُذِلَ — أي ليم — في ذلك وصار يأكله بالزيت، وكان لا يلقى درسه إلا على طهارة. له: «المصابيح»، «التهذيب»، (ت ٥١٦ هـ). ينظر: «وفيات» (٢: ١٣٧-١٣٦).

(٣) «معالم التنزيل في علم التفسير» (٤: ٥٣٣).

رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم ذاتَ يومٍ بينَ أَظْهَرِنَا إِذْ أَغْفَى
إِغْفَاءً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ:
«أُنْزِلَتْ عَلَيَّ أَنْفًا سُورَةٌ، فَقَرَأْتُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ
الْكَوْثَرَ﴾... الخ»^(١).

فهذه الأحاديثُ وأمثالُها صريحةٌ في كونها جزءاً من السُّور، وكذا
أحاديثُ الجهرِ بها في الصَّلَاة، كما سيأتي ذكرها^(٢).
وأجابَ العينيُّ^(٣)، والطحاويُّ^(٤)، وابنُ الهمام^(٥)، وابنُ القيم^(٦)، وغيرُهم من

(١) في «صحيح مسلم» في (كتاب الصَّلَاة) (باب حَجَّة مَنْ قَالَ: بِالسَّمْلَةِ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ)،
رقم (٦٠٧)، و«سنن التَّسائي» في (كتاب الافتتاح)، (قراءة بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، رقم
(٨٩٤)، وغيرهما.

(٢) (ص ١٢٨).

(٣) وهو محمود بن أحمد بن موسى العيني الحلبي الأصل القاهري الحنفي، أبو محمد، بدر الدين،
وكان أبوه قاضياً بعين تاب، فنسب إليه، قال السيوطي: كان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية
والتصريف حافظاً للغة سريع الكتابة. له: «البنية في شرح الهداية»، و«رمز الحقائق شرح كنز
الدقائق»، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، (٧٦٢-٨٥٥هـ). ينظر: «الضوء
اللامع» (١٠: ١٣١-١٣٥). «كتائب أعلام الأخيار» (ق ٣٥١/ب-ق ٣٥٢/أ). «الفوائد
البهية» (ص ٣٤٠).

(٤) في «البنية في شرح الهداية» (٢: ١٤٢-١٤٨).

(٥) وهو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي الطحاوي المصري، أبو جعفر، نسبة إلى
طَحَا: وهي قرية بصعيد مصر، قال أبو إسحاق: انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. له: «شرح
معاني الآثار»، و«مختصر الطحاوي»، (٢٢٩-٣٢١هـ). ينظر: «وفيات» (١: ٧١-٧٢).
«روض المناظر» (ص ١٧١). «التعليقات السنية» (ص ٥٩).

(٦) في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٠).

(٧) في «فتح القدير» (١: ٢٩١).

أصحابنا عن روايات الثعلبي: بأنها بأجمعها ليست بذاك، فإن الثعلبي حاطب الليل، يذكر الغث والسمين، فلا اعتبار بما رواه.

وعن حديث أم سلمة: بأن في إسناده عمر بن مروان البلخي، عن ابن جريج، قال يحيى بن معين: هو ليس بشيء.

وعن حديث أنس رضي الله عنه: بأن قراءة البسملة مع السورة لا تدل على أنها جزء منها.

وعن باقي الأحاديث بأن^(١) تعارضها ما روي عن أجله الصحابة، فلا اعتبار للضعيف في مقابلة القوي.

وأما أحاديث الجهر بها فستقف على ما فيها.

واحتج من لم يجعلها جزءاً من السور بوجوه:

١. منها: ما رواه مالك في «الموطأ»، وسفيان بن عيينة^(٢) في «تفسيره»، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» وابن أبي شيبه، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن جرير، وابن الأنباري، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي في «سننه»، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج، قال أبو السائب: فقلت: أبا هريرة إنني أكون أحياناً وراء الإمام، فغمز أبو هريرة ذراعي، وقال: اقرأ يا فارسي بها في نفسك، فإني سمعت رسول الله

(١) في الأصل: بأنها.

(٢) وهو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي المكي. أبو محمد، قال ابن سعد: كان إماماً عالماً ثباً حجة زاهداً ورعاً مجتمعا على صحة حديثه وروايته، حج سبعين حجة، (١٠٧-١٩٨هـ).

ينظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٣٩١-٣٩٣). «التقريب» (ص ١٨٤).

يقول: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ فَنِصْفُهَا لِي، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، يَقُولُ اللَّهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، فَيَقُولُ اللَّهُ: أَتْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: «مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ»، فَيَقُولُ اللَّهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»، فَيَقُولُ: هَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، أَوْهَا لِي وَآخِرُهَا لِعَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ، فَيَقُولُ الْعَبْدُ: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، هَذَا لِعَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ»^(١).

قال ابن عبد البر^(٢): هذا الحديث قد رفع الإشكال في سقوط بسم الله من الفاتحة، وهو نص لا يحتمل التأويل، ولا أعلم حديثاً أئین منه في سقوطها. انتهى.

(١) رواه البخاري في (كتاب الأذان) (باب القراءة في الظهر)، رقم (٧١٤)، عن عبادة بن الصَّامِت أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». ومسلم في (كتاب الصلاة) (باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...)، رقم (٥٩٨، ٥٩٩). والترمذي في (كتاب تفسير القرآن) (باب ومن سورة فاتحة الكتاب) رقم (٢٨٧٧)، والتسائي في (كتاب الافتتاح) (تركُّ قراءة بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم في فاتحة الكتاب)، رقم (٨٩٩، ٩٠٠). وابن ماجه في (كتاب الأدب) (باب ثواب القرآن) رقم (٣٧٧٤). وأحمد في (باقي مسند المكثرين)، رقم (٧٥٠٢، ٧١٩٩، ٦٩٩٠)، ومالك في (كتاب النداء للصلاة) (باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة) رقم (١٧٤)، والذَّارِقُطَنِي في «سننه» (١: ٣١٢).

(٢) وهو يوسف بن عبد البر بن محمد النمرى القُرطُبي المَالِكِي، قال الباجي: لم يكن بالأندلس مثله في الحديث، من مؤلفاته: «الاستذكار»، و«التمهيد»، و«الاستيعاب في أحوال الأصحاب»، (٣٦٨-٤٦٣هـ). ينظر: «وفيات» (٧: ٦٦-٧١). «الكشف» (١: ٨١). «مقدمة التعليق» (ص ٢٢).

ووجه التمسك به أنه ابتداء القسمة بالحمد لله دون البسملة، فلو كانت منها لا تبدأ بها.

وأيضاً فقد جعل النصف «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»، فتكون ثلاث آيات لله في الثناء عليه، وثلاث آيات للعبد، وآية بينهما، وفي جعل التسمية منها إبطال هذه القسمة.

وأيضاً أنه قال: يقول العبد: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»... الخ. ثم قال: هؤلاء لعبدى، هكذا ذكره أبو داود، والنسائي، بإسناد صحيح^(١).

وهو جمع، فيقتضي ثلاث آيات، وعلى قول الشافعي يكون اثنين، وهو خلاف التصريح بالنصف.

فإن قلت: لم لا يراد قسمة المعنى، لا الآي؟ قلت: هذا باطل، فإن الله متفرد بالحمد، والثناء، والاستعانة. والعبد يتفرد بالخضوع، والتذلل، ولا يجوز أن يراد ذلك، بقوله: قسمت الصلاة، مثاله: إذا كان ثوب لزيد، وثوب لعمرو، ولا يجوز أن يقول: قسمت الثوب بينهما.

فإن قالت الشافعية: في إسناده مثل العلاء بن عبد الرحمن، وتكلم فيه ابن معين فقال: ليس حديثه بحجة، وقال ابن عدي: ليس بالقوي. قلنا: هذا جهل، وفرط تعصب، يتركون الحديث الصحيح لكونه غير موافق لمذهبهم، وقد رواه عن العلاء الأئمة الثقات كمالك،

(١) في «البناء» (٢: ٢٣٣): بإسنادين صحيحين.

وسفيان^(١)، وابن جريج^(٢)، وعبد العزيز^(٣)، والوليد بن كثير، ومحمد ابن إسحاق^(٤)، وغيرهم، وهو^(٥) ثقة صدوق.

فإن قالوا: سلمنا ما قلتم، ولكن جاء في بعض الروايات عن أبي هريرة ذكر التسمية، كما رواه الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قُسِّمَتِ الصَّلَاةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، يَقُولُ عَبْدِي إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ: بِسْمِ اللَّهِ، يَقُولُ اللَّهُ: يَذْكُرُنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، يَقُولُ اللَّهُ: حَمَدَنِي عَبْدِي...»^(٦) الحديث.

قلنا: في إسناده عبد الله بن زياد بن سمعان، وهو متروك، وضعفه أحمد، وكذبه مالك، وقال ابن حبان: كان يروي ما لم يسمع، فمع ضعف إسناده هذا الحديث، كيف يعلل به ما رواه أصحاب الصحاح والسُّنن؟! كذا ذكره العيني في «البنية»^(٧).

(١) وهو ابن عتيبة كما في «البنية» (٢: ٢٤٤).

(٢) وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي المكي، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل، (ت ١٥٠هـ). ينظر: «طبقات الشيرازي» (ص ٥٨)، «التقريب» (ص ٣٠٤).

(٣) هو الدراوردي. كما في «البنية» (٢: ٢٤٤)، وهو أبو محمد الجهني المدني، قال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتبه فيخطئ (ت ١٨٧هـ). ينظر: «التقريب» (ص ٢٩٩).

(٤) وهو محمد بن إسحاق بن يسار المظلي المدني، قال الذهبي: كان بحرًا من بحور العلم، ذكيًا حافظًا طليًا للعلم أخبارًا نسابًا علامة، قال شعبة: هو أمير المؤمنين في الحديث، (ت ١٥٠هـ). ينظر: «المعبر» (١: ٢١٦). «التقريب» (٤٠٣).

(٥) أي العلاء بن عبد الرحمن، كما في «البنية» (٢: ٢٢٤). وهو أبو محمد المدني المخزومي (ت ١٥١هـ). ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١: ٧٣-٧٥).

(٦) رواه الدارقطني في «سننه» (١: ٣١٢)، رقم (٣٥). في (باب وجوب قراءة بسم الله...).

(٧) «البنية شرح الهداية» (٢: ٢١٢-٢٢٤).

ومن حججهم أيضاً: إنه لو كانت البسملَةُ من الفاتحة للزم التكرارُ في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ لوجودهما فيها، إلا أن هذه الحجة ضعيفة، فإن التكرارَ لأجل التأكيد كثيرٌ في القرآن، فالتكرارُ ليس نصّاً على ما ذكروه.

٢. ومنها: ما رواه الترمذيُّ وحسنه، وأحمدُ في «مسنده»، وابنُ حبانٍ في «صحيحه»، والحاكمُ في «مستدرکه» وصحّحه^(١)، وأبو داود، وابنُ ماجه، والنسائيُّ، وغيرهم، عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٢)، قال: إن سورةً من القرآن ثلاثون آيةً شفعت لرجلٍ، حتى غفر له، وهي ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(٣)^(٤).

وفي إسناده عباسُ الجُشَميُّ^(٥) عبد الله، قال في «التَّهذِيب»: ذكره ابنُ حبانٍ في «الثقات»، وأخرجوا له حديثاً واحداً في فضلِ ﴿تَبَارَكَ﴾. انتهى^(٦).

(١) في الأصل: «صحيحه».

(٢) في الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

(٣) من سورة تبارك، آية (١).

(٤) رواه الترمذي في (كتاب فضائل القرآن) (باب ما جاء في فضل سورة الملك) رقم (٢٨١٦). وقال: هذا حديث حسن. وأبو داود في (كتاب الصلاة) (باب في عدد الآي) رقم (١١٩٢). وابن ماجه في (كتاب الأدب) (باب ثواب القرآن) رقم (٣٧٧٦). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (٧٩٢٧، ٧٦٣٤). والذَّارِمِيُّ في «سننه» في (كتاب فضائل القرآن) (باب في فضل سورة تنزيل السجدة، وتبارك) رقم (٣٢٧٩).

(٥) وقع في الأصل: «ابن» والتصويب من «التَّهذِيب».

(٦) من «تغذيب الكمال» (١٤: ٢١٤-٢١٥).

وجه الاحتجاج به أن هذه السُّورَةَ ثلاثون آيةً بدونِ البسملةِ بلا خلاف، فعلم أنَّها ليست منها.

وأيضاً افتتاحه بقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ يدلُّ عليه، كما لا يخفى. كذا قال الزَّيْلَعِيُّ في «تخريج أحاديث الهداية»^(١).

وقال الجَزَرِيُّ^(٢) في «مفتاح الحصن الحصين»: استدَلَّ بهذا الحديث مَنْ لا يرى البسملةَ آيةً؛ لأنَّ ﴿تَبَارَكَ﴾ ثلاثون آيةً بغيرها، ولا دليلَ فيه؛ لاحتمالِ أن تكون آيةً في أوَّلِ السُّورَةِ بذاتها لا منها، وهو أحدُ أقوالِ الشَّافِعِيِّ. انتهى.

قلتُ: هذا الاحتمالُ هو الَّذي ذهبَ إليه المحققون من أصحابنا، وغيرهم، كما ذكرنا.

والاستدلالُ بهذا الحديثِ ليس لإبطاله، بل لإبطالِ المشهورِ من مذهبِ الشَّافِعِيِّ، أنَّها جزءٌ من كلِّ سورة.

٣. ومنها: ما رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ، وأحمدُ، وأبو داود، والتَّسَائِيُّ، والتِّرْمِذِيُّ وحسنه، وابنُ أبي داودَ في «المصاحف»، وابنُ المُنْذِرِ، والنَّحَّاسُ^(٣) في «ناسخه»

(١) «نصب الرأية في تخريج أحاديث الهداية» (١: ٤١٠-٤١١).

(٢) وهو محمد بن محمد بن محمد العمري الدمشقي الشَّيرَازِيُّ الجَزَرِيُّ الشَّافِعِيُّ، أبو الخير، شمس الدين، نسبةً إلى جزيرة ابن عُمرَ، من مؤلفاته: «الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين»، و«النشر في القراءات العشر»، و«طيبة النشر في القراءات العشر»، (٧٥١-٨٣٣هـ). ينظر: «الأنس الجليل» (٢: ١٠٩-١١٠). «الشقائق النعمانية» (ص ٢٥-٣٠). «التعليقات» (١٤٠-١٤١).

(٣) وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر، المعروف بالنحاس، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«الكافي في النحو»، و«تفسير القرآن»، (ت ٣٣٨هـ).

ينظر: «العبر» (٢: ٢٤٦). «مرآة الجنان» (٢: ٣٢٧).

وابنُ حبان، وأبو الشيخ^(١)، والحاكم وصححه، وابنُ مردويه، والبيهقي في «الدلائل»، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قلتُ لعُثمان بن عفان رضي الله عنه: ما حملكم على أن عمَدْتُم^(٢) إلى الأنفال وهي الثاني^(٣)، وإلى سورة براءة^(٤) وهي من المئين^(٥)، فقرئتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطرَ بسم الله الرحمن الرحيم، قال: كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ينزلُ عليه من السُّور ذواتِ العدد، فكان إذا نُزلَ عليه شيءٌ دعا بعض من يكتب، فيقول: ضَعُوا هذه الآياتِ في السُّورة التي يذكرُ فيها كذا وكذا، وكانت سورة الأنفال من أوائل ما نزلَ بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل، وكلنت قصتها شبيهاً بقصتها، فظننتُ أنها منها، وقُبضَ رسولُ الله ولَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أنها منها، فَمِنْ أَجْلِ ذلك قرئتُ بينهما، وَلَمْ أَكْتُبْ بينهما سطرَ بسم الله، وَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطَّوَالِ^(٦).

(١) وهو عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري، الأصبهاني، أبو محمد، ويعرف بأبي الشيخ، قال الخطيب:

كان حافظاً ثباتاً متقناً. له: «التفسير»، و«كتاب السنة»، و«عظمة الله ومخلوقاته»، (٢٧٤-٣٦٩). ينظر:

«العبير» (٣٥١-٣٥٢). «النجوم الزاهرة» (٤: ١٣٧).

(٢) في الأصل: «عدم». وفي السنن كما هي مثبته.

(٣) السُّور من سورة البقرة إلى التوبة.

(٤) في الأصل «غير موجودة». وفي السنن موجودة.

(٥) السُّورة التي آياتها تقارب المئة.

(٦) رواد الترمذي في (كتاب تفسير القرآن) (باب ومن سورة التوبة) رقم (٣٠١١)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ

صحيح. وأبو داود في (كتاب الصلاة) (باب من جهرَ بها)، رقم (٦٦٨). وأحمد في (مسند المبشرين

بالجنة) رقم (٤٦٨، ٣٧٢). وفي «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (٤٧٧). و«صحيح ابن حبان» (١: ٢٣٠)،

و«المستدرک» (٢: ٢٤١)، و«سنن البيهقي الكبير» (٢: ٤٢)، و«مسند البزار» (٢: ٨)، وغيرهم.

قال الطَّحَاوِيُّ في «شرح معاني الآثار» بعد رواية هذا الحديث: فهذا عثمان يُخبر أن بسم الله لم يكن عنده من السُّور، وأنه إنما كان يَكْتُبُهَا في فصلِ السُّور، وهي غيرُهنَّ. انتهى^(١).

٤. ومنها: إنه قد روى البخاري، ومسلم، والتَّسَائِي، والترمذي، وغيرُهم، قصَّةَ بدءِ الوحي^(٢)، ونُزول «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»^(٣)، وهو أولُ ما نزلُ من القرآنِ على الأُصْحَحِّ، وليس فيه ذكرُ البسملة، فلو كانت جزءاً منها لنزلت معها.

وأما رواية ابن جَرِير الطَّيْرِيِّ عن ابنِ عَبَّاسٍ ؓ: «أولُ ما أنزل جبريل على رسول الله ﷺ، قال: يا مُحَمَّدُ استعِذْ، فقال: أَسْتَعِذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: قُلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ»...» الحديث. فضيفةٌ في إسنادهَا ضَعْفٌ وانقطاعٌ. كما في «المَوَاهِبُ اللَّذَنِيَّةُ».

وبعد اللَّتْيَا وَالتِّي، نقول: أورد على أصحابنا أن ما ذكرْته من الأحاديث، وإن دَلَّتْ على أَنَّها ليست جزءاً منها، لكن ما ذكرناه من الأحاديث صريحةٌ في أَنَّها جزءٌ، غايةٌ ما في الباب أن تكون هي ضعيفة،

(١) من «شرح معاني الآثار» في باب قراءة بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١: ٢٠٢). تحقيق: مُحَمَّد زهري. دار الكتب العلمية. ط ٢. ١٩٨٧م.

(٢) رواه البخاري في (باب بدء الوحي) رقم (٣)، ومسلم في (كتاب الإيمان) (باب بدء الوحي) إلى رسول الله ﷺ رقم (٢٣١، ٢٣٣). والترمذي في (كتاب المناقب) في (باب في آيات إثبات بُرْهَةِ النَّبِيِّ ﷺ ...) رقم (٣٥٦٥). وأحمد في (باقي مسند الأنصار) رقم (٢٤٧٦٧).

(٣) من سورة العلق، آية (١).

وهو لا يضرّ، فإنّ بعضها متعاضدٌ ببعضها، فهي مُحصّلة للظنّ القويّ بلا ريب، والمطلوب هاهنا الظنّ لا القطع.

وفقهُ المقام ما ذكره الشّهاب في «حواشيّ تفسيره البيضاوي»^(١): من أنّ الاختلاف بين الحنفيّة والشّافعيّة في هذا المقام مبنيٌّ على الخلافِ الأصوليِّ، وهو أنّه هل يكفي فيما نحن فيه الظنّ، أم لا؟ فاختارت الشّافعيّة أنّ التّواتر القطعيّ إنّما يشترطُ فيما يثبت قرآناً على سبيلِ القطع، فأما ما يثبت قرآناً على سبيلِ الحكم، فيكفي فيه الظنّ، كما فيما نحن فيه، ومعنى كونه على سبيلِ الحكم، أنّ له حكم القرآن من الكتابة بين الدّفتين، ووجوب القراءة، كما حقّقه الغزاليّ^{(٢)(٣)} وغيره من محقّقي الشّافعيّة.

وذهبت الحنفيّة إلى أنّ كلّ ما يُسمّى قرآناً، لا بُدَّ فيه من القطع، والتّواتر في نفسه ومحلّه، كما في سورة النمل، وما بين السّور ليس كذلك.

وإليه مالَ القاضي أبو بكر الباقلانيّ^(٤)، وشنّع على الشّافعيّة تشنيعاً

(١) «حاشية الشّهاب على البيضاوي» (١: ٣٠).

(٢) وهو محمد بن محمد بن محمد الطّوسي الغزالي، أبو حامد، زين الدين، بحدّد المئة الخامسة الهجرية، له: «إحياء علوم الدين»، و«كيمياء السعادة»، و«بداية الهداية»، (٤٥٠-٥٥٠هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (٢: ١١١-١١٣). «طبقات ابن هداية الله» (ص ١٩٢-١٩٥).

(٣) في «المستصفى» (ص ٨٢-٨٣).

(٤) وهو محمد بن الطيب بن محمد البصري البغدادي، أبو بكر، المعروف بالباقلاني، له: «مناقب الأئمة ونقض المطاعن عن سلف الأئمة»، و«إعجاز القرآن»، و«الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، و«أسرار الباطنية»، (٣٣٨-٤٠٣هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٣: ٦). و«النجوم الزاهرة» (٤: ٤٠٣).

بليغاً، فحيث انتفى ذلك انتفت القرآنيّة ولو حُكماً، ولذا عَرَفُوا القرآن: بأنّه المنقول بين دَفَتَي المصاحفِ تواتراً.

واختاره ابنُ الحَاجِبِ^(١) وغيره من أئمةِ المالكيّة.

والشَافِعِيّة أيضاً مختلفون فيه، فاحفظ هذا الفقه، فإنّه فقه جليل، وفي كتبِ الأصولِ له زيادةٌ تفصيل.

قلتُ: هذا الفقه إنّما هو بحسبِ مذهبِ قدماءِ أصحابنا، وأما المتأخرون منهم، فلمّا لاح لهم قوّةُ دلائلِ كونِ البسملةِ آيةً من القرآن، ولم يظفروا بِدليلٍ قويٍّ يدلُّ على جزئيتها من الفاتحة أو سورةٍ أخرى، بل ظفروا بِدليلٍ قويٍّ يدلُّ على خلافه كما بسطنا سابقاً، اختاروا أنّها جزءٌ من القرآن لا من السُورة، فافهم.

فريع:

يتفرّعُ على هذا الاختلاف، الاختلافُ في تعيينِ آياتِ سورةِ الفاتحةِ بين الحنفيّةِ والشَافِعِيّةِ بعدما اتَّفَقوا على أنّها سَبْعُ آيات، لما أخرجَهُ أحمد، وابنُ جرير، وابنُ المُنذر، وابنُ أبي حاتم، وابنُ^(٢) مردويه عن أبي هُرَيْرَةَ ؓ قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ^(٣) هي فاتحةُ الكتابِ، وهي السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ»^(٤).

(١) وهو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدَوَنِي الكردي المصري المالكي الأصولي النحوي، أبي عمرو، جمال الدين، المعروف بابن الحَاجِب، له: «مختصر منتهى السُّؤل»، و«الكافية»، و«الشافعية»، (٥٧٠-٦٤٦هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٢٤٨-٢٥٠). «مرآة الجنان» (٣: ١١٤). «الكشف» (٢: ١٣٧٠).

(٢) في الأصل: ابن أبي.

(٣) وقع في الأصل: «القرآن» والمثبت من «المسند».

(٤) رواه أحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (٩٤١٢، ٩٤١١).

فذهبت الحنفية إلى أن البسملة خارجة عنها، و«صراط الذين أُنعمت عليهم» آية، ويؤيده ما رواه البخاري، وأحمد، والدارمي^(١)، وأبو داود، والنسائي، وابن جرير، وابن حبان، وابن مردويه، والبيهقي، عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: «كنتُ أصلي في المسجد، فدعاني رسولُ الله ﷺ، فلم أجبه، فقال: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾»^(٢)، ثُمَّ قال: أَلَا لَأَعْلَمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّكَ قُلْتَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي^(٣) وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ»^(٤).

وذهبت الشافعية إلى أن البسملة آية منها دون «أُنعمت عليهم».

* * *

(١) وهو عثمان بن سعيد الدارمي السجزي، أبو سعيد، نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة بطن كبير من تميم، قال يعقوب الهروي: ما رأينا أجمع منه، صاحب «المسند» والتصانيف. (ت ٢٨٠هـ—). «العبير» (٢: ٦٤). «الكشف» (٢: ١٠٠٨).

(٢) من سورة الأنفال، آية (٢٤).

(٣) وقع في الأصل: «العظيم» والتصويب من «السنن».

(٤) رواه البخاري في (كتاب تفسير القرآن) (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) رقم (٤١١٤). وأبو

داود في (كتاب الصلاة) (باب فاتحة الكتاب) رقم (١٢٤٦). والنسائي في (كتاب الافتتاح) رقم

(٩٠٤). وأحمد في (مسند المكيين) رقم (١٥١٧١). والدارمي في (كتاب الصلاة) (باب أم

القرآن هي السبع المثاني) رقم (١٤٥٤).

الباب الثاني

في نبد من الأحكام المتعلقة بها

مسألة

يستحبُّ أن يقول: بسم الله، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ
وَالْخَبَائِثِ، عند دُخول الخلاء، وكثيرٌ من الفقهاء وإن لم يصرّحوا بالبسملةِ
في هذا المقام، بل اكتفوا بالاستعاذةِ لورودِ أكثر الأحاديث في الاكتفاءِ
بها، إلا أن بعضَ محقّقيهم من المتأخّرين، قد صرّحوا بندها؛ لورودِ بعضِ
الأحاديث بذلك.

قالَ الشُّرْتُبَلَالِيُّ^(١) في «مراقي الفلاح»: يقدّمُ تسميةَ الله على
الاستعاذة، لقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «سترُ ما بينَ أعينِ الجنِّ، وعوراتِ

(١) وهو حسن بن عمّار بن علي الشُّرْتُبَلَالِيُّ المصري الوفاي الحنفي، أبو الإخلاص، قال المحي: كان
من أعيان الفقهاء وفضلاء عصره، وهو أحسن المتأخّرين ملَكَةً في الفقه وأعرفهم بنصوصه
وقواعده وأنداهم قلماً في التحرير والتصنيف، وكان المعوّل عليه في الفتاوى في عصره من مؤلفاته:
«حاشية على الدرر والغرر»، و«شرح الوقاية»، و«شرح منظومة ابن وهبان»، (٩٩٤-١٠٦٩هـ).
ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ٣٨-٣٩). «طرب الأمثال» (ص ٤٦٦-٤٦٩).

بني آدم، إذا دخل أحدُهم الخلاء، أن يقول: بِسْمِ اللَّهِ^(١)؛ ولقوله عليه السلام: «إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشُ»^(٢) مُحْتَضَرَةٌ^(٣)، فإذا أتى^(٤) أحدُكُم الخلاء^(٥)، فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٦). انتهى^(٧).

وقال السيّد أحمد الطّحطاوي^(٧) في «حواشيه» عليه: ما ذكره من الحديثين لا يفيدُ التّقديم، فالأولى ما قاله ابنُ حجر: السّنةُ منهما تقدّمُ التّسمية على التّعوذ، عكسُ المعهود في التّلاوة، ولحديث^(٨) اليّعمرى: «إذا دخلتم الخلاء، فقولوا بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»، وإسناده

(١) رواه الترمذي في (كتاب الجمعة) (باب ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء) رقم (٥٥١).

وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء) رقم (٥٥١).

(٢) الحشوش: جمع الحشّ بالفتح والضم: بستان النخيل في الأصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة. ينظر: «المغرب» (ص ١١٦).

(٣) احتضارها رصد بني آدم، والفضاء يصير مأواهم بخروج الخارج. ينظر: «المراقي» (ص ٩٤).

(٤) غير موجوده في الأصل، ومثبته من «سنن أبي داود».

(٥) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء) رقم (٥). وابن ماجه

في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء)، رقم (٢٩٢). وأحمد في

(مسند الكوفيين) رقم (١٨٤٨٣، ١٨٥٢٥، ١٨٥٢٦).

(٦) من «مراقي الفلاح» (ص ٩٤).

(٧) وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل الطّحطاوي الحنفي، ويقال: الطّهُطَاويّ، ولد بطهطا، بالقرب من

أسيوط بمصر، وتعلم بالأزهر، ثم تقلّد مشيخة الحنفية، وفي «تاريخ الجري»: أن أباه رومي تركي

حضر إلى مصر متقلداً القضاء بطهطا. له: «حاشية على الدر المختار»، و«حاشية على مراقي

الفلاح»، و«كشف الرين عن بيان المسح على الجورين»، (ت ١٢٣١هـ). ينظر: «الأعلام» (١):

(٢٣٣-٢٣٢). «معجم المؤلفين» (١: ٢٧١).

(٨) في الأصل: الحديث، والمثبت من «حاشية الطحطاوي».

على شرط مسلم، وقال بعض الفضلاء: بالاكْتفاء على أحدهما يحصل أصلُ السُّنة، والجمعُ بينهما أفضل. انتهى كلامه^(١).

وفي «أحكام المرجان في أحكام الجن» للقاضي بدر الدين الشُّبلي^(٢) من أصحابنا: روى ابنُ السَّني^(٣) من حديث أنسٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «هذه الحُشوشُ مُحْتَضَرَةٌ، فَإِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ»^(٤).

ومَّا يدلُّ على أَطْلَاعِ الْجَنِّ عَلَى عَوْرَاتِ النَّاسِ عِنْدَ إِتْيَانِ الْخَلَاءِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، من حديث عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً: «سَرُّ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنِّ وَعَوْرَاتِ أُمَّتِي»^(٥)، إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ، أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ»^(٦).

قال التِّرْمِذِيُّ: حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بذاك القوي.

(١) أي الطحطاوي في «حاشيته على مراقي الفلاح» (ص ٥١).

(٢) وهو محمد بن عبد الله الشُّبلي الدُّمَشْقِيُّ الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين، والشُّبلي لأنَّ أباه كان قِيمَ الشُّبْلِيَّةِ في دمشق، قال ابن خبيب: كان الشُّبلي يثبت في أحكامه، ويحقق ما يديه على السنة أفلامه، ويرابط في السواحل، ويلبس السلاح ويقاتل، وكان ذا محاضرة مفيدة ومنظوم ومنثور. له: «محاسن الوسائل إلى معرفة الأوائل»، و«رسالة في آداب الحمام»، (٧١٢-٧٦٩). ينظر: «الدر الكامنة» (٣: ٤٨٧-٤٨٨). «تاج التراجم» (ص ٢٦٣-٢٦٤). «التعليقات» (ص ٣٧).

(٣) وهو أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، أبو بكر، ويعرف بابن السَّني، له: «عمل اليوم والليلة»، و«مختصر سنن النسائي»، و«الإيجاز في الحديث»، و«كتاب القناعة»، (ت ٣٦٤هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٣٣٢-٣٣٣). «معجم المؤلفين» (١: ٢٥٠-٢٥١).

(٤) أخرجه ابنُ السَّني في «عمل اليوم والليلة» (٢)، كما في «أحكام المرجان».

(٥) في الترمذي: «بني آدم».

(٦) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

وفي «الصَّحِيحِينَ» من حديث أنس رضي الله عنه: «كان رسول الله إذا دخل الخلاء، قال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١).
ورواه سعيد بن منصور^(٢) في «سننه»، فقال: «كان يقول: بسم الله، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». انتهى.
وفي «الدر المنثور» في تفسير قوله تعالى: «فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي»^(٣) الآية، أخرج ابن أبي الدنيا^(٤)، والبيهقي، عن الأصمغ، قال: كان علي رضي الله عنه إذا دخل الخلاء قال: بسم الله الحافظ عن المؤذي، وإذا خرج مسح يده على بطنه، وقال: يا لها من نعمة لو يعلم العباد شكرها. انتهى^(٥).

وفي «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»^(٦): قد روى اليعمري

(١) رواه البخاري في (كتاب الوضوء) (باب ما يقول عند الخلاء) رقم (١٣٩). ومسلم في (كتاب

الحيض) في (باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء) رقم (٥٦٣).

(٢) وهو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي، أبو عثمان، قال ابن حجر: كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، (ت ٢٢٧هـ). ينظر: «العيبر» (١: ٣٩٩). «التقريب» (ص ١٨١).

(٣) من سورة البقرة، آية (١٥٢).

(٤) وهو عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي، أبو بكر، المعروف بابن أبي الدنيا، قال الذَّهَبِيُّ: كان صدوقاً أديباً أخبارياً كثير العلم. له: «مكارم الأخلاق»، و«الرقعة والبكاء»، «قصص

الأمل»، (٢٠٨-٢٨١هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (١: ١٩٣-١٩٤). «الأعلام» (٤: ٢٦٠).

(٥) من «الدر المنثور» (١: ٣٦٩).

(٦) لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني الأصل المصري الشافعي، أبي بكر، شهاب الدين، له:

«المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»، و«العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية»، و«الكتر في وقف حمزة

وهشام على الحمز»، (٨٥١-٩٢٣هـ). ينظر: «النور السافر» (ص ١٠٦-١٠٧). «شرح المواهب

اللدنية» (١: ٤-٣). «طرب الأماثل» (ص ٤٣٢).

من طريق عبد العزيز بن المختار، بإسناد على شرط مسلم مرفوعاً: «إذا دخلتم الخلاء فقولوا: بسم الله، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١)، وفيه زيادة «الْبِسْمَلَةِ». قال الحافظ ابن حجر: لم أرها في غير هذه الرواية. انتهى^(٢).

مسألة

ينبغي أن يُسَمَّلَ عند ابتداء الوضوء، واختلفوا فيه اختلافاً كثيراً:

١. فمنهم مَنْ مَنَعَهُ، وقال: لا يُسَمَّى قبل الوضوء، أخذاً ممَّا رواه أبو داود، وابن حبان، والحاكم في «مستدرکه» وصحَّحه على شرط الشيخين، وغيرهم، عن مُهاجر بن قُنْفُذ^(٣) رضي الله عنه: أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ، إِلَّا إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ»^(٤).

وروى أبو داود وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِكَّةٍ مِنْ سِكَكِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ

(١) سبق تخريجه (٥٦).

(٢) من «إرشاد الساري» (١: ٢٣٣).

(٣) وهو ابن عُمير بن جُدْعَانَ التَّيْمِيِّ، صحابي أسلم يوم الفتح، وولاه عثمان على شرطته، مات بالبصرة. ينظر: «التقريب» (ص ٤٨٠).

(٤) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب أيرد السلام وهو يبول) رقم (١٦). والنسائي في (كتاب الطهارة) (رد السلام بعد الوضوء) رقم (٣٨). وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب الرجل يُسَلِّمُ عليه وهو يبول) رقم (٣٤٤). وأحمد في (مسند الكوفيين) رقم (١٨٢٥٩)، والدارمي في (كتاب الاستئذان) (باب إذا سلَّم على الرجل وهو يبول) رقم (٢٥٢٧).

(٥) غير موجودة في «الأصل»، ومثبتة من «السنن».

بَوْلٍ، إِذْ سَلَّمَ رَجُلٌ، فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ مَسْحًا، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعِيهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدُّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهَارَةٍ»^(١).

فَإِنَّ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ وَأَمْثَالَهُمَا تَدُلُّ عَلَى كِرَاهَةِ ذِكْرِ اللَّهِ حَالَةَ الْخَلْعِ، وَالتَّسْمِيَةِ أَيْضًا ذِكْرًا مِنَ الْأَذْكَارِ، فَوَجَبَ أَنْ تُكْرَهَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ ضَعِيفٌ، لَوْجُوهٍ:

أَحَدُهَا: إِنَّ الرَّوَايَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ ضَعِيفَتَانِ.

أَمَّا الْأُولَى: فَلَمَّا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(٢) فِي «الْإِمَامِ»^(٣): مِنْ أَنْ سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ الَّذِي يَرْوِيهِ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ الْمُهَاجِرِ: ضَعِيفٌ، كَانَ اخْتِلَاطٌ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَلَا عِبْرَةَ لِتَصْحِيحِ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَصَحِّحُ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي (كِتَابِ الطَّهَارَةِ) (بَابِ التَّيْمِ فِي الْخُضْرِ) رَقْمُ (٢٧٩).

(٢) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ الْقُشَيْرِيُّ الْمَنْفُلُوطِيُّ الْأَصْلُ الْمَصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْفَتْحِ، تَقِيَ الْمَعْرُوفَ بِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الشَّافِعِيِّ، وَسَبَبَ تَسْمِيَتِهِ أَنْ جَدَّ أَبِيهِ كَانَ عَلَيْهِ طِيلَسَانٌ شَدِيدُ الْبَيَاضِ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَقِيلَ: كَأَنَّهُ دَقِيقُ الْعِيدِ، فَلَقَّبَ بِهِ، لَهُ: «الْإِمَامُ»، «الْإِمَامُ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ»، وَ«شَرْحٌ عَلَى مُخْتَصَرِ أَبِي شَجَاعٍ»، (٦٢٥-٧٠٢هـ). يَنْظُرُ: «طَبَقَاتُ الْأَسْنَوِيِّ» (٢: ١٠٢-١٠٦). «الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ» (٤: ٩٦-٩١). «النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ» (٨: ٢٠٦-٢٠٧).

(٣) وَهُوَ شَرْحُ «الْإِمَامِ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» الَّذِي جَمَعَ فِيهِ مَتُونُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ بِمُجَرَّدَةٍ عَنِ الْأَسَانِيدِ ثُمَّ شَرَحَهُ وَبَرَعَ فِيهِ وَسَمَّاهُ «الْإِمَامُ»، قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُولَفْ فِي هَذَا النَّوعِ أَعْظَمَ مِنْهُ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْاسْتِنْبَاطَاتِ وَالْفَوَائِدِ. يَنْظُرُ: «الْكَشْفُ» (١: ١٥٨).

وأما الثانية: فلما قال النَّوَوِيُّ^(١) في «الخلاصة»: من أن في سنده محمد بن ثابت العبدِيّ، وهو ضعيفٌ جداً، ضَعَّفَهُ ابنُ معين، والبُخَارِيُّ، والنَّسَائِيُّ، كذا ذكره العَيْنِيُّ في «البنية شرح الهداية»^(٢).

وثانيها: ما ذكره العَيْنِيُّ^(٣) أيضاً من أن التَّسْمِيَةَ من لوازمِ إكمالِ الوضوء، فكان ذكرها من تمامه، والذَّاكِرُ لها قبل وضوئه مضطَرٌّ إليه؛ لإقامة السُّنَّةِ المَكْمَلَةِ للفرض، فخصَّتْ من عمومِ الذِّكْرِ، كيف لا، وقد وردت أحاديث كثيرة تدلُّ على التَّرغِيبِ فيها عند ابتداء الوضوء.

وثالثها: أنَّهم جَوَّزُوا قراءة القرآن للمحدث، وحكى النَّوَوِيُّ في «شرح صحيح مسلم»^(٤): الإجماع عليه.

وروى أبو داود، وابنُ ماجه، وغيرهما، عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»^(٥).

(١) وهو يحيى بن شرف بن حسن الحزامي الحوَّارِي النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ، أبو زكريا، محيي الدين، وهو محرِّر المذهب الشافعي ومذهبه وملقحه ومرتب. له: «المجموع»، «منهاج الطالبين»، «رياض الصالحين»، (٦٣١-٦٧٦هـ). ينظر: «طبقات ابن قاضي شهاب» (٣: ٩-١٣). «طبقات الأسنوي» (٢: ٢٦٦-٢٦٧). «روض المناظر» (ص ٢٦٧) (ت ٦٧٥).

(٢) «البنية» (١: ١٤١).

(٣) في «البنية» (١: ١٣٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٤: ٢٩٠) وقال النووي: اعلم أنَّه يكره الذِّكْرُ في حالة الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجماع. وفي (٤: ٢٨٧) قال عن هذه الكراهة إنما: كراهة تنزيه لا تحريم، فلا يتم على فاعله، وكذلك يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام، ويستثنى من هذا كله موضع الضرورة.

(٥) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر) رقم (١٧). وابنُ ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء) رقم (٢٩٨). وذكره البخاري معلقاً في (كتاب الحيض) (باب تقضي الحيض...) فقال: وكان النبي ﷺ يذكر الله على كلِّ أحيانه. ومسلم في (كتاب الحيض) في (باب ذكر الله...) رقم (٥٥٨).

فما بالك بالتسمية عند ابتداء الوضوء مع ورود السنة بها، كما ستقف عليه.

٢. ومنهم: مَنْ قال: هي فرض، وهو مذهبُ أربابِ الظاهر، وإسحاق ابن راهويه، وحكى المنذري^(١) عنه إنه قال: لو تركها عامداً يجب عليه إعادة الوضوء، واستدلوا على ذلك بظواهر الأحاديث التي رويت في هذا الباب، وهي وإن كانت ضعيفة لكن بعضها يعضد بعضها، وباجتماعهما يحصل نوعٌ من الحسن، كما هو مقررٌ في الأصول.

فروى أبو داود، وأحمد، وابن ماجه، والطبراني، من حديث يعقوب ابن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا صلاة لمن لا وضوءَ له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسمَ الله عليه»^(٢).

ورواه الحاكم في «مستدركه»^(٣)، فقال فيه: عن يعقوب بن أبي سلمة، عن أبيه... الخ. ثم قال: حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه، وقد احتجَّ مسلمٌ بيعقوب ابن أبي سلمة الماحشون، واسم أبي سلمة: دينار. انتهى.

(١) في كتاب «الترغيب والترهيب» (١: ١٦٤).

(٢) رواه أبو داود (١: ٢٥) في (باب التسمية على الوضوء) رقم (١٠١، ١٠١). وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء) رقم (٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤). وأحمد في (مسند المكثرين) رقم (٩٠٥٠)، وفي «المعجم الأوسط» (٢: ٧١)، و«المعجم الكبير» (٦: ١٢١)، و«مسند أبي يعلى» (١١: ٢٩٣)، و«مسند الطيالسي» (ص ٣٣)، و«شرح معاني الآثار» (١: ٢٦).

(٣) «المستدرک علی الصحیحین» (١: ٢٤٥، ٢٤٦، ٥٢٠، ٤: ٦٦).

وتعقبه الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد في «الإمام» بقوله: نُقِلَ عن الحاكم أَنَّهُ أخرج هذا الحديث في «المستدرک» وصَحَّحَهُ باحتجاج مسلمٍ يعقوب، وهذا إن صحَّ عنه فهو انتقالٌ ذهنيٌّ من يعقوب بن سَلَمَةَ إلى يعقوب بن أبي سَلَمَةَ، ويعقوب بن أبي سَلَمَةَ الماخشون احتجَّ به مُسلم، ويعقوب بن سَلَمَةَ اللَّيْثِيُّ هذا لم يحتجَّ به مُسلم، وقد أخرج له ابن ماجه^(١)، والدَّارَقُطْنِيُّ^(٢) من رواية ابن أبي فديك، فلم يقولوا إلا ابن سَلَمَةَ. انتهى كلامُهُ.

قال العلامة الزَّيْلَعِيُّ في «تخريج أحاديث الهداية»: هذا الكلام من تقي الدين مُشعَرٌ بأنَّهُ لم يرَ «المستدرک»، وقد صرَّحَ هو في (بابِ مواقيتِ الصَّلَاةِ) أَنَّهُ رآه، فقال بعدما نقل كلاماً طويلاً: هكذا رأيتُهُ في نسخةٍ عتيقةٍ من «المستدرک»، وقال في (كتابِ الزَّكَاةِ) بعد أن نقلَ منه حديثاً، هكذا وجدتهُ في أصلٍ من «المستدرک». انتهى^(٣).

وأنت تعلمُ أن هذا القولَ من الزَّيْلَعِيِّ ليس بشيء، لجوازِ أن تكون نسخةُ «المستدرک» عند التقي ناقصةً، فرأى بعضَ ما فيها ولم يرَ باقيها كما لا يخفى.

(١) في «سننه» في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء)، رقم (٣٩٣)،

(٣٩٤).

(٢) في «سننه» (١: ٧٢، ٧٣).

(٣) من «نصب الراية» (١: ٤١-٤٢).

وتعقبَ الحاكمَ الحافظُ عبدُ العظيمِ المُنذِرِيُّ^(١) أيضاً، فقال في كتاب «الترغيب والترهيب»: ليس كما قال الحاكم، فإنَّهم رَوَوْهُ عن يعقوبَ بنِ سَلَمَةَ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وقد قال البخاري وغيره: لا يعرف لسَلَمَةَ سَمَاعٌ من أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، ولا ليعقوبَ سَمَاعٌ من أبيه، وسَلَمَةُ أيضاً لا يُعرفُ بَمَنْ رَوَى عنه إلا يعقوب، فأين شروطُ الصحَّة. انتهى^(٢).

وروى الدَّارِقُطْنِيُّ، والبيهَقِيُّ من طريقِ أيوب النجَّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً: «^(٣) ما^(٣) تَوْضَأُ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَمَا صَلَّى مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ»^(٤). قال البيهَقِيُّ: فيه انقطاع، فإنَّ أيوبَ كان يقول: لم أسمع من يحيى إلا حديثاً واحداً، وهو حديث: «التقى آدمُ وموسى»^(٥)، ذكرَ ذلك يحيى ابن مَعِينٍ فيما رواه عنه بن أبي مریم^(٦). انتهى.

(١) وهو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المُنذِرِيُّ، أبو محمد، زكي الدين، قال الأسنوي: كان إماماً بارعاً في الفقه والعريية، والقراءات السبع، عديم النظر في زمنه في علم الحديث عالماً بفنونه كلها، متحريراً مثبِتاً فيما يقوله ويرويه. له: «مختصر سنن أبي داود»، و«مختصر صحيح مسلم»، و«شرح التنبيه»، (٥٨١-٦٥٦هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (٢: ٩٩). «الكشف» (١: ٤٠٠).

(٢) من «الترغيب والترهيب» (١: ١٩٣).

(٣) غير موجودة في «الأصل» ومثبتة من «السنن».

(٤) في «سنن الدَّارِقُطْنِيِّ» (١: ٧١)، و«السنن الكبرى» (١: ٤٤).

(٥) وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «التقى آدم وموسى فقال: موسى لآدم أنت الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة، قال له آدم: أنت الذي اصطفاك الله برسالته واصطفاك لنفسه وأنزل عليك التوراة، قال: نعم، قال: فوجدتما كتب علي قبل أن يخلقني، قال: نعم، فحج آدم موسى» في «صحيح البخاري» (٤: ١٧٦٤).

(٦) ينظر: «تخليص الجبير» (١: ٧٣).

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ مَاجَه، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار» عَنْ أَبِي ثِقَالٍ — بِكسر التاءِ المثلثة، واسمه ثُمَامَة — عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّتَهُ بِنْتَ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ أَبَاهَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. انْتَهَى.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَأَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَّانِ^(٢) فِي كِتَابِ «الْوَهْم وَالْإِيهَام»، وَقَالَ: فِيهِ ثَلَاثَةٌ مَجَاهِيلٌ: أَبُو ثِقَالٍ، وَرَبَاحٌ، وَجَدَّتُهُ لَا تُعْرَفُ بِغَيْرِ هَذَا، وَلَا يَعْرِفُ لَهَا اسْمٌ. انْتَهَى^(٣).

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ «الْعِلَلِ»^(٤)، وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَنَا بِذَلِكَ، أَبُو ثِقَالٍ: مَجْهُولٌ، وَرَبَاحٌ: مَجْهُولٌ، كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ»^(٥).

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي (كِتَابِ الطَّهَارَةِ) (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ). وَابْنُ مَاجَه فِي (كِتَابِ

الطَّهَارَةِ) فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ) رَقْم (٣٩٢).

(٢) وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْكُتَامِيُّ الْحِمَّيْرِيُّ الْفَاسِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ الْقَطَّانِ

الْفَاسِيِّ. لَهُ: «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ الْوَاقِعِينَ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ»، وَ«النَّظَرُ فِي أَحْكَامِ النَّظَرِ»، «نَظْمُ

الْجَمَانِ»، (٥٦٢-٦٢٨هـ). يَنْظُرُ: «الرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ» (ص ١٣٣). «الْأَعْلَامُ» (٨: ١٥٢).

(٣) مِنْ «الْبَيِّنَاتِ» (١: ١٣٤-١٣٦) بِاخْتِصَارٍ.

(٤) «عِلَلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» (١: ٥٢).

(٥) «نَصَبُ الرَّايَةِ» (١: ٤٢-٤٣).

وفي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ^(١): ثُمَامَةُ بْنُ وَائِلٍ بْنُ حَصِينٍ أَبُو ثِفَالٍ، رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَبَاحٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ، وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ.

وَأُخْرِجَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه حَدِيثًا وَاحِدًا فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوَضْعِ.

قُلْتُ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «عِلَلِهِ الْكَبِيرِ»، وَفِي «الْجَامِعِ»: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَحْسَنَ عِنْدِي مِنْ هَذَا. وَقَالَ الْبَزَّارُ: ثُمَامَةُ بْنُ حَصِينٍ، مَشْهُورٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ»^(٢) فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ. وَوَقَعَ فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»: ثُمَامَةُ بْنُ حَصِينٍ، وَقَرَأْتُ فِي أَشْعَارِ بَنِي مُرَّةٍ وَأَنْسَابِهِمْ، أَبُو ثِفَالٍ اسْمُهُ: وَائِلُ بْنُ هَاشِمِ بْنِ حَصِينٍ. انْتَهَى كَلَامُهُ^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا^(٤): فِي (فَصْلِ الرَّاءِ): رَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ابْنِ حَوِيطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى أَبُو بَكْرٍ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ جَدِّتِهِ عَنْ أَبِيهَا،

(١) وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِتَابِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْمِصْرِيُّ الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ، شَهَابُ الدِّينِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ حَجَرٍ، وَهُوَ لَقِبٌ لِأَحَدِ آبَائِهِ، لَهُ: «فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ«هَدْيُ السَّارِي مُقَدِّمَةُ فَتْحِ الْبَارِي»، وَ«الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ»، (٧٧٣-٨٥٢ هـ). يَنْظُرُ: «الضَّوْءُ اللَّامِعُ» (٢: ٣٦-٤٠). «الْبَدْرُ الطَّالِعُ» (١: ٨٧-٩٢). «التَّعْلِيلَاتُ» (ص ٣٦).

(٢) «الثَّقَاتُ» (٨: ١٥٧).

(٣) أَيِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٢: ٢٧). وَيَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٤: ٤١٠).

(٤) أَيِ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٢: ٢٧). وَيَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٩: ٤٦).

وهو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعن أبي هريرة، وعنه إبراهيم بن سعد، وأبو ثفال المري، وغيرهما، له في الترمذي وابن ماجه حديث واحد في التسمية على الوضوء.

قلت: في حديثه عن أبي هريرة عندي نظر، والظاهر أنه مقطوع، وذكره ابن حبان في اتباع التابعين.

وروى ابن ماجه من حديث كثير بن زيد، عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^(١).

ورواه الحاكم أيضاً وصححه، وأسند إلى الأثرم، أنه قال: سألت أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء، فقال: أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد، ولا أعلم فيها حديثاً ثابتاً، وأرجو أن يجزيه الوضوء؛ لأنه ليس فيه حديث أحكم. انتهى^(٢).

وقال الترمذي في «علله الكبير» قال محمد بن إسماعيل: وريح^(٣) بن عبد الرحمن: منكر الحديث. انتهى.

وفي «البنية»: قال أحمد: كثير: ليس به بأس، وعن ابن معين^(٤):

(١) رواه ابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء) رقم (٣٩١).

ومن طريق كثير بن زيد: رواه أحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٠٩٤٣، ١٠٩٤٣).

والدارمي في (كتاب الطهارة) (باب التسمية في الوضوء) رقم (٦٨٨).

(٢) ينظر: «البنية» (١: ١٣٥).

(٣) وقع في الأصل: «ذبيح»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٣).

(٤) وهو يحيى بن معين بن عون الغطفاني، أبو زكريا، قال المزني: إمام أهل الحديث في زمانه والمشار إليه من بين أقرانه، (ت ٢٣٣هـ). ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١: ٥٤٣). «التقريب» (ص ٥٢٧).

ليس بالقوي، وعن أبي زرعة^(١): صدوق فيه لين، وعن أبي حاتم: صالح الحديث ليس بالقوي. انتهى^(٢).

وروى ابن ماجه أيضاً من حديث عبد المهيمن بن سهل بن سعد الساعدي، عن أبيه، عن جدّه، مرفوعاً: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه، ولا صلاة لمن لا يصلي على رسول الله ﷺ»^(٣).

قال العيني في «البنية»: أخرجه الطبراني أيضاً، وعبد المهيمن ضعيف لكن تابعه أخوه، وهو مختلف فيه. انتهى^(٤).

وفي «تهذيب التهذيب» عبد المهيمن بن عباس: روى عن أبيه، عن جدّه، وأبي حازم بن دينار، وامرأة لم تسم، وعنه^(٥): ابنه عباس، وعبد الله بن نافع، وابن أبي فديك، ويعقوب بن محمد الزهري، قال البخاري: هو منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة.

قلت^(٦): وقال ابن حبان: لما فحش الوهم في روايته بطل الاحتجاج

(١) وهو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المخزومي الرازي، أبو زرعة، قال أبو حاتم: لم يخلف بعده مثله فقهاً وعلماً وصيانة وصدقاً. له: «مسند»، (٢٠٠-٢٦٤هـ). ينظر: «العير» (٢: ٢٩).

«التقريب» (ص ٣١٣).

(٢) من «البنية» (١: ١٣٥-١٣٦).

(٣) رواه ابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء) رقم (٣٩٤).

وزيادة التفصيل في تخريجه في (ص).

(٤) من «البنية» (١: ١٣٦).

(٥) أي روى عنه.

(٦) القائل ابن حجر العسقلاني.

به، وقال عليُّ بن الجنيد: ضعيفُ الحديث، وقال النَّسائيُّ في موضعٍ آخر: متروكُ الحديث، وقال أبو حاتم: منكرُ الحديث، وقال السَّاجي: عنده نسخةٌ عن أبيه عن جدِّه فيها مناكير، وعن ابن معين: أبيُّ وعبدُ المهيمن أخوان، وأبيُّ أقومُهُما، وقال الدَّارقطني: ليس بالقوي، وقال أبو نُعيم: روى عن آبائه أحاديثاً منكراً، وذكره البخاريُّ فيمن ماتَ بين الثَّمانين والتَّسعين. انتهى^(١).

وفيه^(٢): أبيُّ بن العباسِ بن سهلٍ أخو عبد المهيمن، روى عن أبيه وأبي بكر بن محمد، وعنه: زيدُ بن الحبابِ وعتيق^(٣)، قال أبو بشر: ليس بالقوي.

قلتُ: وقال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: منكرُ الحديث، وقال النَّسائيُّ: ليس بالقوي، وقال البخاريُّ: ليس بالقوي، وإنَّما روى له البخاريُّ في موضعٍ واحدٍ في ذكرِ خيلِ رسولِ الله. انتهى.
وروى الطَّبْرانيُّ في «الأوسط» عن أبي سَبْرَةَ^(٤)، قال: «صعد رسولُ الله ذاتَ يومِ المنبرَ، فحمدَ الله وأثنى عليه، وقال: أَيُّهَا النَّاسُ لَا صَلَاةَ إِلَّا

(١) من «تهذيب التهذيب» (٣: ٤٩٣-٤٩٤).

(٢) أي «تهذيب التهذيب» (١: ١٨١).

(٣) هو ابن يعقوب الزبيدي.

(٤) يقال: اسمه عبد الله بن عباس النخعي، روى عن عمر بن الخطاب، يقال: مرسل، وفروة بن

مسيك، ومحمد بن كعب القرظي، وروى عنه: الأعمش وغيره، قال ابن معين: لا أعرفه، وذكره

ابن حبان في «الثقات». ينظر: «تهذيب التهذيب» (٦: ٣٤٥).

بوضوء، ولا وضوءَ لِمَنْ ^(١) لا يذكر اسم الله عليه، ولا يؤمن بالله مَنْ لَمْ يؤمن بي، ولا يؤمن بي مَنْ لا يعرفُ حقَّ الأنصار ^(٢).

قال العيني: ورواه الدُّولابي ^(٣) أيضاً في «الكنى وألقاب الصحابة». وروى أبو موسى في كتاب «المعرفة»، نحوه عن أمِّ سَبْرَةَ، وقال الذهبي: أمِّ سَبْرَةَ لها حديثٌ لا يصح. انتهى كلامه ^(٤).

ومما يستدلُّ على فرضية التسمية به: ما روى ابنُ خزيمة، والنسائي في (باب التسمية عند الوضوء)، والدارقطني من حديثِ مَعْمَرٍ، عن ثابتٍ وقتادة عن أنسٍ رضي الله عنه، قال: «طَلَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَضُوءاً، فَلَمْ يَجِدْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ» ^(٥) فَوَضَعَ ^(٦) يَدَهُ فِي الْمَاءِ، وَقَالَ: تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ، قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، قَالَ ^(٧) ثَابِتٌ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: كَمْ تُرَاهُمْ؟ قَالَ: نَحْوًا مِنْ سَبْعِينَ ^(٨).

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتها من «المعجم».

(٢) في «المعجم الأوسط» (٢: ٧١) رقم (١١١٩).

(٣) وهو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الوراق الرازي الدُّولابي، أبو بشر، قال أبو سعيد بن يونس: كان من أهل الصنعة، وكان يضعف. له: «الكنى والأسماء»، و«الذرية الطاهرة»، (٢٢٤-٣١٠هـ). ينظر: «العيبر» (٢: ١٤٥-١٤٦) «معجم المؤلفين» (٣: ٦١).

(٤) أي العيني من «البناءية» (١: ١٣٦).

(٥) في الأصل: «ما».

(٦) في الأصل: «رفع».

(٧) ساقطة من الأصل، وأثبتها من «سنن النسائي».

(٨) رواه النسائي في (كتاب الطهارة) رقم (٧٨). وفي «صحيح ابن خزيمة» (١: ٧٤). و«صحيح ابن حبان» (١٤: ٦٨٢) رقم (٦٥٤٤). و«سنن البيهقي الكبير» (١: ٨١) رقم (٨٤). و«سنن الدارقطني» (١: ٧١) رقم (١). و«المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ص ٣٣٦) رقم (١١١٥).

قال الزَّيْلَعِيُّ: رواه البَيْهَقِيُّ^(١) أيضاً، وقال: هذا أصحُّ ما في التَّسمية، وأصل الحديث عن أنسٍ مُتَّفَقٌ عليه، وإنَّما المقصودُ بروايةٍ مَعْمَرٍ هذه اللفظة الَّتِي ذُكِرَ فيها التَّسمية. انتهى^(٢).

وروى البَزَّازُ في «مسنده» عن عائشة، قالت: «كان رسولُ الله إذا بدأ^(٣) الوضوءَ سَمَّى». .

وروى الدَّارَقُطْنِيُّ عنها: «كان إذا مَسَّ طَهُوراً، ذَكَرَ اسمَ الله عليه»^(٤).

فهذا كُلُّهُ يدلُّ على أَنَّ التَّسمية فرض.

وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث، إجمالاً عن جميعها: بأنَّ كلاً منها ضعيفٌ لا تقوم به حُجَّةٌ، فكيف تثبتُ به الفرضية التي هي من مدلولات القطعيَّات.

وتفصيلاً: أمَّا عن حديث أنسٍ رضي الله عنه، فبأنَّه ليس فيه ما يدلُّ على وجوب التَّسمية، فإنَّ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «تَوَضَّؤُوا بِاسْمِ اللهِ»^(٥) لا يدلُّ على أنَّه فرضٌ في الوضوء؛ ولهذا قال الزَّيْلَعِيُّ: الحديثُ ليس فيه دلالةٌ فتأمَّله. انتهى^(٦).

(١) في «سننه الكبير» (١: ٤٣) رقم (١٩١).

(٢) من «نصب الراية» (١: ٤٧).

(٣) في الأصل: «ابداً».

(٤) في «سنن الدارقطني» (١: ٧٢)، ولفظه: عن عائشة، قالت: «كان رسولُ الله ﷺ إذا مَسَّ طَهُورَهُ، يُسَمِّي اللهُ»، وقال أبو بدر: كان يقوم إلى الوضوءِ، فيسمِّي اللهُ، ثم يُفْرِغُ المَاءَ على يَدَيْهِ.

(٥) سبق تخريجه الصفحة السابقة.

(٦) من «نصب الراية» (١: ٤٧).

وأما عن حديث عائشة رضي الله عنها فبأنه ليس فيه ما يدل على المدعى إلا لفظة: «كان»^(١)، وهو لا يدل على الدوام والاستمرار، ما لم تنضم به قرينة خارجية، كما حققه التتوي في «شرح صحيح مسلم»^(٢)، فهو لا يدل على الوجوب أيضاً، فضلاً عن الفرضية، ولو سلمنا إن كان يدل على الدوام كما صرح به كثير من محققي المذهب منهم: العيني، والزيلعي، فثبت الافتراض غير صحيح.

وأما عن الأحاديث السابقة، فبأنه يحتمل أن يكون معنى: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^(٣)، ونحوه، أنه لا وضوء متكامل في الثواب، وهذا كقوله صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم: «ليس المسكين من ترده اللقمة واللقمتان»^(٤)، فلم يرد بذلك أنه خارج من حد المسكنة، حتى تحرم عليه الصدقة، بل أراد به أنه ليس بالمسكين الكامل. وكقوله «ليس المؤمن من يبيت شبعا وجاره جائع»^(٥)، فلم يرد به أنه خارج عن حد الإيمان، إنما أراد به أنه خارج عن حد الإيمان الكامل، فثبت من ذلك أن

(١) سبق تخريجه الصفحة السابقة.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٦: ٢١).

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٤) رواه البخاري في (كتاب الزكاة) (باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا﴾) رقم (١٣٨٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه: «إن رسول الله ﷺ، قال: ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمر والتمران، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفتن به فيصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس»، ومسلم في (كتاب الزكاة) (باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفتن له فيصدق عليه) رقم (١٧٢٢).

(٥) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٧).

الوضوءَ بلا تسمية، يخرجُ به المتوضئُ من الحدث، كذا ذكره الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(١).

ثم قال: وأما وجهُ ذلك من حيث النظر، فإننا رأينا أشياء لا ندخلُ فيها إلا بكلام، منها: العقودُ التي يعقدها النَّاسُ من البياعات والمناكحات وما أشبه ذلك، وكالصَّلَاةِ والحجِّ يُدخلُ فيها بالتَّكْبِيرِ والتَّلبية، ثمَّ رجعنا إلى التَّسمية في الوضوء هل يشبهُ شيئاً من ذلك، فرأينا غيرَ مذكورٍ فيها إيجاب شيء، كما كان في النِّكاح والبيوع فخرجتُ بذلك منها.

ولم تكنْ رُكناً من أركانِ الوضوء، كما كان التَّكْبِيرُ رُكناً من الصَّلَاة، فإن قيل: قد رأينا الذَّبيحةَ لا بُدَّ من التَّسمية عندها، ومن ترك ذلك متعمداً لم تُؤكل ذبيحته، فالتَّسمية أيضاً كذلك.

قلنا: لقد تنازع النَّاسُ في ذلك، فقال بعضهم: يؤكل، وقال بعضهم، لا يؤكل، فمن قال: يؤكل، فقد كُفينا البيان بقوله، وأما مَنْ قال: لا يؤكل، فإنه يقول: إن تركها ناسياً يؤكل، وسواء عنده كان الذَّابح مسلماً أو كافراً بعد أن كان كتابياً، فجعلتُ التَّسمية منها في قول مَنْ أوجبها لبيانِ المِلَّة، فإذا سَمَّى الذَّابحُ صارت ذبيحته من ذبائحِ المِلَّة المأكولة ذبيحتها.

والتَّسمية على الوضوء ليست للمِلَّة، إنما هي مجعولة للذكر، فقسنا ذلك على سببٍ من أسبابِ الصَّلَاة، فرأينا من أسبابِ الصَّلَاة ستر العورة والوضوء، فكان من ستر عورته لا يضره عدمُ التَّسمية، فكذلك الوضوء

(١) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٧).

أيضاً، وهذا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى كلامه ملخصاً^(١).

واستدل أصحابنا على عدم فرضية التسمية:

بما رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاع بن رافع، في حديث المسيء صلاته، قال له رسول الله ﷺ: «إِذَا قُمْتَ فَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ»^(٢)، وفي لفظ لهم: «لَا تَتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ»^(٣)... الحديث.

فلم يذكر التسمية فيه، ولو كانت ركناً من أركان الوضوء لذكرها فيه.

وأصرح منه ما رواه الدارقطني، والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ طَهُوراً لَجَسَدِهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ طَهُوراً لِأَعْضَائِهِ»^(٤).

(١) أي الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٧-٢٨).

(٢) سيأتي تخريجه (ص ٩١).

(٣) رواه النسائي في (كتاب التطبيق) (باب الرخصة في ترك الذكر في السجود) رقم (١١٢٤). وأبو داود في (كتاب الصلاة) في (باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود) رقم (٧٣٠)، وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في الوضوء على ما أمر الله تعالى) رقم (٤٥٣). والدارمي في (كتاب الصلاة) في (باب في الذي لا يتم الركوع والسجود) رقم (١٢٩٥).

(٤) رواه الدارقطني في «سننه» (١: ٧٤) رقم (١٣)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه رقم (١٢). والبيهقي في «السنن الكبير» (١: ٤٤).

ورويًا أيضاً^(١): عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا طَهَّرَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، لَمْ يُطَهِّرْ مِنْهُ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ طَهْوَرِهِ، فَلْيَشْهَدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ثُمَّ لِيَصِلْ عَلَيَّ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ».

لا يقال: هاتان الروايتان ضعيفتان.

أما الأولى: فلأنه رواه الدارقطني: عن أحمد بن محمد بن زياد، عن محمد بن غالب، عن هشام، عن عبد الله بن حكيم، عن عاصم بن محمد، عن ابن عمر رضي الله عنه.

وقال البيهقي: هذا ضعيف، وأبو بكر الزاهدي غير ثقة عند أهل العلم بالحديث. انتهى.

قال العيني: قلت: أراد بأبي بكر عبد الله بن حكيم، وذكره المزي بفتح الحاء، وقال يحيى بن معين: عبد الله بن حكيم أبو بكر: ليس بشيء، وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. انتهى^(٢).

وأما الثانية؛ فلأنه رواه الدارقطني عن عثمان بن أحمد، عن إسحاق ابن إبراهيم بن سلمة، عن يحيى بن هاشم، عن الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(١) أي البيهقي في «السنن الكبير» (١: ٤٤)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه (١: ٤٥). والدارقطني في «سننه» (١):

(٢) من «البناء» (ج ١/ص ١٣٧).

وقال البيهقي: هذا ضعيف، لا أعلم رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم، وهو متروك الحديث. انتهى.

فمع ضعفهما كيف يثبتُ منهما المطلوب؛ لأننا نقول: عدم كون التسمية فرضاً في الوضوء هو الأصل، لا يحتاج لإثباته إلى دليل، فضلاً عن دليل قوي، وإنما احتجنا إليه؛ لحصول^(١) الاطمئنان، وهو حاصلٌ بمذنبين الحديثين، ولو كانا ضعيفين، كيف لا، وقد تأيد ذلك بمحدثٍ المسيء صلاته.

وأما كونها فرضاً كما هو مذهبُ الخصم، فهو محتاجُ البتة^(٢) إلى دليلٍ قويٍّ صريح، ولم يوجد إلى الآن، كما أشرنا إليه. فافهم. وبعد اللتيا واللتى، نقول: الكلام في هذا المقام عندنا من وجوه:

الْأَوَّلُ

إن أصحابنا بعدما اتفقوا على أن التسمية ليست بفرضٍ عند الوضوء حتى لو تركها أجزأه، اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها: ألها سنةٌ مؤكدةٌ عند ابتداء الوضوء، أمّا كونها سنةً؛ فلورود الأحاديث السابقة بمقتضى التأويل المذكور، ولولاهُ لكانت واجبة، وأمّا كونها عند ابتداء الوضوء فللدلالة حديث عائشة رضي الله عنها المذكور سابقاً

(١) في الأصل: «الحصول».

(٢) هل هي بمزمة وصل؟ أو قطع؟ تكلم عليها الحافظ ابن حجر في «الفتح»، وحكى الوجهين واختار

الوصل، كما حكاهما الأزهري في «التصريح»، واختار القطع. ينظر: «بدع التفاسير» (ص ١٦٩).

عليه، وهذا هو مختار كثير من أصحابنا، والمنصوص في عبارات فقهاءنا، منهم:

١. القُدُورِيُّ^(١) نصَّ على السُّنَّةِ في «مختصره»^(٢)، و«شرح مختصر الكرخي»^(٣)، و«الطحاوي».

٢. والعَيْنِيُّ صرَّحَ به في «شرح الهداية»^(٤)، و«منحة السلوك شرح تحفة الملوك».

٣. وصاحب^(٥) «التحفة»^(٦).

٤. وصاحب^(٧) «الهداية» في «مختارات التوازل».

(١) وهو أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القُدُورِيُّ، أبو الحسين، والقُدُورِيُّ، قال السَّمْعَانِيُّ: انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وعزَّزَ عندهم قدره وارتفع جاهه، وكان حسنَ العبارة في النظر، مدبِّراً لتلاوة القرآن. له: «شرح مختصر الكرخي»، و«التجريد»، (٣٦٢-٤٢٨هـ). ينظر: «النجوم الزاهرة» (٥: ٢٤)، «مرآة الجنان» (٣: ٤٧)، «الفوائد» (ص ٥٧-٥٨).

(٢) «مختصر القُدُورِيِّ» (ص ٢).

(٣) وهو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم، أبو الحسن الكرخي، نسبة إلى كَرْخ قرية بنواحي العراق، قال الكفوي: انتهت إليه رئاسة الحنفية. له: «المختصر» و«شرح الجامع الكبير» و«شرح الجامع الصغير»، (٢٦٠-٣٤٠هـ). ينظر: «تاج» (ص ٢٠٠)، «الفوائد» (ص ١٨٣).

(٤) أي «البنية شرح الهداية» (١: ١٣٣).

(٥) وهو محمد بن أبي بكر بن حسن، وقيل: عبد المحسن الرَّازِي، زين الدين، من مؤلفاته: «تحفة الملوك»، و«مختار الصحاح»، (ت ٦٦٦هـ). ينظر: «الجواهر» (٣: ٩٧). «تاج التراجم» (ص ٢٥٢).

(٦) «تحفة الملوك» (ص ٢٦).

(٧) وهو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن، برهان الدين، قال الكفوي: كان إماماً فقيهاً حافظاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون. له: «التجنيس»، و«مختارات التوازل»، و«كفاية المنتهى»، «مختار الفتاوى»، (ت ٥٩٣هـ). ينظر: «الجواهر المضبوطة» (٢: ٦٢٧-٦٢٩). «تاج» (ص ٢٠٦-٢٠٧). «مقدمة الهداية» (٣: ٢-٤).

٥. وصاحب^(١) «الكافي» في «الكافي»، وفي «المستصفى شرح الفقه النافع»، و«الكنز»^(٢).
٦. وصاحب^(٣) «الظهرية»، وقال: السنية هو الصحيح.
٧. وصاحب^(٤) «الوقاية»^(٥) وشرّاحها^(٦).
٨. وصدرُ الشريعة^(٧) في «مختصر الوقاية»^(٨)، وقرّره عليه شرّاحه:.....

(١) وهو عبد الله بن أحمد بن محمود التّسفيّ، أبو البركات، حافظ الدين. قال الإمام اللكنوي: وكل تصانيفه نافعةٌ معتبرةٌ عند الفقهاء مطروحةٌ لأنظار العلماء. له: «الكافي شرح الوافي»، و«الوافي»، و«الكنز»، و«تفسير المدارك»، (ت ٧٠١ هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (٢: ٢٩٤)، «الفوائد» (ص ١٠٢)، «تاج» (ص ١٧٤).

(٢) «كنز الدقائق» (ص ٣).

(٣) وهو محمد بن أحمد بن عمر المحتسب البخاريّ الحنفيّ، ظهور الدين. له: «الفتاوي الظهيرية»، و«الفوائد الظهيرية»، قال الإمام اللكنوي: طالعت «الفتاوي الظهيرية» فوجدته كتاباً متضمناً للفوائد الكثيرة، (ت ٦١٩). ينظر: «الفوائد» (ص ٢٥٧)، «الكشف» (٢: ١٢٢٦).

(٤) وهو محمود بن أحمد بن عبيد الله المحبوبيّ البخاريّ، برهان الشريعة، تاج الشريعة، قال الكفوي: عالم فاضل، غرير كامل، بحر زاهر، حبر فاجر، صاحب التصانيف الجليلة. له: «الوقاية»، و«الواقعات»، و«شرح الهداية»، و«الفتاوى» توفي بحدود (٧٠٠ هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ٣٣٨-٣٣٩)، «دفع الغواية» (١: ٢-٦).

(٥) «وقاية الرواية في مسائل الهداية» (ق ٢/ب).

(٦) مثل صدر الشريعة (١: ٦٣)، وابن ملك (ق ٤/ب).

(٧) وهو عبيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبيّ البخاريّ الحنفيّ، قال طاشكيري: كان بحراً زاهراً لا يدرك له قرار، وطوداً شامخاً لا يرتقي إلى قننه ولا يصار، ولقد كان آية كبرى في الفضل والتّديق، وعروة وثقى في الاتقان والتّحقيق. له: «التوضيح في حل غوامض التنقيح»، و«شرح الوقاية»، و«التّقاية»، «المقدّمات الأربع»، (ت ٧٤٧ هـ). ينظر: «تاج التّراجم» (ص ٢٠٣)، «مفتاح السعادة» (٢: ١٦٢، ١٧٠-١٧١).

(٨) المسمّى «النقاية» (ص ٤).

القُهْستاني^(١)، والبرجندي^(٢)، وإلياس زاده^(٣)، وغيرهم^(٤).
 ١٠. وصاحب^(٥) «تنوير الأبصار»^(٦)، وقرّره عليه شارحه^(٧) في «الدر المختار»^(٨).

(١) وهو محمد الخراساني القُهْستاني، شمس الدين، المفتي ببخارا. له: «جامع الرموز في شرح النقاية»، قال الإمام اللكنوي: من الكتب الغير معتبرة لعدم الاعتماد على مؤلفه. (ت: نحو: ٩٥٣هـ).
 ينظر: «غيث الغمام» (ص ٣٠): «دفع الغواية» (ص ٣٧). «تذكرة الراشد» (ص ٥٦).

(٢) في «جامع الرموز شرح النقاية» (١: ١٧).

(٣) وهو عبد العلي بن محمد بن البرجندي الحنفي، قال الإمام اللكنوي: فاضل جامع للعلوم له يد طول في العلوم الرياضية. له: «شرح رسالة الطوسي» في الاسطرلاب، وحواش على «شرح ملخص الجغميني»، و«شرح الرسالة العضدية»، (ت ٩٣٢هـ). ينظر: «التعليقات السنية» (ص ٣٥).
 «دفع الغواية» (ص ٣٨). «الكشف» (١: ٤١، ٢: ١٨٢٦، ١٩٧١).

(٤) وهو محمود بن إلياس زاده الرومي، له «شرح النقاية» أتم شرحه (٨٥١هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٩٧١)، «دفع الغواية» (١: ٣٧).

(٥) كالثُميني في «كمال الدراية في شرح النقاية» (ق ٥)، وأبي المكارم في «شرح النقاية» (ق ٤/ب).

(٦) وهو محمد بن عبد الله بن أحمد الثمري، شمس الدين، قال محب الدين: كان إماماً كبيراً حسن السمعة قوي الحافظة كثير الاطلاع، ولم يبق من يساويه في الرتبة، وألف التأليف العجيبة المتقنة. له: «تنوير الأبصار»، وشرحه «منح الغفار»، و«الوصول إلى قواعد الأصول»، و«إعانة الحقير شرح زاد الفقير»، (ت ١٠٠٤هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ١٨-٢٠). «طرب الأمثل» (٥٦٢-٥٦٣)، «دفع الغواية» (ص ١١).

(٧) «تنوير الأبصار وجامع البحار» (ص ٣).

(٨) وهو محمد بن علي بن محمد الحُصيني الحُصنكي الحنفي، علاء الدين، قال المحبي: مفتي الحنفية بدمشق، وصاحب التصانيف الفائقة في الفقه وغيره. له: «الدر المختار شرح تنوير الأبصار»، و«خزائن الأسرار شرح تنوير الأبصار»، و«الدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر»، (ت ١٠٨٨هـ).
 ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٦٣-٦٥). «طرب الأمثل» (ص ٥٦٤-٥٦٦).

(٩) «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (١: ٧٤).

١١. والشُّرْتُبَلَالِيُّ^(١) نصَّ عليه في «نور الإيضاح»^(٢) وشرحه «مراقى الفلاح»^(٣).

١٢. وملاً خسرو^(٤) نصَّ عليه في «الغرر»^(٥) وشرحه «الدرر»^(٦)، وغيرهم.

واعترض عليهم بأنَّ حديث: «لا وُضُوءَ لِمَنْ لم يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عليه»^(٧)، بظاهريه يفيدُ الافتراض.

وأجابوا عنه: بأنَّه محمولٌ على نفي الكمال، كيف لا، والافتراضُ لا يثبتُ بأخبارِ الآحاد، ولو أثبتناه لزمَ الزيادةُ على الكتابِ بخبرِ الآحاد، فإنَّ المذكورَ في الكتابِ ليس إلاَّ الغسلَ والمسحَ، والزيادةُ على الكتابِ بخبرِ الآحاد لا يجوز، كما هو مُحَقَّقٌ في كتبِ الأصول.

(١) هو الحسن بن عَمَّار، أبو الإخلاص، (ت ١٠٦٩ هـ) سبقت ترجمته.

(٢) «نور الإيضاح» (ص ٤٧).

(٣) «مراقى الفلاح شرح نور الإيضاح» (ص ١٠٤).

(٤) وهو محمد بن فرامُوز بن علي، محبي الدين، المعروف بمُلا خسرو، وسبب التسمية: أن أبوه زوج بنتاً له من أمير يسمي خسرو، وابنه محمد هذا كان في حجر خسرو، وبعد وفاة أبيه اشتهر بأخي زوجة خسرو، ثم غلب عليه اسم خسرو. له: «غرر الأحكام»، وشرحه «درر الحكماء»، و«حواشي التلويح»، و«مرآة الأصول شرح مرآة الوصول» (ت ٨٨٥ هـ)، ينظر: «الضوء اللامع» (٨: ٢٧٩)، «الفوائد» (ص ٣٠٢-٣٠٣).

(٥) «غرر الأحكام» (١: ١٠).

(٦) «درر الحكماء شرح غرر الأحكام» (١: ١٠).

(٧) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

ثم اعترض عليهم بأن الحديث المذكور بعدما أولئموه إلى نفي الكمال، صار نظير حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(١)، وحديث: «صلِّ فإنك لم تُصل»^(٢)، وقد أثبتُّمَهما وجوب قراءة الفاتحة والتعديل، فلم لا تثبتون وجوب التسمية بهذا الحديث؟ وأجابوا عنه من وجوه كلها ضعيفة:

١. منها: ما في بعض شروح «المهداية» من أننا لا نُسلمُ أنَّه نظيرُهما، بل خبرُ الفاتحة والتعديل أشهرُ من خبرِ التسمية. وردَّه صاحبُ «غاية البيان»: بأنَّه إذا كان خبرُ الفاتحة مشهوراً، تعيَّنَ كونها فرضاً؛ لجواز الزيادة على الكتاب بالخبر المشهور، وهو خلافُ المذهب.

٢. ومنها: أنَّ خبرَ الفاتحة تأيَّد بمواظبة رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم على قراءة الكتاب من غير ترك، ولا كذلك التسمية حيث لم تثبت عليها المواظبة.

وردَّه العينيُّ^(٣) بأنَّه منقوضٌ بالتكبيرات المتخللة في أثناء الصلاة. ٣. ومنها: ما ذكره النَّسَفِيُّ في «المستصفى»: من أنَّ خبرَ الفاتحة وردَّ في الصلاة، وهي عبادة قصدية، وخبرُ التسمية في الوضوء، وهو ليس بعبادة مقصودة، فانحطَّت رتبته عن الأولى فأفاد السُّنَّة.

(١) بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، أخرجه البخاري في (كتاب الأذان) رقم (٧٤١).

ومسلم في (كتاب الصلاة) رقم (٥٩٥)، و(٥٩٨). وغيرهما.

(٢) سيأتي تخريجه (ص ٩١).

(٣) في «البنية» (١: ١٣٩).

وفيه: إن الانحطاط يمكن، بأن يقال: واجب الوضوء أقل رتبة وأدنى إثماً عند التَّرك من واجب الصَّلَاة.

٤. ومنها: ما اختاره العيني^(١) وقال: هو الجوابُ القاطعُ من أن خير^(٢) الفاتحة مُتَّفَقٌ على^(٣) صحَّته، وخير التَّسمية ليس كذلك، حتَّى روي عن أحمد أنه قال: لا أعلم فيها حديثاً أقوى. ولأنه صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم علَّم الأعرابيَّ الوضوء ولم يذكر التَّسمية، وهو جاهلٌ بأحكام الوضوء، فلو كانت شرطاً لبيَّنه^(٤). ثم قال العينيُّ: فإن قلت: روي في حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه السَّلام «يسمِّي»^(٥) كما ذكرنا عن «البرَّار».

قلت: ضَعَّفَهُ بعضهم، قال ابنُ عدي^(٦): بلغني عن أحمد أنه نظرَ في «جامع إسحاق بن راهويه»^(٧)، فإذا أوَّل حديثٍ أخرجه هذا الحديث،

(١) في «البنية» (١: ١٣٩).

(٢) في الأصل: «خير».

(٣) في الأصل يوجد «ما».

(٤) عبارة «البنية» هي: شرطاً لصحته لاستوى فيها العمل والنسيان كتحريم الصَّلَاة.

(٥) سبق تخريجه (ص ٨١)، وهو «كان رسول الله ﷺ إذا بدأ سمَّى».

(٦) وقع في الأصل: «علِّي» والتصويب من «البنية» (١: ١٤٠)، وهو عبد الله بن عديّ بن عبد الله الجُرْجَانِيّ، أبو أحمد، ويعرف بابن القُطَّان. من مؤلفاته: «الكامل في ضعفاء الرجال»، (ت ٣٦٥هـ). ينظر: «العيبر» (٢: ٣٣٧). «مرآة الجنان» (٢: ٣٨١).

(٧) وهو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الخنْظَلِيّ المروزي، أبو يعقوب، وقال أبو زرعة: ما روي أحفظ

من إسحاق. له: «المسند»، و«التفسير»، (١٦١-٢٣٨هـ). «وفيات» (١: ١٩٩-٢٠١). «العيبر»

(١: ٤٢٦).

فأنكره جداً، وقال: أولُ حديثٍ يكونُ في «الجامع» عن حارثة، وكان في إسناده حارثة بن محمد، وهو ضعيف. وروى عن أحمد أنه قال: هذا يزعم أنه اختار أصحَّ شيءٍ في إسناده، وهذا ضعيف في حديثه لين.

ولئن سلّمنا ذلك، لكن لا نُسلمُ أنه عليه الصلّاة والسّلام سَمَّى باعتبار الوجوب، بل باعتبار أنّها مُستحبةٌ في ابتداء جميع الأفعال، كما في حديث: «كُلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لم يُبدَأْ فيه باسمِ الله، فهو أبتَر»^(١)، وقد حمل بعضهم قوله عليه السّلام: «لا وضوءَ لمن لا يذكر اسمَ الله عليه»^(٢)، على أنه الذي يتوضأ ويغتسل ولا ينوي وضوءاً للصلّاة ولا غسلاً للحنابة.

كما رواه أبو داود^(٣): حدّثنا أحمد بن السّرح، قال: حدّثنا ابن وهب عن الدّراورديّ، قال: ذكرَ ربيعة^(٤) أن تفسير: «لا وضوءَ لمن لم يذكر اسمَ الله عليه» إنّه الذي يتوضأ ويغتسل، ولا ينوي^(٥).

وذلك لأنّ النسيانَ محلّه القلب، فوجب أيضاً أن يكون محلّ الذكر الذي يضادّ النسيان، وذكر القلب إنّما هو النّية، هذا توجيه كلام

(١) سبق تخريجه (ص ٣٨).

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٢-٦٥).

(٣) في (كتاب الطهارة) في (باب في التسمية على الوضوء) رقم (٩٣).

(٤) وهو ربيعة بن قروخ أبي عبد الرحمن الثّبيّ المدنيّ، أبو عثمان، وأبو عبد الرحمن، المشهور بربيعة الرأي، قال ابن الماجشون: والله ما رأيت أحداً أحفظ لسنة من ربيعة، (ت ١٣٦هـ). ينظر:

«العبر» (١: ١٨٣). «الميزان» (٣: ٩٨).

(٥) انتهى كلام ربيعة في التّسائي.

ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني، شيخ مالك والأوزاعي والليثي^(١).
قلت: الذكر الذي يضاد^(٢) النسيان بضم الدال، والذكر بالكسر
يكون باللسان، والمراد بالمذكور في الحديث هو الذكر باللسان، فكيف
يتم كلام ربيعة وفيه تعسف بعيد لا تدل قرينة من القرائن اللفظية والحالية
عليه، فلا حاجة إلى هذا التكلف إذا حملناه على نفي الفضيلة والكمال.
انتهى كلامه^(٣).

ولا يخفى عليك أن هذا الجواب لا يقطع مادة الإشكال أيضاً، فإن
حديث: «لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه»^(٤)، وإن لم يكن مثلاً
حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٥) في الصحة لكنه ليس بساقط
أيضاً، فإن كثرة الطرق وإن كان كل منها ضعيفاً قد رقاها إلى الحسن على
ما هو مقرر في أصول الحديث، فما المانع من ثبوت الوجوب به. فافهم.
٥. ومنها: أنه قد تقرر في مداركهم واشتهر بين كلاماتهم أن لا واجب
في الوضوء، وادّعى بعضهم فيه الإجماع، فلو قلنا بوجوب التسمية لزم
بطلانه.

(١) وهو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، مولاهم الأصهباني الأصل المصري، أبو الحارث، قال

الشافعي: الليث بن سعد أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به، (٩٤-١٧٥هـ). ينظر:

«وفيات» (٤: ١٢٧-١٢٨). «النجوم الزاهرة» (٢: ١٧٥).

(٢) وقع في الأصل: «إضاد» والتصويب من «البنية» (ج ١/ص ١٤٠).

(٣) في الأصل: «كلا». أي العيني في «البنية» (١: ١٤٠).

(٤) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٥) سبق تخريجه (ص ٨١).

ورُدَّ على ما في «شرح المنار»^(١) لابن ملك^(٢)، وشرحه لأستاذ أساتذة الهند المُسمَّى بالصَّبح الصَّادق، و«حاشية»^(٣) نور الأنوار^(٤) لأبي وأستاذي نور الله مرقدَه وغيرها من كتب الأصول.

أما أولاً: فبأنَّ هذه المقدِّمة ظنيَّة، فلا يجوزُ بها إبطالُ ما نطقَ به الحديث.

وأما ثانياً: فلأنَّ اشتهاَرَ هذه المقدِّمة إنَّما هو عند مَنْ لا يرى واجباً في الوضوء، ولهذا لما مالَ ابنُ الهمام في «فتح القدير»^(٥) إلى وجوب التَّسمية، ردَّها بأحسن ردٍّ.

وأما ثالثاً: فلأنَّ غايةَ ما استدلُّوا لإثباتها أنَّ الوضوءَ تبعٌ للصَّلاة، وأفعالُ الصَّلاة منها أركان، ومنها واجبات، ومنها سُنن، فلو قلنا بتقسيم

(١) «شرح المنار» (ص ١٦).

(٢) وهو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْمَانِي، المعروف بابن مَلَك، وفرشتا: الملك، قال الكفوي: كان أحدَ المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم، وأحدَ المبرزين في عوِيصات العلوم، وله القبول التام عند الخاص والعام. له: «شرح الوقاية»، و«شرح الجمع»، و«مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار»، (ت ٨٠١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٤: ٣٢٩). «الفوائد» (ص ١٨١). «دفع الغواية» (ص ٦).

(٣) وهو عبد الحليم بن أمين الله بن محمد أكبر الأنصاري اللكنوي الحنفي، له: «قمر الأقيمار على نور المنار»، و«القول الأسلم لحل شرح السلم»، و«كشف المكتوم في حاشية بحر العلوم»، و«نور الإيمان في آثار حبيب الرحمن»، (١٢٣٩-١٢٨٥هـ). ينظر: «نزهة الخواطر» (٧: ٢٥٣-٢٥٥)، وخصَّه الإمام اللكنوي بتأليف خاص في ترجمته وسمَّاه «حسرة العالم بوفاة مرجع العالم».

(٤) «قمر الأقيمار على نور الأنوار» (١: ٢٢).

(٥) «فتح القدير» (١: ٢١).

أفعال الوضوء أيضاً إليها، لَزِمَ مساواة الفرع الأصل، وهو سخيْفٌ جدًّا، لأنَّ الواجبَ كالْفرضِ في حقِّ العمل، ولَمَّا ثَبَتَ الفرضُ في الوضوء، فما المانعُ من ثبوتِ الواجبِ فيه، على أنَّه لا تَلَزِمُ المساواةُ بوجودِ الفرقِ من وجهٍ آخر، وهو أنَّ الوضوءَ لا يَلَزِمُ بالتَّنْذِرِ والشُّروعِ، والصَّلَاةُ تَلَزِمُ. والقولُ بأنَّ الواجبَ من خصائصِ العباداتِ المقصودة، والوضوءُ غيرُ مقصود، كما ذكره صاحب^(١) «نور الأنوار»^(٢) ضعيفٌ أيضاً؛ لكونه دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لَمَّا ذهبَ ابنُ الهمام^(٣) إلى وجوبِ التَّسمية.

٦. ومنها: ما ذكره ابنُ ملكٍ في «شرح المنار» وحسنه، وتبعه^(٤) مَنْ جاء بعده من أنَّ الأدلَّةَ السَّمْعِيَّةَ أربعةُ أنواع:

قطعيُّ الثبوتِ والدَّلالة: كالنصوصِ المفسرة والمُحكِّمة.

وقطعيُّ الثبوت، ظنِّيُّ الدَّلالة: كآياتِ المأوِّلة.

وظنِّيُّ الثبوت، قطعيُّ الدَّلالة: كأخبارِ الآحادِ التي مفهوماتُها قطعيَّة.

(١) وهو أحمد بن أبي سعيد بن عبيد الله المكي الصاحلي اللكنوي الصديقي الميهوي الحنفي، المعروف بملا جيون، وكان ذا حافظة قوية يقرأ عبارات الكتاب صفحة صفحة، وورقة ورقة فيستوعبها، وكان يحفظ القصيدة الطويلة لجرد سماعها. له: «إشراق الأبصار في تخريج أحاديث نور الأنوار»، و«التفسيرات الأحمدية في بيان الآيات الشرعية»، (١٠٤٧ - ١١٣٠ هـ). ينظر: «أصول الفقه تاريخه ورجاله» (ص ٥١١).

(٢) «نور الأنوار شرح المنار» (١: ٢٣).

(٣) في «فتح القدير» (١: ٢١).

(٤) ينظر: «كشف الأسرار شرح البيهقي» (١: ٨٤).

وظنّي الثبوت، ظنّي الدلالة: كالتّي مفهوماتها ظنيّة.

فبالأولى يثبتُ الفرض، وبالثاني والثالث الوجوب، وبالرابع السنّة أو الاستحباب، فيكونُ ثبوتُ الحكمِ بِقَدَرِ دليله، وخيرُ التّعديل من القسم الثالث، وأمّا خبر^(١) التّسمية فليس منه، لأنّ مثله يستعملُ لنفي الفضيلة^(٢). وأنت تعلمُ أنّ هذا الجوابَ ليس بحسن؛ لكونه منقوضاً بحديث: «لا صلاةَ إلاّ بفاتحة الكتاب»^(٣)، كما لا يخفى.

وثانيها: وهو أضعفها، أنّها مستحبة، قيل: وهو ظاهرُ الرواية، وإليه مآل صاحب «الهداية»، حيثُ قال فيها: الأصحُّ أنّها مُستَحبة، وإن سَمّاها في «الكتاب»^(٤): سنّة. انتهى^(٥).

ووجهه: إنّ السنّة ما فعله رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلّم مواظبة، ولم تثبت على التّسمية، بدليل أنّ عثمانَ ؓ وعليّاً ؓ حكياً وضوءه، ولم ينقلا التّسمية؛ ولأنّ قوله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلّم: «لا وضوءَ لِمَن لا يُسمّ»^(٦)، إمّا أن يرادَ به نفيُ الجوازِ أو نفيُ الفضيلة، والأوّلُ منتفٍ؛ للزومِ معارضةِ خبرِ الواحدِ كتابَ الله، فتعيّنَ الثاني، ونفيُ الفضيلة دليلُ الاستحباب، وما روي أنّه صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلّم

(١) في الأصل: «خير».

(٢) انتهى من «شرح المنار» (ص ١٥-١٦). بتصرف يسير.

(٣) سبق تخريجه (ص ٨١).

(٤) المقصود بالكتاب «مختصر القدوري» (ص ٢).

(٥) من «الهداية» (ص ١٢).

(٦) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

سَمَى، فنقول: نعم؛ لكن لا تُسَلَّم أنَّها كانت باعتبارِ أنَّها سُنَّةٌ في الوضوء، بل باعتبارِ أنَّها مستحبةٌ في ابتداءِ جميعِ الأفعال. كذا في «غاية البيان»، وغيره.

وردهُ العينيُّ: بأنَّها كيف تكونُ مستحبةً مع ورودِ كثيرٍ من الأحاديثِ الدَّالةِ على السُّنَّةِ بمقتضى التَّأويلِ المذكور، ولولاهُ لكانت واجبةً. انتهى^(١).

وفي «فتح القدير»^(٢): إنَّها مستحبةٌ يجوزُ كونُ مستنده فيه ضعفُ الأحاديث، ويجوزُ كونُ حديثِ المهاجرِ بن قُنْفُذ، قال: «أتيتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم وهو يتوضأ، فسَلَّمْتُ عليه، فلم يردَّ عليّ، فلَمَّا فرَغَ قال: إِنَّهُ لم يمنعني أن أردُّ عليك، إلَّا أَنِّي كنتُ على غيرِ وضوء»^(٣)، رواه أبو داود، وابنُ ماجه، وابنُ حَبَّانَ في «صحيحه».

ورواه أبو داودَ في «صحيحه»^(٤) من حديثِ مُحَمَّد بن ثابتِ العبديِّ: حَدَّثَنَا نافعٌ عن ابنِ عمر رضي الله عنهما، قال: «مَرَّ رَجُلٌ على رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم في سِكَّةٍ من سَككِ المدينة، وقد خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أو بَوْلٍ، إذ سَلَّمَ عليه رَجُلٌ فلم يَرُدَّ عليه السَّلَام، ثم إِنَّهُ ضَرَبَ بِيَدِهِ على

(١) من «البنية» (١: ١٤٢).

(٢) «فتح القدير» (١: ٢٠).

(٣) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب أبرد السلام وهو يبول) رقم (١٦٠٥). والنسائي في

(كتاب الطهارة) (السلام على من يبول) رقم (٣٧). ومسلم في (كتاب الحيض) (باب التيمم)

رقم (٥٥٥).

(٤) أي في «سننه» في (كتاب الطهارة) (باب التيمم في الحض) رقم (٢٧٩).

الْحَائِطِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ مَسْحًا، ثُمَّ ضَرَبَهُ فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهَارَةٍ»^(١).

وما في «الصحيحين»: «أَقْبَلَ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّهُ»^(٢). وروى البزار هذه القصة من حديث أبي بكر: رَجُلٌ مِنْ آلِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وزاد، وقال: «إِنَّمَا رَدَدْتُ عَلَيْكَ خَشْيَةً أَنْ تَقُولَ: سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَإِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ»^(٣)، فَإِنِّي لَا أَرُدُّ عَلَيْكَ».

وأبو بكر هذا هو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قاله عبد الحق: ولا بأس به، ووقع مصرحاً باسمه ونسبه في «المُسند السراج».

وروى ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ...»^(٤) الحديث.

(١) سبق تخريجه (ص ٦١).

(٢) رواه البخاري في (كتاب التيمم) (باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة)

رقم (٣٢٥). ومسلم في (كتاب الحيض) (باب التيمم) رقم (٥٥٤).

(٣) وقع في الأصل: «عليك» والتصويب من «فتح القدير» (١: ٢٢).

(٤) رواه ابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب الرجل يسلم عليه وهو يُول)، رقم

(٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧).

ولينظر في التوفيق بين هذه، وكيف كان، فهي متظافرة على عدم ذكره صلى الله عليه وعلى آله وسلم اسم الله على غير طهارة، ومقتضاه: انتفاؤه في أول الوضوء، وما أعلَّ به غير قادح عند التأمل، فهي معارضة لخبر التسمية بعد القول بحسنه؛ بناءً على أن كثرة طرق الضعيف ترقيه إلى ذلك، وهو أوجه القولين بل بعضها بخصوصه حسن لمن تأمل كلام أهل الشأن عليها، فتخرجهُ عن السنية كما أخرجته عن الإيجاب، وكذا عدم نقلها في حكاية عليٍّ عليه السلام وعثمان عليه السلام يدلُّ على ما قلنا.

والجواب: أن الضعف مُتَنَفٍّ لما قلنا، والمعارضة غير مُتَحَقِّقَةٍ؛ لأنَّ المكروه الذَّكْرُ الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْ مَتَمَّاتِ الْوُضُوءِ، وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ كَرَاهَةً مَا جُعِلَ شَرْعاً مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَكْمِيلاً لَهُ بَعْدَ ثَبُوتِ جَعْلِهِ كَذَلِكَ بِالْحَدِيثِ الْحَسَنِ، وَعَدَمِ نَقْلِهِمَا فِي حَكَايَتَيْهِمَا، إِمَّا لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا حَكَا الْأَفْعَالَ الَّتِي لِلْوُضُوءِ، وَالتَّسْمِيَةُ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِهِ بَلْ ذِكْرٌ يَفْتَحُ هُوَ بِهَا.

وإمَّا لَعَدَمِ نَقْلِ الرَّوَاةِ عَنْهُمَا وَإِنْ قَالَاهَا، إِذْ قَدْ يَنْقُلُ الرَّأْيُ بَعْضُ الْحَدِيثِ اشْتِغَالاً بِالمَهْمِ، بِنَاءً عَلَى مَا اشْتَهَرَ مِنَ الْإِفْتِتَاحِ بِهَا بَيْنَ السَّلَفِ فِي: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ...»، كما رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»^(١)، وفي رواية: «أَجْذَمُ»، وفي رواية: «لَا يُبْدَأُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، رواها ابن حبان من طريقين، وحسنه ابن الصلاح.

(١) سبق تخريجه (ص ٣٨).

وبالجملة؛ عدم الثقل لا ينفي الوجود، فكيف بعد الثبوت بوجهٍ آخر، ألا ترى أنَّهم لم ينقلوا التحليل، وكذا السَّوَاك وهو سُنَّة. انتهى كلامه ملخصاً^(١).

وثالثها: وهو أصحُّها وأحسنها، أنَّها واجبة، وإليه مال ابن الهمام^(٢)، حيث قال: بقي أن يقال: فإذا سلِمَ خبرُ التَّسمية عن المعارض مع حجَّته، فما موجب العدول به إلى نفي الكمال، وترك ظاهره من الوجوب، فإن قلنا: إنَّه حديث: «إِذَا تَطَهَّرَ أَحَدُكُمْ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَمْ يَطَهَّرْ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ»^(٣). فهو حديث ضعيف، إنَّما يرويه عن الأعمش يحيى بن هاشم، وهو متروك.

وإن قلنا: إنَّه حديثُ المَسِيءِ صَلَاتِهِ^(٤)، فإن في بعض طرقه: «إِذَا

(١) أي ابن الهمام من «فتح القدير» (١: ٢٠).

(٢) في «فتح القدير» (١: ٢١).

(٣) سبق تخريجه (ص ٧٥).

(٤) لفظ الحديث عند مسلم في (كتاب الصَّلَاة) (باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ...). رقم (٦٠٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَارْجِعِ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّي، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي، قَالَ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيْسَّرُ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». ورواه البخاري في (كتاب الأذان) (باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ...) رقم (٧١٥)، والترمذي في (كتاب الصَّلَاة) في (باب ما جاء في وصف الصَّلَاة)، رقم (٢٧٨). والنسائي في (كتاب الافتتاح) (فرض التَّكْبِيرِ الأول) رقم (٨٧٤). وأبو داود في (كتاب الصَّلَاة) (باب صلاة من لا يقيم ...)، رقم (٧٣٠). وغيرها.

قُمتَ إلى الصَّلَاةِ فتَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ»^(١)، وفي لفظ^(٢): «إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ...» الحديث. حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ التَّسْمِيَةَ فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ، فَقَدْ أَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ عَلِيٍّ بْنِ خِلَادٍ مِنْ رَوَاتِهِ لَا يُعْرِفُ لَهُ حَالًا، فَأَدَّى النَّظْرُ إِلَى وَجوبِ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ، غَيْرَ أَنَّ صِحَّتَهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الرُّكْنَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالْقَاطِعِ.

وبهذا يندفعُ ما قيل: المرادُ به نفيُ الفضيلة؛ لئلا يلزمُ نسخُ آيةِ الوضوء: أَيِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِ الْإِفْتِرَاضِ لَا الْوُجُوبِ، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ لَا دَخَلَ لِلْوُجُوبِ فِي الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ تَابِعٌ، فَلَوْ قُلْنَا بِالْوُجُوبِ فِيهِ لَسَاوَى التَّبَعُ الْأَصْلَ غَيْرُ لَازِمٍ إِذَا اشْتَرَاكَهُمَا بَثُوتِ الْوَاجِبِ فِيهِمَا لَا يَقْتَضِيهِ لَثُوبُ عَدَمِ الْمَسَاوَاةِ بِوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الْحُكْمِ بِأَنَّ وَاجِبَهُ أَحْطُ رَتَبَةً مِنَ وَاجِبِ الصَّلَاةِ، كَفَرَضِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فَرَضِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: يَرِدُ عَلَيْهِ مَا قَالُوا: إِنَّ الْأَدْلَةَ السَّمْعِيَّةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ، الرَّابِعُ مِنْهَا: مَا هُوَ ظَنِّي الثُّبُوتِ وَالِدَّلَالَةِ، وَأَعْطَوْا حُكْمَهُ إِفَادَةَ السُّنَّةِ وَالِاسْتِحْبَابِ، وَجَعَلُوا مِنْهُ خَيْرَ التَّسْمِيَةِ، وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ وَجُوبَ الْفَاتِحَةِ لَيْسَ مِنْ حَدِيثٍ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٣)، بَلْ بِالْمُوَاطَظَةِ مِنْ غَيْرِ تَرْكِ.

(١) هذا اللفظ عند الترمذي .

(٢) هذا اللفظ عند أبو داود والدارمي .

(٣) سبق تخريجه (ص ٨١).

فالجواب: إنَّهم إن أرادوا بظنِّي الدَّلالةَ مشترَكها، سلَّمنا الأصلَ المذكور، ومنعنا كونَ الخبرينَ من ذلك، بل نفى الكمالِ فيهما احتمالَ يقابلهُ الظُّهور، فإنَّ النفيَ متسلِّطٌ على الوضوءِ والصَّلَاةِ. فإن قلنا: النفيُّ لا يتسلَّطُ إلى الجنس، بل ينصرفُ إلى حكمه، وجبَ اعتباره^(١) في الحكمِ الذي هو الصَّحَّة؛ لأنَّ الحقيقةَ أقربُ من المجاز. وإن قلنا: يتسلَّطُ هنا؛ لأنَّها حقائقٌ شرعيَّة، فتنفى شرعاً لعدمِ الاعتبارِ شرعاً، وإن وجدت جنساً فأظهر في المراد، فنفيُّ الكمالِ على الوجهين احتمالٌ خلاف الظَّاهر.

وإن أرادوا به ما فيه احتمال ولو مرجوحاً، منعنا صحَّةَ الأصلِ المذكور، وأسندناه بأنَّ الظنَّ واجبُ الاتِّباعِ في الأدلَّةِ الشرعيَّةِ الاجتهاديَّة، وعلى هذا مشى المصنِّف^(٢) في خير الفاتحة. انتهى كلامه^(٣). فهذا الكلامُ صريحٌ في أنَّه يميلُ إلى وجوبها، ويعترضُ على القائِلين بالسُّنَّة والاستحباب، وقال صاحب^(٤) «البحر الرائق»: العجبُ من الكمالِ ابنِ الهمام أنَّه في هذا الموضعِ نفى ظنِّيَّةَ الدَّلالةِ من حديث التَّسمية بمعنى

(١) وقع في الأصل: «اعتبار» والتصويب من «فتح القدير».

(٢) أي مصنف «الهداية».

(٣) أي ابن الهمام في «فتح القدير» (ج ١/ص ٢٢-٢٣).

(٤) وهو إبراهيم بن محمد ابن نُحَيْمِ المِصْرِيِّ، زين العابدين، من مؤلفاته: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»، «الرسائل الزينية»، و«الأشباه والنظائر»، قال الإمام اللكنوي عن مؤلفاته: كلُّها حسنة جداً، (٩٢٦-٩٧٠هـ). ينظر: «التعليقات السنية» (ص ٢٢١-٢٢٢). «الكشف» (١: ٣٨٥، ٢: ١٥١٥). «الرسائل الزينية» (ص ٧).

مشتركها، وأثبتها له في باب شروط الصلّة بأبلغ وجوه الإثبات، بأن قال: ولا شك في ذلك؛ لأن احتمال نفي الكمال قائم، فالحق ما عليه علماؤنا من أنها مستحبة، كيف وقد قال الإمام أحمد: لا أعلم فيها حديثاً ثابتاً. انتهى كلامه^(١).

قلت: عبارة ابن الهمام في ذلك المقام هكذا: الحق أن الآية يعني قوله تعالى: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»^(٢) ظنيّة الدلالة في ستر العورة، فمقتضاها الوجوب لا الافتراض. ومنهم: من أخذ منها ومن حديث: «لا صلاة لحائض إلا بخمار»^(٣)، فيثبت الفرض بالمجموع.

وفيه ما لا يخفى بعد تسليم قطعية الدلالة في الحديث، وإلا فهو قد اعترف في نظيره من نحو: «لا وضوء لمن لم يُسم»^(٤)، و«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٥) أنه ظني الدلالة، لا شك في ذلك؛ لأن

(١) ابن نجيم من «البحر الرائق» (١: ٢٠).

(٢) من سورة الأعراف، آية (٣١).

(٣) رواه الترمذي في (كتاب الصلّة) (باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار)، رقم (٣٤٤)، ولفظه: عن عائشة: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقبل صلاة الحائض إلا بخمار». قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو. وقوله الحائض: يعني المرأة البالغ يعني إذا حاضت. قال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها، وهو قول الشافعي، قال: لا تجوز صلاة المرأة وشيء من جسدها مكشوف، قال الشافعي: وقد قيل: إن كان ظهر قدميها مكشوفاً، فصلاتها جائزة.

(٤) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٥) في «المستدرک» (١: ٣٧٣). و«سنن البيهقي الكبير» (٣: ٥٧). و«سنن الدارقطني» (١: ٤١٩).

و«شرح معاني الآثار» (١: ٣٩٤).

الاحتمال نفى الكمال قائم. انتهت^(١).

فانظر في هذه العبارة، هل يوجد فيها أثر أن القول بأنه ظني الدلالة مختار عنده، حتى يخالف ما حققه سابقاً؟ بل هو متكلم هاهنا مع الجمهور على سبيل إلزامهم، والمذكور سابقاً هو مؤدى نظره، كما لا يخفى، فلا عجب منه أصلاً، إنما العجب من صاحب «البحر»^(٢) حيث يقول: الحق ما عليه علماؤنا، أنها مستحبة... الخ.

فإن القول بالاستحباب إنما هو سبيل صاحب «الهداية»^(٣) ومن يحدو حدوه، وجمهور علمائنا مشوا على السنية، فلو لم يكن الوجوب حقاً فلا أقل من أن تكون السنية حقه لا الاستحباب.

وقول أحمد: لا أعلم فيها حديثاً ثابتاً، ليس معناه أنه ليس فيه حديث ثابت أصلاً، بل معناه أنه ليس فيه حديث صحيح الإسناد، كما لا يخفى على ماهر كلام أهل الشأن.

وقد عرفت أن الحديث حسن لكثرة طرقه.

وأعجب منه ضم قوله: فالحق مع آخر عبارة ابن الهمام بدون إيراد لفظ: انتهى؛ ونحوه، على خلاف دأبه المستمر، فإن دأبه في «البحر» أنه كلما نقل عبارة جعل في آخرها: انتهى؛ وهل هذا إلا ليظن الظان إلا قوله: فالحق... آه أيضاً داخل في عبارة ابن الهمام، فتوجد المخالفة التامة وليس كذلك، فتأمل.

(١) أي عبارة ابن الهمام في «فتح القدير» (١: ٢٢٤).

(٢) «البحر الرائق» (١: ٢٠).

(٣) «الهداية» (١: ١٢).

الوجه الثاني

اختلفوا في لفظها:

فقال الطحاوي، يقول: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام.

وعن الوبري^(١)، أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، والأحسن أن يجمع بينهما؛ لورود الآثار بهما. كذا في «المجتبى».

وفي «البنية»: المنقول عن السلف على ما ذكره الطحاوي: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام.

وقال الأكمل^(٢): إنه المرفوع إلى رسول الله ﷺ.

قلت: هذا عجز منه؛ لم يبين من رفعه، ومن رواه من الأئمة، وكذا قال البخاري: هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

(١) نعله: الحمير الوبري، في «الجواهر المضية» (٢: ١٨٣): له كتاب الأضحية، وفي (٤: ٣٣٩-

٣٤٠): الوبري: نسبة إلى الوبر. وفي هامش «الجواهر»: ذكره الكفوي في ترجمة عين الأئمة

الكرائسي (ت ٥٨٤هـ)، وكان معاصراً له، فيكون حمير الوبري من رجال القرن السادس.

ينظر: «تاج التراجم» (ص ١٦٧-١٦٨).

(٢) وهو محمد بن محمد بن محمود الرومي البصري، أبو عبد الله، أكمل الدين، نسبة إلى بآبنا بالقصر

قرية بنواحي بغداد، قال الكفوي: إمام محقق مدقق متبحر حافظ ضابط، لم تر الأعين في وقته

مثله، كان بارعاً في الحديث وعلومه، ذا عناية باللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان. له: «العناية

على الهداية»، «حواشي الكشاف»، و«تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار»، (٧١٤-٧٨٦). ينظر:

«تاج التراجم» (ص ٢٧٦). «الفوائد» (ص ٣٢٠).

(٣) في «العناية على الهداية» (١: ١٩)، وفيها: وقيل: إنه...

قلتُ: روى الطَّبْرَانِيُّ في «الصَّغِيرِ»، بإسناد حَسَنٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا تَوَضَّأْتَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»^(١) الحديث. انتهى^(٢).

الوجه الثالث

اختلفوا في وقتها:

فقال بعضُ المشايخ: يسمَّى قبل الاستنجاء؛ لأنَّه سُنَّةُ الوضوء، فليسمِّي قبله؛ ليقعَ جميعُ أفعالِ الوضوءِ بها.

وقال بعضُ المشايخ: يُسمَّى بعده؛ لأنَّ ما قبله حال انكشافِ العورة، وذكرُ الله في تلك غيرُ مستحبٍّ، وهو مختار صاحب «جوامع الفقهاء»^(٣).

واختار صاحب «الهداية»^(٤) الجمعَ بين القولين فقال: يسمَّى قبل الاستنجاء وبعده، وهو الصَّحيح؛ وذلك لأنَّ الاستنجاء أمرٌ ذو بال، فيبدأ فيه بذكرِ الله؛ للحديث^(٥) الوارد في أمرٍ ذي بال، والوضوء أيضاً أمرٌ

(١) في «المعجم الصغير» (١: ١٣١).

(٢) من «البنية» (١: ١٣٨-١٣٩).

(٣) ويسمَّى «الفتاوي العتَّابية» لأحمد بن محمد بن عمر، زاهد الدين العتَّابي البُلْخِيُّ البُخَارِيُّ الحَنْفِيُّ، أبي نصر، نسبته إلى عتَّابية محلة ببخارا، قال طاشكبرى: هو الإمام الزاهد العلامة أحد من شاع ذكره. له: «شرح الجامع الصغير» و«شرح الجامع الكبير»، «شرح الزيارات»، (ت ٥٨٦هـ). «طبقات طاشكبرى» (ص ١٠٠). «الفوائد» (ص ٦٦).

(٤) في «الهداية» (١: ١٢).

(٥) سبق تخريجه (ص ٣٨).

آخر، فيبدأ به أيضاً، كذا قال العيني، ثم قال: فإن قلت: فعلى هذا ينبغي أن يكون عند غسل كل عضو^(١)؛ لأن كل واحد من ذلك أمر على حدة.

قلت^(٢): الوضوء أمر واحد، بخلاف الاستنجاء والوضوء، فإثما عملان مختلفان، على أنه لو سمي عند غسل كل عضو لا يمنع من ذلك، ولا يكره، بل هو مستحب. انتهى^(٣).

وفي «غنية المستملي شرح منية المصلي»: الأصح أنه يُسمي مرتين: مرة قبل كشف العورة، ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل الأعضاء؛ احتياطاً للخلاف الواقع فيها^(٤): فقال بعضهم: يُسمي قبله، وقال بعضهم: بعده، قال قاضي خان^(٥)^(٦): والأصح أن يُسمي مرتين.

والاختلاف فيه كالاختلاف في وقت غسل اليدين، فقال بعضهم: قبل الاستنجاء، وقال بعضهم: بعده، والأصح أنه يغسلهما مرتين^(٧).

(١) وقع في الأصل: «الوضوء» والتصويب من «النية».

(٢) القائل هو بدر الدين العيني.

(٣) من «النية» (ج ١/ص ١٤٣).

(٤) وقع في الأصل: «فيه»، والتصويب من «الغنية».

(٥) وهو حسن بن منصور بن محمود الأوزجندى الفرغانى الحنفى، أبو القاسم، فخر الدين، المشهور بقاضي خان، قال الحصري: هو القاضي الإمام، والأستاذ فخر الملة ركن الإسلام، بقية السلف، مفتي الشرق. له: «الخانبة»، و«شرح الجامع الصغير»، و«شرح الزيادات»، (ت ٥٩٢ هـ). ينظر: «الجواهر» (٢: ٩٤). «تاج التراجم» (ص ١٥١-١٥٢). «الفوائد» (ص ١١١).

(٦) في «فتاواه» (١: ٣٢).

(٧) انتهى الكلام من «غنية المستملي» (ص ٢١-٢٢) باختصار.

وفي «مراقي الفلاح»: يُسمَّى كذلك قبل الاستنجاء، وكشف العورة في الأصح. انتهى^(١).

قال الطَّحْطَاوِيُّ في «حواشيه»: قوله: كذلك؛ أي بالصيغة المتقدمة، والذي سبق أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وسلَّم كان إذا دخلَ الخلاء، قال: «بسم الله، اللهم إني أعوذُ بِكَ مِنَ الخُبثِ والخبائثِ»^(٢).

وإنَّما يُسمَّى قبل الاستنجاء؛ لأنَّه ملحقٌ بالوضوء من حيث أنَّه طهارة، وظاهرُ هذا أنَّه قاصرٌ على الإستنجاء بالماء، وبه قيَّدَ الزَّيْلَعِيُّ^(٣)، والإطلاقُ أولى كما لا يخفى، ذكره بعضُ الأفاضل، وعلةُ التَّسمية بعده عند الوضوء أنَّه ابتداءُ الطَّهارة، ذكره السيِّدُ أبو السَّعود^(٤).

قلتُ: عبارتهم في هذا المقام موهمةٌ لخلاف المقصود، فإنَّه يُفهم من قولهم يُسمَّى قبل الاستنجاء وبَعْدَه في بحثِ الوضوء، أنَّ التَّسمية الواردة في الحديث في بابِ الوضوءِ مسنونةٌ في الوقتين.

ويفهم من اختلافهم الواقع في أنَّها قبله أو بعده: أنَّ هذا الاختلاف

(١) من «مراقي الفلاح» (ص ١٠٥) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٦).

(٣) في «تبيين الحقائق» (١ : ٤) .

(٤) انتهى من «حاشية الطحطاوي على المراقي» (ص ٩٧)، وقد اقتصر في «الحاشية» على لفظ: السيِّد؛ فقط، فلعلَّ تعريف السيِّد بأنَّه أبو السَّعود من الإمام اللكنوي، وقد راجعت «حاشية أبي السَّعود» ولم أجد ذكره هذا الكلام عنده، ولكن نقل أبو السَّعود كلام آخر عن السيِّد الحموي، فلعلَّ المقصود بالسيِّد هو الحموي، والله أعلم.

واقع في التسمية الواردة في الوضوء، وهذا هو الذي بعث الشُّرُّبْلَانِي^(١) على زيادة لفظ: كذلك، كما عرفت.

والذي يخطر بالبال، والله أعلم بحقيقة الحال: أن التسمية المدلولة حديث: «لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه»^(٢)، بلفظ من اللفظين المذكورين سابقاً، إنما محلها ابتداء الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وغيره، فإن الاستنجاء وإن كان من توابع الوضوء؛ ولذا ذكره في بحثه، لكن الوضوء إنما يطلق من غسل اليدين، فإن من استنحى لا يقال له: إنه شارع في الوضوء، إنما يقال له ذلك عند اشتغاله بغسل اليدين بعد الفراغ من الاستنجاء وغيره، والتَّيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إنما نفى عَمَّنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ الوضوء لا ما هو من توابعه، فعلم أن هذه التسمية محلها عند ابتداء الوضوء، ويدل عليه أيضاً قوله: «يا أبا هريرة إذا توضأت...»^(٣) الحديث. حيث لم يقل: إذا استبرأت.

وأصرح منه حديث عائشة المار^(٤)، فإنه يدل على التَّيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إنما يُسَمَّى عند البداية في الوضوء، ومس الطهور له، وأمَّا التسمية قبل الاستنجاء فهو أمر آخر، ولا خصوصية لها بالاستنجاء الذي يكون قبل الوضوء، بل تعم الأوقات، وثبوتهما ليس من حديث: «لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه» وغيره من أحاديث الباب،

(١) في «مراقي الفلاح» (ص ١٠٥).

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٣) سبق ذكره (ص ٩٧).

(٤) (ص ٧١).

بل من أحاديث أخر على ما مر ذكرها، ومن حديث: «كُلُّ أمرٍ ذي بال»^(١).

والحاصل أن التسمية التي اختلفوا في فرضيتها، ووجوبها، وسنيتها، واستحبها، إنما محلها ابتداء الوضوء، ولفظها المنقول: «بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ»، والتي اتفقوا على سنيتها قبل الاستنجاء، ولفظها آخر، ومأخذها آخر، فاحفظه فإنه من سوانح الوقت، ولعل الحق لا يتجاوز عنه.

الوجه الرابع

جمهور الفقهاء يكتبون على ذكر التسمية في هذا المقام، ونقل الزاهدي في «المجتبى» عن الوبري، والعيني في «البنية»^(٢) عن الدبوسي^(٣):
إن الأفضل أن يتعوذ أيضاً قبل البسملة.

ويرد عليه: إنه قال في «الذخيرة»^(٤): إذا قال الرجل: بسم الله الرحمن الرحيم

(١) سبق تخريجه (ص ٣٨).

(٢) «البنية» (١: ١٣٩).

(٣) وهو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي، أبو زيد، نسبة إلى دبوسة: وهي بليدة بين بخارى وسمرقند، قال الذهبي: كان أحد من يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج، وهو أول من أبرز علم الخلاف إلى الوجود، وكان شيخ تلك الديار. له: «الأسرار في الأصول والفروع»، و«تقويم الأدلة»، و«النظم في الفتاوى»، (ت ٤٣٠هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٤٨). «النجوم الزاهرة» (٥: ٧٦-٧٧). «هدية العارفين» (٥: ٦٤٨).

(٤) «الذخيرة البرهانية» لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز البخاري، برهان الدين، قال الكفوي: كان إماماً فارساً في البحث علم النظر، له مشاركة في العلوم وتعليق في الخلاف. له: «الحيطة البرهانية»، (ت ٦١٦هـ). ينظر: «الجواهر» (٣: ٢٣٣-٢٣٤). «الفوائد» (ص ٢٩١-٢٩٢).

فإن أراد به قراءة القرآن، يتعوذ قبله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(١)، وإن أراد افتتاح الكلام كما يقرأ التلميذ على الأستاذ، لا يتعوذ قبله؛ لأنّه لا يريد به قراءة القرآن، ألا يرى أنّ رجلاً لو أراد أن يشكر، فيقول: الحمد لله رب العالمين، لا يحتاج إلاّ التّعوذ قبله، وعلى هذا الجنب إن أراد بذلك القراءة لم يجز، أو افتتاح الكلام جاز. انتهى ملخصاً.

فظاهره أنّه لا يتعوذ إلا عند قراءة القرآن؛ ولذا قال صاحب «البحر»: قيّد المصنّف بقراءة القرآن للإشارة إلى أنّ التلميذ لا يتعوذ إذا قرأ على أستاذه، كما نقله في «الذخيرة»، وظاهره أنّ الاستعاذة لم تُشرع إلا عند قراءة القرآن أو في الصلّاة، وفيه نظر ظاهر. انتهى.

والجواب عنه: أن ما في «الذخيرة» ليس في المشروعية وعدمها، بل في الاستئنان وعدمه. كما في «النهر الفائق»^(٢)، ويؤيّدُه قول صاحب «الهداية» في «مختارات التّوازل»: لو أراد بالبسملة وبقوله الحمد لله ربّ العالمين قراءة القرآن يحتاج إلى التّعوذ قبله، ولو أراد افتتاح الكلام، أو الشّكر لا يحتاج. انتهى.

(١) من سورة النحل، آية (٩٨).

(٢) «النهر الفائق» شرح كنز الدقائق لعمر بن إبراهيم بن محمد، المشهور ابن نجيم المصري الحنفّي، سراج الدين، أخو صاحب «البحر الرائق». له: «إجابة السائل باختصار أنفع الوسائل»، و«عقد الجواهر في الكلام على سورة الكوثر»، (ت ١٠٠٥ هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٣٠٦-٣٠٧). «طرب الأمثال» (ص ٥٠٩). «الكشف» (٢: ٥١٦).

كيف لا، وبعضهم صرّح بالتعوّذ في ابتداء الوضوء، وأكثرهم صرّحوا في بحث خطبة الجمعة، وقالوا: ينبغي للخطيب أن يتعوّذ سرّاً عند الشروع في الخطبة، ونظائره كثيرة لا تحفى على ماهر الفنّ.

فالحاصل أنّه إذا أراد أن يتكلّم بشيء، فإن كان قرآناً قصد به القراءة تعوّذ قبله وبسمل، وكلّ منهما سنّة، سواء كان في الصّلاة أو غيرها، وإن لم يكن قرآناً بل كلاماً آخر أو كان قرآناً ولم يقصد به القراءة، لا يسنّ قبله التعوّذ وإن كان مشروعاً.

فبين سنّة التعوّذ، وسنّة التسمية عموم وخصوص من وجه، فعند قراءة القرآن كلّ منهما سنّة، وقد يسنّ التعوّذ بدون البسملة كما عند دخول الخلاء، فإنّ التعوّذ فيه سنّة، والبسملة مستحبة، وقد تسنّ البسملة بدون التعوّذ كعند ابتداء الوضوء، فإنّ البسملة فيه سنّة، والتعوّذ مُستحبّ، فاحفظ هذا فإنّه تفصيل شريف.

فروع:

نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمّى لا تحصل السنّة بخلاف نحوه في الأكل، كذا في «الغاية» معللاً بأنّ الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل، وهو إنّما يستلزم في الأكل تحصيل السنّة في الباقي لا استدارك ما فات، كذا في «فتح القدير»^(١).

(١) «فتح القدير» (١: ٢١).

وقال الحلبي^(١) في «غنية المستملي»: الأولى أن يقال: إنَّه استدراك لما فات بالحديث، وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَنَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ عَلَى طَعَامِهِ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ»^(٢)، رواه أبو داود والترمذي، ولا حديث في الوضوء. انتهى.

وفي «السراج الوهاج»^(٣): إن نسي التسمية في أول الطهارة أتى بها إذا ذكرها قبل الفراغ حتَّى لا يخلوا الوضوء منها. انتهى^(٤).

(١) وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، الإمام والخطيب بجامع السلطان محمد خان بقسطنطينية، له: «ملتقى الأبحر»، «غنية المستملي شرح منية المصلي» ما أبقى شيئاً من مسائل الصلاة إلا أورد فيه مع ما فيه من الخلافات على أحسن الوجوه. وله مختصر «للغنية» مشهور بـ«حلي صغير»، (ت ٩٥٦هـ). ينظر: «الشقائق» (ص ٢٩٥-٢٩٦)، «طرب الأمان» (ص ٤٤٣).

(٢) رواه أبو داود عن عائشة ؓ في (كتاب الأطعمة) (باب التسمية على الطعام) رقم (٣٢٧٥). والترمذي في (كتاب الأطعمة) (باب ما جاء في التسمية على الطعام) رقم (١٧٨١). وابن ماجه في (كتاب الأطعمة) (باب التسمية عند الطعام) رقم (٣٢٥٥). وأحمد في (باقي مسند الأنصار) رقم (٢٣٩٥٤، ٢٤٥٥٥، ٢٥٠٨٩). والدارمي في (كتاب الأطعمة) (باب في التسمية على الطعام) رقم (١٩٣٥).

(٣) «السراج الوهاج شرح مختصر القدوري» لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي، أبو العتيق، رضي الدين، الشهير بصنعه. له: «كشف التريل في تحقيق التأويل» تفسير القرآن، و«شرح منظومة شيخه العاملي في الفقه»، و«النور المستنير شرح منظومة النسفي»، و«السراج الوهاج» وقد اختصره في «الجمهرة النيرة»، وقد نص الإمام اللكنوي في «مقدمة عمدة الراية» (١: ١٢) على أنها من الكتب غير المعتمدة، (٧٢٠-٨٠٠هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ١٤١). «الكشف» (٢: ١٦٣١).

(٤) من «غنية المستملي» (ص ٢٢).

وقال الطَّحْطَاوِيُّ في «حواشي مراقي الفلاح» بعد ذكره: ومثله في «الجوهرة»^(١) أي ليكونَ آتياً^(٢) بالمندوب وإن فاتته السُّنَّةُ، كما في «الدر المختار»^(٣). وقالوا: إنَّها عند غسلِ كُلِّ عضوٍ مندوبة، ذكره السيِّد. انتهى^(٤).

وفي «المحيط»: لو قال في ابتداء الوضوء: لا إله إلا الله، والحمد لله، أو أشهد أن لا إله إلا الله، يصيرُ مقيماً لِسُنَّةِ التَّسمية. انتهى.

مسألة

اختلفوا في قراءة البسملة في الصَّلَاةِ عند الشُّروعِ في القراءة: فالمشهور من مذهب مالك رحمته الله أنَّها مكروهٌ مطلقاً سرّاً كانت أو جهرًا، قال الفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي^(٥) في رسالته «صفة الصَّلَاة»: إن تقول: الله أكبر، لا يجزئ غيره، وترفع يديك حذو^(٦) منكبيك أو دون ذلك، ثم تقرأ^(٧)، ولا تستفتح بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) «الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري» وهي مختصر «السراج الوهاج» كلاهما للحدادي.

(٢) في الأصل: «آتياً».

(٣) «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (١: ٧٤).

(٤) من «حاشية الطحطاوي على المراقي» (ص ٦٦).

(٥) وهو عبد الله بن أبي زيد بعد الرحمن النفري القيرواني المالكي، أبو محمد، قال القاضي عياض: حاز رئاسة الدين والدنيا، ورجل إليه من الأمصار. له: «مختصر المدونة»، و«الرسالة»، و«إعجاز القرآن»، (٣١٠-٣٨٦هـ). ينظر: «النجوم الزاهرة» (٤: ٢٠٠)، «مرآة الجنان» (٢: ٤٤١)،

(٦) وقع في الأصل: «حذو»، والمثبت من الرسالة.

(٧) وقع في الأصل: «تقرأ»، والمثبت من الرسالة.

الرَّحِيمِ فِي أُمِّ الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا. انْتَهَى^(١).
وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ^(٢) وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا
وَاجِبَةٌ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ كَوَجوبِهما؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُمَا
عِنْدَهُمْ.

وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا، أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ
مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَإِنْ رُوي عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَيْضاً.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي نَفْسِ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ مَعَ قِرَاءَتِهَا اخْتَلَفُوا فِي
الْجَهْرِ أَيْضاً ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُسَنَّ الْجَهْرَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُخَيَّرَ بَيْنَ السِّرِّ وَالْجَهْرِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ^(٣)،

وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ عَلَى مَا حَكَى الزَّيْلَعِيُّ، وَقَالَ: كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
يَقُولُ بِالْجَهْرِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَيَسُوغُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتْرَكَ الْأَفْضَلَ؛ لِأَجْلِ
تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ خَوْفًا مِنَ التَّنْفِيرِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِنَاءَ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَكُونَ
قَرِيشٌ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَخَشِيَ تَنْفِيرَهُمْ بِذَلِكَ، وَقَدْ نَصَّ

(١) مِنْ «رِسَالَةِ الْقَيَّوَانِ» (ص ٥٤-٥٥).

(٢) يَنْظُرُ: «التَّنْبِيْه» (ص ٢٢).

(٣) وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدَ بْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، لَهُ: «الْمَحَلَّى»، وَ«الْفَصْلُ فِي الْمَلَلِ

وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ»، وَ«الْإِحْكَامُ لِأَصُولِ الْأَحْكَامِ»، (٣٨٤-٤٥٦ هـ). يَنْظُرُ: «وَفِيَّات» (٣: ٣٢٥-

٣٣٠). «مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» (٢٣٥-٢٥٧).

أحمد وغيره على ذلك في البسملة، وفي وصل الوتر، وغير ذلك مما فيه العدول من الأفضل إلى الجائز المفضول؛ مراعاة لخلاف المأموم^(١) أو تعريفهم السنة، وهذا أصل كبير في سدّ الذرائع. انتهى^(٢).

والثالث: أنه يُسنُّ السرُّ ويكره الجهر، وهو قول أصحابنا رحمهم الله تعالى. وقال الإثقاني في «التبيين شرح منتخب حسام الدين»: عندنا لا يجهر، وعند الشافعي يجهر، وقد أدرك أبو حنيفة أنساً وغيره من الصحابة، والحال في أمور الدين أشهر وأظهر للصحابة والتابعين من غيرهم.

وما روي أنه عليه الصلاة والسلام جهر، فقد طعن فيه أئمة الحديث؛ لأن نُدرة الحديث وعدم شهرته فيما فيه ابتلاء دليل الافتراء والنسخ فلا يسمع، وقد قال إبراهيم النخعي^(٣): الجهر بالتسمية بدعة، وهو ممن أدرك أكابر الصحابة. انتهى.

ولنذكر أولاً دلائل المخالفين مع أجوبتها، ثم نبسط الكلام على طور مذهبنا:

فنقول: استدلَّ مالك ومَن تبعه من مانعي قراءة البسملة بقول أنس ابن مالك رضي الله عنه: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

(١) في الأصل: «المأمون».

(٢) في «نصب الراية» (١: ٣٢٧).

(٣) وهو إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي الكوفي، أبو عمران، أبو عمار، والنخعي نسبة إلى جسر بن عمرو أحد جدوده، سمي جسر بالنخع؛ لأنه انتزع من قومه، أي بعد عنهم. وهو أحد الأئمة المشاهير، تابعي رأى عائشة رضي الله عنها ودخل عليها. (٤٦ - ٩٦ هـ). ينظر: «زفيات» (١: ٢٥).

«التقريب» (ص ٣٥).

وخلف أبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾، لَا يَذْكُرُونَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا
آخِرِهَا». رواه مسلم^(١).

وفي رواية الطحاوي عنه: «قمتُ وراءَ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ،
فكلُّهم كان لا يقرأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ»^(٢)، فهذا
يدلُّ صريحاً على أَنَّهُ لم تكن هناك قراءة البسملة أصلاً لا سرّاً ولا جهراً.
والجوابُ عنه على ما ذكره الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: إِنَّهُ
ليس معنى قول أنس رضي الله عنه أَنَّهُم كانوا لا يذكرون بِسْمِ اللَّهِ مطلقاً؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا
عنى بالقراءة القرآن، فاحتمل أَنَّهُم لم يعدُّوها قرآناً وعدُّوها ذِكْراً، مثل
سبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحمديكَ، فكان ما يُقرأُ من القرآن بعد ذلك وَيُسْتَفْتَحُ
به: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. انتهى^(٣).

وفي «النصب الرأية»: أقوى حُجج المانعين من الجهر حديثُ أنس رضي الله عنه،
رواه البخاري ومسلم من حديثِ شُعْبَةَ، قال: سمعتُ قتادة يُحَدِّثُ عَنْ
أنس رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ»^(٤).

(١) في (كتاب الصلوة) (باب حجة من قال لا يجهز بالبسملة) رقم (٦٠٦). وفي (كتاب المساجد

ومواضع الصلوة) رقم (٩٤١). والبخاري في (كتاب الأذان) رقم (٧٠١). وغيرها.

(٢) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٢).

(٣) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٣).

(٤) رواه مسلم في (كتاب الصلوة) (باب حجة ...) رقم (٦٠٥). والنسائي في (كتاب الافتتاح) في

(ترك الجهر ...) رقم (٨٩٨). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٢٣٤٥).

وفي لفظ لمسلم: «فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، لا يذكرون... إلخ»^(١).

ورواه النسائي في «سننه»، وأحمد في «مسنده»^(٢)، وابن حبان بلفظ^(٣): «كانوا يجهرون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

وفي لفظ لابن حبان، والنسائي: «فلم أسمع أحداً منهم يجهر بيسم الله»^(٤).

وفي لفظ لأبي يعلى^(٥) في «مسنده»: «فكانوا يفتتحون القراءة فيما يجهر به بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»^(٦).

وفي لفظ للطبراني في «معجمه»، وأبي نعيم في «الحلية»، وابن خزيمة، والطحاوي: «فكانوا يسرون بيسم الله»^(٧).

ورجال هذه الروايات كلهم ثقات يُخرج لهم في «الصحيحين»، وله طرق آخر دون ذلك في الصّحة، وكل ألفاظه ترجع إلى معنى واحد، وهي سبعة:

(١) سبق تخريجه (ص ١٠٨).

(٢) لفظ أحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٢٣٨٠) عن أنس رضي الله عنه قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان، وكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم».

(٣) في الأصل: «يلفظ».

(٤) رواه النسائي في (كتاب الافتتاح) (ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم) رقم (٨٩٧).

(٥) وهو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، أبو يعلى، قال الذهبي: كان ثقة صالحاً متقناً يحفظ حديثه. له: «المسند»، (ت ٣٠٧هـ). ينظر: ينظر: «العبر»، «الكشف» (٢: ١٦٧٩).

(٦) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤٣٤، ٧: ١٨٠، ١١: ٩٠، ١٣: ٤٥٦).

(٧) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٣). وابن خزيمة في «صحيحه» (١: ٢٤٩).

الأول: كانوا لا يستفتحون القراءة بِبِسْمِ اللَّهِ.
 والثاني: فلم أسمع أحداً يقرأ: بِسْمِ اللَّهِ^(١).
 والثالث: فلم يكونوا^(٢) يَقْرَؤون: بِسْمِ اللَّهِ.
 والرابع: فلم أسمع أحداً منهم يجهرُ بِبِسْمِ اللَّهِ.
 والخامس: فكانوا لا يجهرون بِبِسْمِ اللَّهِ.
 والسادس: فكانوا يُسْرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ.

والسابع: فكانوا يَسْتَفْتِحُونَ القراءة بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».
 وهذا اللفظ هو الذي صحَّحه الخطيبُ وضعَّفَ ما سواه لرواية
 الحفاظ له عن قتادة، وجعله اللفظ المحكم عن أنسٍ رضي الله عنه، وجعله غيره
 مُتشابهاً، وحمله على الافتتاح بالسُّورة، وهو غير منافي للألفاظ الأخر
 بوجه، حقيقة هذا اللفظ، الافتتاحُ بِالآيةِ من غيرِ ذكرِ التَّسميةِ سِرّاً ولا
 جهراً، ويؤكدُهُ روايةُ مسلم: «لا يذكرون بِسْمِ اللَّهِ»^(٣).

لكنَّه محمولٌ على نفي الجهر؛ لأنَّ أنساً إنما ينفي ما يُمكنه العلم
^(٤) بانتفائه، فإنه إذا لم يسمع مع القرب عُلِمَ أنَّهم لم يجهرُوا، وأمَّا كون
 الإمام لم يقرأها، فهذا لا يمكن إدراكه إلا إذا لم يكن بين التَّكبيرِ والقراءة

(١) ولفظ: «فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها إذا أنستَ صليتَ، فقل: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»»، عند الترمذي في (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في ترك الجهر بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) رقم (٢٢٧). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٣٣٨٦).

(٢) وقع في الأصل: «يكونوا»، والتصويب من «الْبَيَانَةِ» (٢: ٢٣٤).

(٣) في (كتاب الصلاة) (باب حُجَّة مَنْ قال لا يجهرُ بالبسملة) رقم (٦٠٦).

(٤) موجودة في «نصب الراية» (١: ٣٢٧)، وساقطة من الأصل.

سكوت يمكن فيه القراءة سرّاً؛ ولهذا استدلّ به على عدم قراءتها من لم ير هاهنا سُكُوتاً، كمالك وغيره.

لكن ثبت في «الصحيحين»: عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «يا رسول الله أرأيت سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ والقراءة، قال: أَقُولُ فيه...» الحديث^(١)، وفي السنن: عن سَمُرَةَ رضي الله عنها وأبي بَن كَعْب رضي الله عنه، وغيرهما: «إِنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ»^(٢).

وإذا كان له سُكُوتٌ لم يكن أنساً رضي الله عنه أن ينفي قراءتها في ذلك السُّكُوت، فيكون غرضه نفي الجهر، يدلُّ عليه قوله: «فكانوا لا يجهرُونَ»^(٣)، وقوله: «فلم أسمع أحداً منهم»^(٤)، ولا تعرّض فيه للقراءة سرّاً، إذ لا عِلْمَ لأنس رضي الله عنه بها حتّى يُثَبِّتَهَا أو ينفيها. انتهى^(٥).

وفي رسالة السيوطي المسمّاة بـ«التَّعْظِيمِ والمِنَّةِ في أن أبوي رسول الله في الجنّة»: قال بعض الحفاظ: لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما

(١) رواه مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصلّاة) (باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة) رقم (٩٤٠). وتكملة الحديث: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ، كَمَا يُتَقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدُّنْسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرْدِ».

(٢) رواه التَّسَنُّي في (كتاب الطهارة) (باب الوضوء بالثلج) رقم (٦٠). وأبو داود في (كتاب الصلّاة) (باب السكّنة عند الافتتاح) رقم (٦٦٠). وابن ماجه في (كتاب إقامة الصلّاة والسنة فيها) (باب افتتاح الصلّاة) رقم (٧٩٧). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٠٠٠٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٠٨).

(٤) سبق تخريجه (ص ١٠٨-١٠٩).

(٥) من «نصب الراية» (١: ٣٢٧).

عَقْلَنَاهُ، يعني لاختلاف الرواة في إسناده وألفاظه، وقد وقع في «الصحيحين» أحاديث كثيرة من هذا النمط، وَهَمَ فِيهَا بَعْضُ الرُّوَاةِ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ بَيْنَهَا التَّقَادُّ، مِنْهَا: حَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي نَفْيِ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ، وَقَدْ أَعْلَاهُ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ الثَّابِتَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ نَفَى سَمَاعَهَا، فَفَهِمَ مِنْهُ الرَّأْيُ نَفْيَ قِرَاءَتِهَا، فَرَوَاهُ بِالْمَعْنَى عَلَى مَا فَهَمَهُ، فَأَخْطَأَ. انتهى^(١).

والحاصل أن الثابت عن أنس رضي الله عنه نفى الجهر بها لا نفى قراءتها مطلقاً، فليس فيه سندٌ لمالكٍ ومن تبعه، وقد ثبت في كثير من الأحاديث قراءتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وضَعُفُ طَرِيقِ بَعْضِهَا لَا يَضُرُّ، فَإِنَّ بِاجْتِمَاعِهَا يَحْصُلُ الْحَسَنُ، كَمَا مَرَّ^(٢).

فروى ابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحهما»، والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» عن نعيم، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَرَأَ: بِسْمِ اللَّهِ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: وَالَّذِي ^(٣)نَفْسِي^(٣) بِيَدِهِ إِنَّنِي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ^(٤).

(١) أي كلام السيوطي في «التعظيم والمنة...» وهي مطبوعة ضمن الرسائل التسع له . دار إحياء العلوم . بيروت.

(٢) (ص ٩٠).

(٣) غير موجودة في الأصل .

(٤) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ١٩٩). وابن خزيمة في «صحيحه» (١: ٢٥١)،

والحاكم في «المستدرک» (١: ٣٥٧). وابن حبان في «صحيحه» (٥: ١٠٠).

وروى الترمذي بسنده عن أبي خالد، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يفتحُ صلاته بسم الله الرحمن الرحيم»^(١)، وسنده ضعيف. أشار إليه الترمذي بقوله: إسناده ليس بذلك؛ وذلك لأجل أبي خالد، واسمُه هُرْمُز، ويقال: هرم، سئل أبو زرعة عنه، فقال: لا أدري مَنْ هو، لا أعرفه، كذا ذكره ابن أبي حاتم في «الكنى»، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٢). كذا في «نصب الرأية»^(٣).

ورواه ابن عدي أيضاً عن خالد بن النضر، عن يحيى بن أبي حبيب، عن مُعْتَمِر بن سليمان، عن إسماعيل بن حماد، عن أبي خالد، عن ابن عباس رضي الله عنه، وقال: هذا الحديث لا يرويه غير معتمر، وهو غير محفوظ، وأبو خالد مجهول. انتهى^(٤).

وروى الدارقطني في «سننه» وقال: إسناده لا بأس به، عن سليمان بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن جده عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن أبيه عن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله يقرأ بسم الله في الصلاة»^(٥).

(١) رواه الترمذي في (كتاب الصلاة) (باب مَنْ رأى الجهرَ بسم الله...) رقم (٢٢٨).

(٢) «الثقات» (٤: ١٩-٢٠).

(٣) «نصب الرأية» (١: ٤٠٠).

(٤) من «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (١: ٣١١).

(٥) في «سنن الدارقطني» (١: ٣٠٢) (باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها).

واختلاف الروايات في ذلك.

قال الزَيْلَعِيُّ في «نصبِ الرّاية»: قال شيخنا أبو الحجاج المِزْيِيُّ^(١):
هذا إسنادٌ لا تقوم به حُجَّةٌ، وسليمان هذا لا أعرفه. انتهى^(٢).

وروى ابنُ خُزَيْمَةَ في «صحيحه»، والحاكمُ في «المستدرک»،
والطَّحاوِيُّ عن أمِّ سلمة، قالت: «قرأ رسولُ الله^(٣) صَلَّى اللهُ عليه وعلى
آله وسلّم بسم الله في الفاتحة في الصَّلَاة وعدّها آيةً»^(٤).

وروى الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه»: عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله كان
إذا افتتح الصَّلَاة بدأ بيسم الله»^(٥)، وفي سنده عبد الرحمن بن عبد الله
العمري، عن أبيه، وهما ضعيفان، كما حُكي عن ابن معين.

وروى أيضاً من حديث سلمة بن صالح، عن يزيد أبي خالد، عن
عبد الكريم، عن بريدة^(٦) عن أبيه^(٦) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أخرجُ من
المسجد حتّى أُخبرك بآية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري، قال:

(١) وهو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القُضاعي المِزْيِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، أبي الحجاج، جمال الدين،
والمِزْيِيُّ نسبة إلى المِزَّة قرية بظاهر دمشق، قال الأسنوي: كان أحفظ أهل زمانه، ولا سيما الرجال
المتقدمين، وانتهت إليه الرحلة من أقطار الأرض لروايته ودرايته، وكان إماماً في اللغة و التصريف
خيراً طارحاً للتكلف فقيراً. له: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و«تحفة الأشراف في معرفة
الأطراف»، (٦٥٤-٧٤٢هـ). ينظر: «الوفيات» لابن رافع السلامي (١: ٣٩٦-٣٩٧). «طبقات
الأسنوي» (٢: ٢٥٧-٢٥٨). «التعليقات» (ص ١١٩).

(٢) في «نصب الرّاية» (١: ٤٠١).

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) في «نصب الرّاية» (١: ٤٠١).

(٥) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» (١: ٣٠٤).

(٦) غير موجودة في «الأصل».

فَمَشَى وَتَبَعْتُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَأَخْرَجَ رَجُلَهُ ^(١) وَبَقِيتِ
الْأُخْرَى، فَقُلْتُ: أَنْسَى، فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَفْتَحُ الْقُرْآنَ إِذَا
افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ، قُلْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ، قَالَ: هِيَ هِيَ، ثُمَّ خَرَجَ ^(٢)، وَفِي إِسْنَادِهِ
ضَعِيفَانِ سَلَمَةُ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ، قَالَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ،
وِثَالُثٌ هُوَ يَزِيدٌ، قَالَ النَّسَائِيُّ: هُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. كَذَا نَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ ^(٣)
عَنْ ابْنِ الْجَوْزِيِّ.

فهذه الأحاديثُ وغيرها من الأخبار الواردة في الجهر بها — وسيأتي
ذكرها — صريحة في ردِّ قول مالكٍ ومن تبعه، وبهذا يتحقق مذهبُ
أصحابنا ومذهبُ الشافعية، إلا أنَّهم لما ثبتَ عندهم كونُها آية من الفاتحةِ
والسُّورة، اختاروا افتراضها. وعندنا كما لم يثبت ^(٤)، لم يثبت ^(٥)، وقد مرَّ
تحقيقه ^(٦).

بقي الكلام في الجهر والسِّر:

فالقائلون بالسِّر استدلوا بوجوه:

أحدها: وهو أقواها حديثُ أنسٍ ^(٧)، فإنه صريحٌ في أنَّه لم يكن
النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يجهرُ ولا أبو بكرٍ، ولا عمر، ولا
عثمان.

(١) غير موجودة في «الأصل».

(٢) في «سنن الدارقطني» (١: ٣١٠).

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤٠١).

(٤) أي أنَّها آية من الفاتحة والسورة، وإنَّما هي آية مستقلة.

(٥) أي الجهر بها.

(٦) في الباب الأول (ص ٢٤).

(٧) سبق تخريجه (ص ١٠٨-١٠٩).

أما على اللفظ الثاني، والرابع، والخامس، والسادس فظاهر.
وأما الأول، والثالث، فهما وإن دلاً بظاهرها على نفي قراءتها
مطلقاً، لكنهما مصروفان عنه، لا لكونه مخالفاً للإجماع كما ذكره
الشيخ عبد الحق الدهلوي^(١) في «اللمعات شرح المشكاة»: فإن الإجماع
ممنوع، كيف ولو كان لعرفه مالك ومن تبعه.

بل لما مر من أن النفي إنما يكون فيما به علم، وظاهر أن عدم
القراءة سرّاً أيضاً ممّا لا يصلح علم أنس ﷺ إليه، فلا بد أن يكون معناه لا
يقرؤون جهراً، كيف وقد فسره اللفظ الآخر، والروايات بعضها يفسر
بعضاً.

وأما السابع: فهو أيضاً كالصريح، وتأويله المنقول عن الشافعي
ضعيف.

قال الترمذي: بعد إخرجه هذا حديث حسن صحيح، والعمل على
هذا عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
والتابعين ومن بعدهم كانوا يستفتحون القراءة بـ «الحمد لله رب
العالمين».

(١) وهو عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الترك البخاري ثم الدهلوي الحنفي، قال الإمام
اللكلبي: عالم الشريعة والحقيقة، ماهر العلوم الظاهرة والباطنة ذو التصانيف الشهيرة المفيدة. له:
«جذاب القلوب إلى طريق المحبوب»، و«فتح المنان في مذهب أبي حنيفة النعمان»، و«شرح سفر
السعادة»، (٩٥٨-١٠٥٢ هـ). ينظر: «نزهة الخواطر» (٥: ٢٠٦-٢١٣). «الكشف» (٥٨١)،
«إيضاح المكنون» (٤: ١٧٤).

وقال الشافعي: إن معنى هذا الحديث أنهم كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ﴾، معناه أنهم كانوا يبدؤون بفاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه أنهم كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم. وكان الشافعي يرى أن يبدأ بسم الله، وأن يجهر بها إذا جهر بالقراءة. انتهى^(١).
فهذا الكلام كما تراه يشير إلى أن تأويل الشافعي ليس بمقبول عند الترمذي.

وقال الزيلعي في «نصب الرأية»: حَمَلُ الافتتاح بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، على السورة لا الآية، مما تستبعدُه القريحة وتَجُهِهُ الأفهام الصحيحة؛ لأن هذا من العلم الظاهر الذي يعرفه العام والخاص، كما يعلمون أن الفجر ركعتان والظهر أربع، فليس في نقل مثل هذا فائدة، فكيف يظن أن أنسأ ﷺ قصد تعريفهم بهذا، وإنما مثل هذا مثل أن يقول: فكانوا يركعون قبل السجود أو فكانوا يجهرون في العشاء والفجر. وأيضاً: فلو أريد به سورة الحمد لقل: كانوا يفتتحون بأَمَّ القرآن أو بفاتحة الكتاب أو بسورة الحمد، هذا هو المعروف في تسميتها عندهم. وأما تسميتها بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فلم يُنقل عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه ولا عن التابعين، ولا عن أحدٍ يُحتجُّ بقوله.

وأما تسميتها بالحمد فعرف متأخر، يقولون: فلان قرأ سورة الحمد، وأين هذا من قوله: «فكانوا يستفتحون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

(١) أي كلام الترمذي في (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في افتتاح القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾)، رقم (٢٢٩).

الْعَالَمِينَ»^(١)، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ السُّورَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ.
فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الاسْتِفْتَاخُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ»، وَهَذَا يَدُلُّ
أَنَّهُ أَرَادَ السُّورَةَ.

قُلْنَا: هَذَا مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى، وَالصَّحِيحُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، مَا رَوَاهُ
مُسْلِمٌ^(٢): عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْهُ^(٣)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:
«صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ»، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا».

ثُمَّ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٤)، عَنْ الْوَلِيدِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَذْكُرُ ذَلِكَ، هَكَذَا رَوَاهُ
مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَاطِفاً لَهُ عَلَى حَدِيثِ قَتَادَةَ.

وَهَذَا اللَّفْظُ الْمَخْرَجُ فِي الصَّحِيحِ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّفْظُ
الْآخَرُ إِنْ كَانَ مُحْفُوظاً فَهُوَ مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى. انْتَهَى^(٥).

وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بَوَجهين:

أَحَدُهُمَا: إِنَّ أَنَساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ إنْكَارُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ، فَرَوَى
أَحْمَدُ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) سبق تخريجه (ص ١٠٨).

(٢) فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ) (بَابُ حُجَّةِ مَنْ قَالَ لَا يَجْهَرُ بِالسَّمْلَةِ) رَقْم (٦٠٦).

(٣) أَيْ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. كَمَا فِي مُسْلِمٍ.

(٤) نَفْسُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(٥) فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٧-٤٠٨) مُخْتَصِراً.

«أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَوْ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ»، فَقَالَ: إِنَّكَ لَتَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ مَا أَحْفَظُهُ، أَوْ مَا سَأَلَنِي أَحَدٌ
قَبْلَكَ»^(١)، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

والجوابُ عنه على ما في «البنية»^(٢): أن هذا لا يُقاوم ما ثبتَ عنه
خلافه في الصحيح، على أنه يحتمل أن يكون نسي في تلك الحالة لكبره،
وقد وقع له مثل ذلك كثيراً، مع أنه يحتمل أنه إنما سألَه عن ذكرها في
الصلاة لا عن الجهر والسر.

وثانيهما: أن أنساً رضي الله عنه كان صبيّاً في عهدِ رسولِ الله ﷺ، فيحتملُ
أنه لم يسمع الجهر بالتسمية.

والجوابُ عنه على ما نقله الزَّيْعَلِيُّ عن العلامة ابن عبد الهادي^(٣)
رحمه الله تعالى بأنه كان عمرُ أنسٍ رضي الله عنه حين هاجرَ رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وعلى آله وسلم إلى المدينة عشر سنين، وماتَ رسول الله، وله
عشرون سنة، فهل يُتصورُ أن يُصَلِّيَ أنسٌ خلفه عشرَ سنين، ولا يسمعَ
يوماً الجهر.

ولو سلّمنا ذلك، فنقول: هو لم يكن صبيّاً زمن الخلفاء الثلاثة، وقد
حكى عنهم الإخفاء.

(١) في «مسند أحمد» (٣: ٢٧٣). و«سنن الدارقطني» (١: ٣١٦).

(٢) (٢: ٢٣٧).

(٣) وهو محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الصالحي الدمشقي الحنلي، شمس الدين، المعروف

بابن عبد الهادي، من مؤلفاته: «تنقيح التحقيق في مسائل التعليق»، و«شرح التسهيل»، (٧٠٥-

٧٤٤هـ). ينظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٣١-٣٣٢). «الكشف» (٢: ١٠٧٠).

وثانيتها: ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي من حديث أبي نعمة الحنفي^(١)، واسمه قيس بن عباية، عن ابن عبد الله بن مغل، قال: «سمعت أبي وأنا في الصلاة أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: أي بُنيّ مُحدّث، إياك والحديث، قال: ولم أرَ أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغضَ إليه الحديثُ في الإسلام^(٢)، قال: وقد صلّيتُ مع رسول الله، ومع أبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها أنت، إذا صلّيتَ فقل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»^(٣).

قال الترمذي: حديث عبد الله بن مغل، حديث حسن، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق لا يرون أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم، قالوا: ويقولها في نفسه. انتهى.

وقال النووي في «الخلاصة» معترضاً على هذا الوجه: وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه كابن خزيمة وابن

(١) وقع في الأصل: «الحنفي»، والتصويب من «قذيب الكمال» (٢: ٢٤)، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٣٩٣): ثقة، مات بعد عشرة ومئة.

(٢) في «الترمذي»: «يعني منه».

(٣) رواه الترمذي في (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في ترك الجهر...) رقم (٢٢٧). وأحمد في (مسند

المدنيين) رقم (١٦١٨٤). والنسائي في (كتاب الافتتاح) (ترك الجهر...) رقم (٨٩٨). وابن

ماجه في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها) (باب افتتاح القراءة) رقم (٨٠٧).

عبد البر والخطيب، وقالوا: إن مداره على ابن عبد الله بن مغل، وهو مجهول. انتهى^(١).

والجواب عنه على ما في «نصب الرأية»، وغيره: إنه قد رواه أحمد أيضاً في «مسنده» من حديث أبي نعام عن بني عبد الله بن مغل، قال: كان أبونا إذا سمع أحداً منا يقول بسم الله يقول: «أي بني صليت مع رسول الله وأبي بكر وعمر، فلم أسمع أحداً منهم يقول: بسم الله الرحمن الرحيم».

ورواه الطبراني في «معجمه»: عن عبد الله بن يزيد، عن ابن عبد الله بن مغل، عن أبيه، قال: صليت خلف إمام فجهر بسم الله، فلما فرغ من صلاته قال أبي: «ما هذا الذي أراك أن تجهر به، فإنني قد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأبي بكر وعمر، فلم يجهروا به».

ثم أخرجه عن أبي سفيان بسنده عن يزيد بن عبد الله بن مغل، قال: «صليت خلف إمام فجهر بسم الله الرحمن الرحيم...» الحديث. فهؤلاء ثلاثة رووا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغل، عن أبيه. وفيه أبو نعام قيس بن عباية، وقد وثقه ابن معين، وغيره، بل قال ابن عبد البر: إنه ثقة عند جميعهم.

وقال الخطيب: لا أعلم أحداً رماه ببدعة في دينه ولا كذب في رواية، وعبد الله بن^(٢) يزيد أشهر من أن يُثنى عليه.

(١) في «نصب الرأية» (١: ٤٠٨)، و«البنية» (٢: ٢٣٥).

(٢) في الأصل: «ابن» غير موجود.

وأبو سُفْيَان وَإِنْ تُكَلِّمَ فِيهِ، لَكِنَّهُ يَنْجَبِرُ^(١) بِمَا تَابِعَهُ عَلَيْهِ الثَّقَاتُ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّى ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْفَلٍ، وَبَنُوهُ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ أَحْمَدُ: يَزِيدُ، وَزِيَادُ، وَمُحَمَّدُ، وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ: يَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هَؤُلَاءِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ رَوَى حَدِيثًا مُنْكَرًا، لَيْسَ^(٢) لَهُ^(٢) شَاهِدٌ وَلَا مُتَابِعٌ، حَتَّى يُخْرَجَ بِسَبَبِهِ.

فَأَمَّا يَزِيدُ: فَهُوَ الَّذِي سَمَّى فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ: فَرَوَى لَهُ الطَّبْرَانِيُّ: عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ إِمَامٍ يَبِيتُ غَاشِقًا لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»^(٣).

وَزِيَادٌ أَيْضًا: رَوَى لَهُ الطَّبْرَانِيُّ: عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «لَا تَحْذَفُوا، فَإِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ، وَلَا يُنْكَأُ الْعَدُوُّ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ، وَيَفْقَأُ»^(٤) الْعَيْنَ»^(٥).

وَبِالْجُمْلَةِ: فَهَذَا حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْجَهْرِ بِالتَّسْمِيَةِ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَقْسَامِ الصَّحِيحِ، فَهُوَ لَا يَنْزِلُ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، وَالْحَسَنُ يَحْتَجُّ بِهِ لَا سِيَّمَا إِذَا تَعَدَّدَتْ شَوَاهِدُهُ.

وَالَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ وَتَرَكُوا الْإِحْتِجَاجَ بِهِ، قَدْ احْتَجُّوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا هُوَ أَوْعَفُّ مِنْهُ، بَلْ احْتَجَّ الْخَطِيبُ بِمَا يَعْلَمُ هُوَ أَنَّهُ مُوَضَّوعٌ. وَلَمْ

(١) فِي «نَسَبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٩): «يَعْتَبِرُ».

(٢) سَاقِطَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَأَنْتَبَهَا مِنْ «نَسَبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٩).

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٠: ٢٠٧).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «يَقْفَأُ».

(٥) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» (١: ٢٧٢).

يَحْسَنُ الْبَيَّهَقِيُّ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ، إِذْ قَالَ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ فِي كِتَابِ «الْمَعْرِفَةِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَعَامَةَ بِسَنَدِهِ الْمُتَقَدِّمِ^(١): هَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو نَعَامَةَ: قَيْسُ بْنُ عُبَايَةَ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ، لَمْ يَحْتَجَّ بِهِمَا صَاحِبَا الصَّحِيحِ، فَقَوْلُهُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو نَعَامَةَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ^(٢) وَأَبُو سَفْيَانَ.

وقوله: لَمْ يَحْتَجَّ بِهِمَا صَاحِبَا الصَّحِيحِ، لَيْسَ هَذَا لَازِمًا فِي صَحَّةِ الْإِسْنَادِ.

وَلَمَّا سَلَّمْنَاهُ، قُلْنَا: إِنَّهُ حَسَنٌ، وَالْحَدِيثُ الْحَسَنُ يَحْتَجُّ بِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرَكَ الْجَهْرَ كَانَ مِيرَاثًا عَنْ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَتَوَارَثُهُ خَلْفُهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ، وَهَذَا وَحْدَهُ كَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةَ دَائِمَةٌ صَبَاحًا وَمَسَاءً، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ بِهَا دَائِمًا لَمَا وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَاشْتِبَاهٌ، وَلَكِنْ مَعْلُومًا بِالْإِضْطِرَارِ.

وَلَمَّا قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: لَمْ يَجْهَرُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا خَلْفَاؤُهُ. وَلَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَقَّلٍ ذَلِكَ. وَلَمَّا اسْتَمَرَ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مِحْرَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَمَقَامِهِ عَلَى تَرَكَ الْجَهْرِ يَتَوَارَثُهُ آخِرُهُمْ عَنْ أَوَّلِهِمْ، وَذَلِكَ جَارٍ عِنْدَهُمْ بِمَجْرَى الصَّاعِ وَالْمَدِّ، بَلْ أَبْلَغَ مِنْ ذَلِكَ؛

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «الْمُقَدِّم»، وَالثَّبْتُ مِنْ «النَّصْبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٩).

(٢) فِي «النَّصْبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٩): «بَرِيدَةً».

لاشترك^(١) جميع المسلمين في الصَّلَاةِ؛ ولأنَّ الصَّلَاةَ تتكرَّرُ^(٢) في كلِّ يومٍ وليلةٍ، وكم من إنسانٍ لا يحتاجُ إلى الصَّاعِ ولا مدَّةٍ،^(٣) ومَن يحتاجُ يَمَكُثُ مدَّةً لا يحتاجُ إليه^(٤)، ولا يَظُنُّ عاقلٌ أن أكابرَ الصَّحابةِ كانوا يُواظِبون على خلافٍ ما كان رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم يفعلُه^(٥).

وثالثُها: ما رواه مسلم عن بُدَيْلِ بْنِ^(٦) مَيْسَرَةَ، عن أبي الجوزاء، عن عائشة رضي اللهُ عنها، قالت: «كان رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ والقِرَاءَةِ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»»^(٧).

ورواه أبو نُعَيْمٍ أيضاً في «الحلية»^(٨) في ترجمة بديل: عن عبدِ اللهِ بنِ جعفر، عن يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ بديل: بصري ثقة، عن أبيه بديل عن أبي الجوزاء عنها.

واعترضَ عليه: بأنَّ أبا الجوزاء لا يُعرَفُ له سماعٌ عن عائشة.

والجوابُ عنه: أنَّه يكفي في صحَّةِ هذا الحديثِ أنَّه أودعه مسلمٌ في «صحيحه».

(١) وقع في الأصل: «لاشترك»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٠٩).

(٢) في الأصل: «يتكرر».

(٣) وقع في الأصل: ومَن يحتاجُ إليه بعد مدَّةٍ، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٠٩).

(٤) انتهى كلامُ الرُّيِّلِيِّ من «نصب الراية» (١: ٤٠٨-٤٠٩).

(٥) في الأصل: «من».

(٦) رواه مسلم في (كتاب الصَّلَاة) (باب مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ...) رقم (٧٦٨).

(٧) «حلية الأولياء» (٣: ٤٣).

وأبو الجوزاء: اسمه أوس، وهو ثقة، تلقاه العلماء بالقبول^(١)، قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: أوس بن عبد الله الربيعي، أبو الجوزاء البصري. روى عن: أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة،^(٢) وابن عمرو وصفوان بن عسال. وعنه^(٣): أبو الأشهب، وبديل بن^(٤) مسيرة، وعمرو بن مالك، وقتادة، وغيرهم. قال البخاري: في إسناده نظر، وحكى البخاري عن يحيى بن سعيد: إنّه قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين^(٥). قلت: قال ابن أبي حاتم في «المراسيل»: أبو الجوزاء عن عمرو وعلي: مُرسَل^(٦). وقال العجلي: هو بصري تابعي ثقة.

وقال ابن حبان: في «الثقات»: كان عابداً فاضلاً، وقول البخاري في إسناده نظر، إنما قاله عقب حديث رواه له في «التاريخ»^(٧) من رواية عمرو بن مالك التكري^(٨): وهو ضعيف عنده^(٩).

وقال ابن عدي: «حدث عنه^(١٠) عمرو بن مالك قدر عشرة

(١) في «البنية» (٢: ٢٢١).

(٢) غير موجودة في الأصل.

(٣) أي روى عنه.

(٤) في الأصل: «من».

(٥) انتهى كلام البخاري من «تاريخه الكبير» (٢: ١٦).

(٦) انتهى كلام ابن أبي حاتم من «المراسيل» (١: ١٧).

(٧) (٢: ١٦).

(٨) وقع في الأصل: البكري، والمثبت من «الثقات».

(٩) انتهى من كلام ابن حبان من «الثقات» (٤: ٤٢).

(١٠) وقع في الأصل: حديث، والمثبت من «الكامل»، و«تهذيب».

أحاديثَ كلها غير محفوظة، وأبو الجوزاء روى عن الصحابة، وأرجو أَنَّهُ لا بأسَ به، وقول البخاري: في إسناده نظر، معناه أَنَّهُ لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهما وغيرهما، لا أَنَّهُ ضعيف، وأحاديثه مستقيمة^(١).

قلت: حديثه عن عائشة عند مسلم في الافتتاح بالتكبير، وذكر ابن عبد البر في «التمهيد» أيضاً أَنَّهُ لم يسمع منها.

وقال جعفر الفريابي^(٢) في كتاب «الصلاة»: حدثنا مزاحم بن سعيد، ثنا ابن المبارك، ثنا إبراهيم بن طهمان، حدثنا بدیل، عن أبي الجوزاء، قال: أرسلت رسولا إلى عائشة يسألها، فذكر الحديث. فهذا ظاهره أَنَّهُ لم يُشافهها، لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك. انتهى كلامه^(٣).

ورابعها: ما رواه أبو بكر الرازي في «أحكام القرآن»: أخبرنا أبو الحسن الكرخي، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا معاوية بن هشام، عن محمد بن جابر، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «ما جهر رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلّم في صلاة مكتوبة ببسم الله الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر»^(٤).

(١) انتهى كلام ابن عدي من «الكامل» (١: ٤١١).

(٢) وهو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، أبو بكر، قال الذهبي: صاحب التصانيف، وكان أحد أوعية العلم. له: «السنن»، و«مناقب مالك»، و«أحكام العيدين»، (٢٠٧-٣٠١ هـ).

ينظر: «العمر» (٢: ١١٩)، «مرآة الجنان» (٢: ٢٣٨).

(٣) أي ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١: ٣٠٠-٣٠١).

(٤) في «أحكام القرآن» للخصاص (١: ٢٢).

واعترضَ عليه بأنَّ مُحَمَّدَ بنَ جابرٍ تَكَلَّمَ فيه غيرَ واحدٍ من الأئمة. وإبراهيمُ لم يلقَ ابنَ مسعودٍ عليه السلام كما قاله الزَّيْلَعِيُّ^(١)، فهو ضعيفٌ ومنقطع.

وجوابه: إنَّه وإن كان بنفسه ممَّا لا يقوم به حُجَّة، لكنَّه ممَّا يقعُ شاهداً لغيره من الأحاديث الواردة في عدم الجهرِ بالبَّتَّة، وهو المقصود. وخامسها: ما رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُصَنَّفِهِ»: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَرْزَبَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام: «إنَّه كان يَخْفِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالِاسْتِعَاذَةَ، وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٢). وسادسها: ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي كِتَابِ «الْآثَارِ»: حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: أَرْبَعٌ يَخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ: التَّعَوُّذُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، وَآمِينَ^(٣). ورواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضاً فِي «مُصَنَّفِهِ»: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ حَمَّادٍ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَوْضٌ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: خَمْسٌ يَخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ، فَذَكَرَ، وَزَادَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ^(٤). فهذه أخبارٌ صحيحةٌ صريحةٌ في الإِسْرَارِ بِالتَّسْمِيَةِ.

(١) في «النصب الراية» (١: ٣٣٥).

(٢) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (١: ٤٤٨)، و«النصب الراية» (١: ٤٠١)، و«الوالبناية» (٢: ٢٢٥).

(٣) في «النصب الراية» (١: ٤٠١-٤٠٢)، و«الوالبناية» (٢: ٢٢٥).

(٤) في «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٢: ٨٣)، و«النصب الراية» (١: ٤٠٢).

وأما الذاهبون إلى الجهر، فاستندوا بوجوه كثيرة:

الأول: وهو أجودها، وليس في الصحاح^(١) الستة غيره، ما رواه

النسائي في «سننه» في (باب الجهر بيسم)^(٢): أخبرنا محمد بن عبد الله بن

عبد الحكم، حدثنا^(٣) شعيب، حدثنا الليث ابن سعد، عن^(٤) خالد بن

يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن نعيم المجمر، قال: «صَلَّيْتُ وراءَ أَبِي

هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى قَالَ^(٥): ﴿غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقَالَ: آمِينَ، فَقَالَ النَّاسُ: آمِينَ...»

الحديث^(٦)، وفي آخره، فلمَّا سَلَّمَ قال: «إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بَرَسُولِ

اللَّهِ»^(٧).

ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، وابن خزيمة في

«صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إِنَّهُ عَلَى شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ

(١) إطلاق الصحاح الستة تجوزاً، والمقصود هو صحيح البخاري وصحيح مسلم والسنن الأربعة:

للنسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجة.

(٢) في النسائي في «قراءة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

(٣) في النسائي: «عن».

(٤) في النسائي: «حَدَّثَنَا».

(٥) في النسائي: «إِذَا بَلَغَ».

(٦) تكملة الحديث في النسائي «وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْإِثْنَيْنِ، قَالَ

اللَّهُ أَكْبَرُ وَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».

(٧) رواه النسائي في (كتاب الافتتاح) في (قراءة بسم الله...) رقم (٨٩٥). انفرد به النسائي. وفي

«صحيح ابن حبان»، (٥: ١٠٠)، و«صحيح ابن خزيمة» (١: ٣٤٢)، و«سنن الدارقطني» (١:

يُخْرِجَاهُ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَرَوَاهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «سُنَنِهِ» ، وَقَالَ : إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ .

الثَّانِي : مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ عَنْ أَبِي أُوَيْسٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ جَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١) .

الثَّالِث : مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢) عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : «عَلَّمَنِي جَبْرِيلُ الصَّلَاةَ ، فَقَامَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ قَرَأَ : بِسْمِ اللَّهِ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»^(٣) .

الرَّابِع : مَا رَوَاهُ أَيْضاً^(٤) ، عَنْ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي نُوحُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ ، عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا قَرَأْتُمْ أُمَّ الْقُرْآنِ ، فَأَقْرَأُوا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَإِنَّهَا أُمَّ الْقُرْآنِ ، وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي ، وَبِسْمِ اللَّهِ إِحْدَى آيَاتِهَا» .

الخَامِس : مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ، وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، لَا أَعْلَمُ فِي رَوَايَتِهِ مَنْسُوباً إِلَى الْجَرَحِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

(١) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١ : ٣٠٦) ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٤ : ١٨٢-١٨٤) ، وَفِي «نَسَبِ الرِّيَاقَةِ» (١ : ٤١٧) .

(٢) فِي «سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ» (١ : ٣٠٧) .

(٣) فِي «سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ» (١ : ٣٠٧) .

(٤) أَيِ الدَّارِقُطْنِيِّ فِي «سُنَنِهِ» (١ : ٣١٢) .

الرَّحْمَنِ بْنِ أَسْعَدِ الْمُؤَذِّنِ، حَدَّثَنَا قَطْرٌ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ، عَنْ عَلِيٍّ وَعَمَّارٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَجْهَرُ فِي الْمَكْتُوباتِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ»^(١).

ورواه البيهقي عن الحاكم بسنده ومنتبه، وقال: إسناده ضعيف.

وروى الدارقطني في «سننه» عن أسد بن زيد، عن عمرو بن سُمرة،
 عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل عنهما، نحوه^(٢).

السادس: ما روى الدارقطني، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن
 عمر بن علي بن أبي طالب، حدثني عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب
 قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي السُّورَتَيْنِ جَمِيعًا،
 الْفَاتِحَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا»^(٣).

السابع: ما رواه الحاكم: عن عبد الله بن عمر وابن حسان، حدثنا
 شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «كَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ»^(٤).

قال الحاكم: إسناده صحيح وليس له علة، وقد احتج البخاري
 بسالم هذا وهو ابن عجلان، واحتج مسلم بشريك.

(١) في «مستدرک الحاكم» (١: ٤٣٩).

(٢) في «سنن الدارقطني» (١: ٣٠٢)، و«المعجم الكبير»، (١١: ١٨٥).

(٣) في «سنن الدارقطني» عن علي بن أبي طالب (١: ٣٠٢)، رقم (٢). وعن ابن عباس (ج ١/ص ٣٠٤) رقم

(٩). ولفظ «الْفَاتِحَةِ وَمَا بَعْدَهَا» لم أقف عليه في «سنن الدارقطني».

(٤) في «مستدرک الحاكم» (١: ٢٦٦).

الثامن: ما روى الدَّارَقُطْنِيُّ: عن عبد السلام أبي الصَّلْت الهروي، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَامِ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْهُ^(١)، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ فِي الصَّلَاةِ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٢).

ورواه البَزَّازُ في «مسنده»: عن الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه^(٣).

التاسع: ما رواه البَيْهَقِيُّ في «سننه»: من طريق إِسْحَاقِ بْنِ رَاهَوِيَةَ، عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْرَأُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ، يَعْنِي يَجْهَرُ بِهَا»^(٤).

العاشر: ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ رَشْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ خَيْثَمٍ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: إِنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ فِي السُّورَتَيْنِ بِبِسْمِ اللَّهِ^(٥).

وقال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَانَ يَجْهَرُ بِهَا فِيهِمَا».

(١) أي «ابن عباس» كما في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» أيضاً.

(٢) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (١: ٣٠٣) رقم (٦)، وعن أَنَسٍ رضي الله عنه (١: ٣٠٨) رقم

(٢٦).

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤٢٣).

(٤) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» عن علي رضي الله عنه (١: ٣٠٢).

(٥) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» (١: ٣٠٤).

الحادي عشر: ما رواه الدارقطني: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مِرْوَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(١).

الثاني عشر: ما رواه الخطيب عن عبادة بن زياد الأسدي، عن أبي يونس بن أبي يعقوب، عن المعتبر بن سليمان، عن أبي عبيدة مسلم، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عُمَرَ فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي السُّورَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى قَبِضَ، وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى قَبِضَ، وَخَلْفَ عُمَرَ حَتَّى قَبِضَ، فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِهَا فِي السُّورَتَيْنِ، فَلَا أَدْعُ الْجَهْرَ بِهَا حَتَّى أَمُوتَ»^(٢).

الثالث عشر: ما رواه الدارقطني: عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زِيَادِ الضَّبِّيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ فِطْرِ^(٣) بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّنِي جُبْرِيلُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٤).

الرابع عشر: ما رواه الدارقطني: عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ بَشْرِ الْكُوفِيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ

(١) في «سنن الدارقطني» (١: ٣٠٥).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤٢٦)، و«البنية» (٢: ٢٧٧).

(٣) وقع في الأصل: قطر، والتصويب من «السنن».

(٤) في «سنن الدارقطني» (١: ٣٠٩).

حبيب، حَدَّثَنَا موسى بْنُ حَبِيبٍ الطائفي، عن الحكمِ بنِ عمر، وكانَ بدرِّيًّا، قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الْغَدَاةِ وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ»^(١).

الخامسَ عشرَ: ما رواه الحاكم في «المستدرک»: عن عمرِ بنِ هارون بنِ حريج، عن ابنِ أبي مليكة، عن أمِّ سَلَمَةَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ بِسْمِ اللَّهِ، فَعَدَّهَا آيَةً، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آتَيْنِ، وَ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ثَلَاثَ آيَاتٍ»^(٢).

السادسَ عشرَ: ما رواه الحاكم في «مستدرکه»، والدَّارَقُطْنِي مَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَوَكِّلِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ مِنَ الصَّلَوَاتِ مَا لَا أَحْصِيهَا الصُّبْحَ وَالْمَغْرِبَ، فَكَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ وَبَعْدَهَا، وَقَالَ الْمُعْتَمِرُ: مَا آلُو أَنْ اِقْتَدِيَ بِصَلَاةِ أَبِي، وَقَالَ أَبِي: مَا آلُو أَنْ اِقْتَدِيَ بِصَلَاةِ أَنَسٍ، وَقَالَ أَنَسٌ ﷺ: «مَا آلُو أَنْ اِقْتَدِيَ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»^(٣). وقال الحاكم: رَوَاهُ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ.

السَّابِعَ عَشَرَ: ما رواه الحاكم: عن مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قال:

(١) في «سنن الدَّارَقُطْنِي» (١: ٣١٠).

(٢) في «مستدرک الحاكم» (١: ٣٥٦).

(٣) في «مستدرک الحاكم» (١: ٣٥٨). و «سنن الدَّارَقُطْنِي» (١: ٣٠٨).

«صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبْيَ بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَثْمَانَ وَعَلِيٍّ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(١).

الثَّامِنَ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ»، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الْجَهْرِ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «إِنَّهُ قَدِمَ مَعَاوِيَةَ رضي الله عنه فَصَلَّى بِهِمْ، وَلَمْ يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَمْ يُكَبِّرْ إِذَا خَفَضَ وَإِذَا رَفَعَ، فَنَادَاهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ حِينَ سَلَّمَ: يَا مَعَاوِيَةُ، أَسْرَقْتَ صَلَاتَكَ، أَيْنَ بِسْمِ اللَّهِ؟ وَأَيْنَ التَّكْبِيرُ؟ فَلَمَّا صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ قرأ بِسْمِ اللَّهِ، وَكَبَّرَ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا»^(٢).

التَّاسِعَ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخُلَافِيَّاتِ»، وَالطُّحَاوِيُّ، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ، فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَكَانَ أَبِي يَجْهَرُ بِهَا»^(٣).

الْعَشْرُونَ: مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ: مِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ بِسُنْدِهِ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَثْمَانَ وَعَلِيًّا كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٤).

الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، كُلُّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٥).

(١) فِي «مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ» (١: ٣٥٩).

(٢) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (١: ١٠٨).

(٣) فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٣٣).

(٤) فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ (١: ٤٣٤).

(٥) فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ (١: ٤٣٤).

الثاني والعشرون: ما رواه الخطيبُ من طريقِ الدَّارَقُطْنِيِّ، عن الحسنِ بنِ مُحَمَّد بنِ عبدِ الواحد، حدَّثنا الحسنُ بن الحسين، حدَّثنا إبراهيمُ بن أبي يحيى، عن صالح بن نيهان، قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُسَدَرِيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(١).

الثالث والعشرون: ما رواه الخطيبُ عن مُحَمَّد بنِ أبي السَّري، عن الْمُعْتَمِرِ، عن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عن بكرِ عبدِ الله المزنيِّ، قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الزَّبيرِ، فَكَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَقَالَ: مَا يَمْنَعُ أَمْرَأُكُمْ أَنْ يَجْهَرُوا بِهَا إِلَّا الْكِبَرُ»^(٢).

الرَّابِعُ والعشرون: ما أخرجه الخطيبُ، عن ابنِ^(٣) أبي داود، عن أخي ابنِ وهبٍ، عن عَمَّه، عن مالكٍ وابنِ عُيَيْنَةَ، عن حُمَيْدٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي الْفَرِيضَةِ»^(٤).

الخامسُ والعشرون: ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ، عن عمرَ بنِ حفصِ المَكِّيِّ، عن ابنِ جريجٍ عن عطاء، عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَتْرِكِ الْجَهْرَ فِي السُّورَتَيْنِ بِبِسْمِ اللَّهِ حَتَّى قُبِضَ»^(٥).

السادسُ والعشرون: ما رواه الحاكمُ، وصحَّحه من طريقِ أبي الطفيل، عن عليٍّ وعمَّارٍ رضي الله عنه: «أَتَاهُمَا قَالَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَجْهَرُ فِي

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٣٤).

(٢) في المصدر السابق (١: ٤٣٥).

(٣) ساقطة من الأصل، ومثبتة من «نصب الراية» (١: ٤٢٩).

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤٢٩).

(٥) رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (١: ٣٠٤).

المكتوبات بِبِسْمِ اللَّهِ، وَيَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ، وَكَانَ يَكْبِرُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»^(١).

السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي كِتَابِ الْبِسْمَلَةِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَافِي، بِسَنَدِهِ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُجْهَرُ بِقِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

وَقَدْ سَلَكَ أَصْحَابُنَا وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي الْإِخْفَاءِ فِي الْجَوَابِ عَنْ أَدْلَةِ الْجَهْرِ مَسَالِكَ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ التَّرْجِيحِ، وَقَالُوا: أَحَادِيثُ السِّرِّ مُقَدَّمَةٌ عَلَى أَحَادِيثِ الْجَهْرِ بِوُجُوهِ:

أَحَدُهَا: إِنَّهُ لَيْسَ حَدِيثُ الْجَهْرِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ صَرِيحاً فِي الصَّحَاحِ السِّتَةِ، وَأَحَادِيثُ السِّرِّ^(٢) مَرْوِيَّةٌ فِيهَا^(٣)، وَهَذَا كَافٍ فِي تَضْعِيفِ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ.

فَالْبُخَارِيُّ مَعَ شِدَّةِ تَعَصُّبِهِ وَفَرَطِ تَحَمُّلِهِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ يَرَوْ^(٣) فِي «صَحِيحِهِ» مِنْهَا حَدِيثاً، وَكَذَلِكَ مُسْلَمٌ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ أَنَسٍ رضي الله عنه الدَّالُّ عَلَى الْإِخْفَاءِ.

وَمَسْأَلَةُ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ مِنْ أَعْلَامِ الْمَسَائِلِ وَمَعْضَلَاتِ الْفَقْهِ، وَأَكْثَرُهَا دَوْرَاناً فِي الْمُنَاطَرَةِ.

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١: ١٣٩).

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «مَرْوِيَّةٌ فِيهِ».

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «يَرُدُّ».

والبُخاريّ كثيرُ التَّبَعِ ممَّا يَرِدُ على أبي حنيفةَ بِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، فيذكرُ الحديثَ، ثمَّ يُعَرِّضُ بذكره قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وسلَّم كذا وكذا، قالَ بعضُ النَّاسِ^(١): كذا وكذا، فيشيرُ ببعضِ النَّاسِ إليه، ويُشَنِّعُ به عليه، وكيف يَخْلِي كتابه من أحاديثِ الجهرِ بالبسملة، وقد قال في أوَّل كتابه: باب الصَّلَاة من الإيمان ثُمَّ ساقَ أحاديثَ البابِ، وقَصَدَ الرَّدَّ على أبي حنيفةَ في قوله: إِنَّ الأَعْمَالَ ليست من الإيمان مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء^(٢).

(١) وليس المقصود في كلِّ إطلاقِ البُخاريّ قالَ بعضُ النَّاسِ أبو حنيفةَ ؓ، وقد أُلْف في بيان ذلك والرد عليه مؤلفات عديدة منها «كشف الالتباس عما أورده الإمام البُخاريّ على بعض النَّاس: للعلامة عبد الغني الغنيمي الميمني الدمشقيّ (ت ١٢٩٨هـ)، وقد طبع بعناية الأستاذ المحدث المحقق عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، وأضاف إليها دراسة للمسائل الفقهية الخمس والعشرين التي انتقدها البخاريّ في «صحيحه» بقوله فيها: وقال بعض النَّاس: للدكتور عبد الحميد محمود.

(٢) قال الشيخ الكوثري رحمه الله في «تأنيب الخطيب» (ص ٧٥-٧٦) في توضيح هذه المسألة: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويرمون بالإرجاء من يرى أن الإيمان هو العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر إلى حجج الشرع، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، وقال النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» أخرجه مسلم، وعليه جمهور أهل السنة. وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً إن كانوا يعدُّون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة؛ لأن الإخلال بعمل من الأعمال، وهو ركن الإيمان، يكون إخلالاً بالإيمان، فيكون من أخلَّ بعمل خارجاً من الإيمان إما داخلياً في الكفر كما يقول الخوارج، وإما غير داخلي فيه بل في منزلة بين المنزلتين الكفر والإيمان كما هو مذهب المعتزلة.

وهم من أشد الناس تيرؤاً من هذين الفريقين، فإذا تيرؤوا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباقي أئمة هذا الشأن يبقى كلامهم متهافناً غير مفهوم، وأما إذا عدُّوا العمل من كمال الإيمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتناوب، لكن تشددهم هذا التشدد بدل على أنهم لا يعدُّون العمل من كمال الإيمان فحسب، بل يعدُّونه ركناً منه أصلياً، ونتيجة ذلك ما ترى.

ومسألة الجهر مما تدور فيه الأراء، ولو حلف^(١) أحد أن البخاري لو أطلع على حديث من أحاديث الجهر موافق لشرطه أو قريباً منه، لم يخل منه كتابه، وكذلك مسلم لصديق.

ومع عزل النظر عن ذلك، نقول^(٢): هذا أبو داود والترمذي وابن ماجه مع اشتغال كتبهم على الأسانيد السقيمة والأحاديث الضعيفة، لم يُخرجوا منها شيئاً، فلولا أنهم علموا ضعفها لما كان كذلك. كذا في «نصب الرأية»^(٣)، و«البنية»^(٤)، وغيرهما.

وثانيهما: ما في «نصب الرأية»^(٥)، و«البنية»^(٦)، وغيرهما: من أنه لم يُخرج أحاديث الجهر أحد من أصحاب المسانيد المعتبرة، وأجل من خرجه الخطيب، فإنه قد بالغ فيه، وشنع على من خالفه، والحاكم والدارقطني والبيهقي.

أما الخطيب وما أدراك ما الخطيب، فهو قد جاوز الحد، وسلك مسلك التعصب، واحتج^(٧) في كثير من المواضع بالأحاديث الموضوعة مع علمه بذلك.

(١) لم يكتب الجواب له، وهو لم يبحث.

(٢) في الأصل: «نقول».

(٣) (١: ٤٣٢-٤٣٣).

(٤) (٢: ٢٣٧).

(٥) (١: ٤٣٧).

(٦) (٢: ٢٣٨-٢٣٩).

(٧) في الأصل: «وحتج».

وأما الحاكم؛ فالثقات حاكمون بتساهله في باب التصحيح، وتعصبه في الترجيح، فكم من حديث ضعيف قد صحّحه، وكم من حديث لا عبرة به قد رجّحه، ولا تغرر بتصحيحه في «المستدرک»؛ ولذا قال ابن دحية في كتابه «المعلم» المشهور: يجب على أهل الحديث أن يحذروا^(١) من قول الحاكم أبي عبد الله، فإنه كثير الغلط ظاهراً، وقد غفل عن ذلك كثير من مقلديه.

وأما الدارقطني فكتابه مملوء^(٢) من الأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة، والمعللة، وحكي أنه لما دخل مصر سأل بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر بالبسملة؛ فصنّف فيه جزءاً، فأتاه بعض المالكية، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك، فقال: كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الجهر فليس بصحيح.

وأما البيهقي فهو رجل مشتبه، والعجب من الثوري أيضاً كيف ذكر الأحاديث الضعيفة وانتصر لها وصحّحها، ولم يذكر ما قيل: فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقال بعض الحفاظ: إنّما كثر الكذب في أحاديث الجهر على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه؛ لأن الشيعة ترى

(١) وقع في الأصل: يحفظوا، وأظنها كما أثبتها.

(٢) في الأصل: «مملوء».

الجهر، وهم أكذب الطوائف، فوضعوا في ذلك أحاديث؛ ولذلك ترى غالبَ أحاديثه مسندة من أهل التشيع^(١).

وبالجملة: فلا عبرة لمخرّجي أحاديث الجهر ورواتها، خصوصاً في مُقابلة أصحاب الصّحاح.

وثالثها: أن رُواة أحاديث الجهر ضُعفاء، ولم يوجد حديثٌ منها لا يكون فيه ضعف، كما بسطه الزّيلعي، ناقلاً عن العلامة ابن عبد الهادي^(٢)، والحازمي^(٣)، وغيرهما. فكيف تعادل أحاديث السّرّ التي رواها من رواة الصّحاح.

ورابعها: أن الجهر ممّا تفرّد به أبو هريرة رضي الله عنه من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلّم وخبر الواحد فيما تُعْمُ به البلوى غير مقبول، بخلاف السّرّ فقد رواه جمع، كذا قيل.

وأنت تعلم أن هذا الوجه ضعيف؛ لأنّه قد روى الجهر غير أبي هريرة: عليّ وعمرّ وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم أيضاً، كما عرفت.

فإن قلت: الإخفاء بالبسمة إنّما رواه من الصّحابة اثنان أنس وعبد الله بن مَعْقِل، وأحاديث الجهر رواها أربعة عشر صحابياً، فينبغي ترجيحها عليها.

(١) في «البنية» (٢: ٢٣٣).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤١١).

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤٣٨-٤٤٠).

قلت: لا عبرة لكثرة الرواة في باب الترجيح عند جمع من الحنفية، على أن كثرة الرواة هاهنا يعتمد عليها بعد صحة الطرفين، وأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح في الجهر، بخلاف أحاديث السر فإنها صحيحة صريحة في السر، مع أن أحاديث الجهر وإن كثرت روايتها، لكن كلها ضعيفة، وكم من حديث كثرت روايته وتعددت طرقه وهو باق على ضعفه لا يُعادل الصحاح الواردة بخلافه.

فإن قلت: روايات الإخفاء شهادة على نفي، وروايات الجهر شهادة على الإثبات، والإثبات مُقدّم على النفي، على ما تقرّر في موضعه. قلت: تقدّم الإثبات على النفي إنما هو عند تعادلها، ولا تعادل للضعيف مع الصحيح^(١).

ومنهم من سلك مسلك التأويل:

وقال: يُحتمل أن يكون جهر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في بعض الأحيان لتعليم الناس أو يكون يُجهر بها جهراً يسيراً بحيث يسمعه من قرب منه، ولا يُسمّى ذلك جهراً، كما ورد أنه كان يُصلي بهم الظهر فيسمعهم الآية والآيتين أحياناً.

ومن المعلوم أن جميع الصحابة لم يكونوا يحضرون في جميع الأوقات، فيحتمل أن من روى الجهر قد حضر في وقت جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالبسملة فظنّ هو أنه يجهر دائماً، وهذا هو طريق الجمع بين رواياته وروايات السر.

(١) زيادة التفصيل في «نصب الراية» (١: ٤٣٧).

ومنهم: مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ النَّسْخ:

وقال: الجهرُ منسوخ؛ كان في الابتداء لرواية أبي داود في «مراسيله» بإسناد جيد، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يَدْعُونَ مَسِيلِمَةَ الرَّحْمَنِ، فَقَالُوا إِنَّ مُحَمَّدًا يَدْعُو إِلَهُ الْيَمَامَةِ، فَأَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ، فَمَا جَهَرَ بِهَا حَتَّى مَاتَ»^(١).

ورواية الطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَزَأَ مِنْهُ الْمُشْرِكُونَ، وَقَالُوا: مُحَمَّدٌ يَذْكُرُ إِلَهُ الْيَمَامَةِ، وَكَانَ مُسْلِمَةُ الْكَذَّابُ يَتَسَمَّى الرَّحْمَنَ، فَلَمَّا نَزَلَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾»^(٢)، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ لَا يَجْهَرُ بِهَا»^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: هَذِهِ الرَّوَايَةُ تُخَالِفُ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ حِينَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُخْتَفِياً بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى جَهِراً، فَيَسْمَعُهُ الْمُشْرِكُونَ، وَيَسُبُّونَ الْقُرْآنَ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ، فَتَنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْجَهْرِ، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾»^(٤) أَيْ بِقِرَاءَتِكَ الْقُرْآنَ»^(٥).

(١) رواه أبو داود في «مراسيله» في (باب ما جاء في الجهر ...، (ص ٨٩-٩٠). قال شيخنا شُعَيْبُ

الأرنؤوط: إسناده ضعيف، ولا يصح في الجهر باليسمة في الصلاة حديث.

(٢) من سورة الإسراء، آية (١١٠).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١: ٤٣١).

(٤) من سورة الإسراء، آية (١١٠).

(٥) رواه البخاري في (كتاب التفسير) في باب ﴿وَلَا تَجْهَرُ...﴾، رقم (٤٣٥٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه

ورواه مسلم في (كتاب الصلاة) (باب التوسط في القراءة...) رقم (٦٧٧). والتزم في (كتاب

تفسير القرآن) (باب ومن سورة بني إسرائيل) رقم (٣٠٧٠، ٣٠٧١).

قلتُ: لا تخالف، فلعلهُ كان يَجْهَرُ بالتَّسْمِيَةِ والقراءةِ كليهما، فنهى
عن كُلِّ ذلك. نعم يَرُدُّ هاهنا أن روايةَ البخاريِّ والترمذيِّ دالةٌ على أن
نُزولَ هذه الآيةِ كان في ابتداءِ الإسلامِ قبل الهجرةِ، والجهْرُ منه صَلَّى اللهُ
عليه وعلى آله وسلَّم قد ثبتَ بعد الهجرةِ أيضاً، فلا تكون هذه الآيةُ
ناسخةً له.

كما لا يخفى هذا كله كان كلاماً على أحاديثِ الجهرِ بالإجمال،
ولنوردَ الجوابَ عن حديثٍ حديثٍ تفصيلاً على ما بسطه الزَّيْلَعِيُّ وغيره.
فنقولُ أمَّا الحديثُ الأوَّلُ، فالجوابُ عنه من وجوه:

أحدها: إنَّه حديثٌ معلول، فإنَّ ذكرَ البسملةِ ممَّا تفرَّدَ به نُعَيْمُ
المُجَمِّرُ من أصحابِ أبي هريرة رضي الله عنه، وهم ثمانية ما بين صحابيٍّ وتابعيٍّ،
ولا يثبتُ عن ثقةٍ من أصحابِهِ أنَّه حكى عنه الجهر، وقد روى صاحبنا
«الصَّحِيحُ» البخاريُّ ومسلمٌ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ عن أبي هريرة رضي الله عنه ولم يذكُرا
فيه الجهر، وهذا ممَّا يُغَلِّبُ على الظَّنِّ أنَّه وهمٌ على أبي هريرة.

فإن قلتَ: قد رواه نُعَيْمٌ، وهو ثقةٌ، والزَّيَادَةُ من الثَّقةِ مقبولة.
قلتُ: ليس ذلك مُجمِعاً عليه، بل فيه خلافٌ مشهور، فمن النَّاسِ
مَنْ يقبلُ الزَّيَادَةَ مطلقاً، ومنهم مَنْ لا يقبلها، والصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ، وهو
أنَّها تقبلُ إذا كان الرَّاوي الَّذي رواها ثقةً حافظاً ثبَتاً، والذي لم يذكُرها
مثله أو دونه، كما قبل المحدثون زيادةَ مالكٍ بن أنسٍ قوله: «من

المسلمين»^(١) في صدقة الفطر، وتقبلُ في مواضعٍ آخر لقرائنَ تخصُّ بها. ومن حكمٍ بالقبولِ حُكماً عاماً فقد غلِط، بل لكلِّ زيادةٍ حكمٌ يخصُّها. ففي موضعٍ يجزمُ^(٢) بصحَّتِها؛ كزيادةِ مالك.

(١) رواه البخاري في (كتاب الزكاة) (باب فرض صدقة الفطر) رقم (١٤٠٨)، من غير طريق مالك: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد والحرِّ والذَّكر والأنثى والصَّغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدَّى قبل خروج النَّاسِ إلى الصَّلاة. ومن طريق مالك في (باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين) رقم (١٤٠٨). ومسلم في (كتاب الزكاة) (باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشَّعير) رقم (١٦٣٥) من طريق مالك، و(١٦٣٩) من غير طريق مالك.

والترمذي في (كتاب الزكاة) (باب ما جاء في صدقة الفطر) رقم (٦١٢)، وقال: حديثُ ابن عمر رضي الله عنهما حديثٌ حسنٌ صحيح، وروى مالكٌ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النَّسائيِّ رضي الله عنه حديثُ أبيوب وزاد فيه من المسلمين، ورواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه: «من المسلمين»، واختلف أهلُ العلم في هذا، فقال بعضهم: إذا كان للرجل عبيدٌ غير مسلمين، لم يؤدَّ عنهم صدقة الفطر، وهو قولُ مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمد، وقال بعضهم: يؤدِّي عنهم وإن كانوا غير مسلمين، وهو قولُ الثَّوريِّ وابن المبارك وإسحق.

والنسائيُّ في (كتاب الزكاة) في (فرض زكاة رمضان ...) رقم (٢٤٥٦). وأبو داود في (كتاب الزكاة) (باب كم يؤدِّي في صدقة الفطر) رقم (١٣٧٣) وقال: رواه عبد الله العمريُّ، عن نافع بإسناده، قال: «على كلِّ مسلم»، ورواه سعيدُ الجمحيُّ، عن عبيد الله، عن نافع، قال فيه: «من المسلمين»، والمشهور عن عبيد الله، ليس فيه: «من المسلمين». وابن ماجه في (كتاب الزكاة) (باب صدقة الفطر) رقم (١٨١٦). وأحمد في (مسند المكثرين من الصحابة) رقم (٥٠٥١). ومالك في (كتاب الزكاة) رقم (٥٥٣)، والدارمي في (كتاب الزكاة) (باب في زكاة الفطر) رقم (١٦٠٢).

(٢) في الأصل: «يجزم».

وفي موضع يغلبُ على الظنِّ صَحَّتْهَا؛ كزيادةِ سعدِ بن طارق في حديث: «جُعِلَتْ الْأَرْضُ مَسْجِدًا...»^(١) الحديث، لفظ: «وَجُعِلَتْ تُرْبُتُهَا لَنَا طَهُورًا»^(٢).

وفي موضع يُجْزَمُ بِخَطَأِ الزيادة؛ كزيادة عبد الله بن زياد، ذكر البسملة في حديث: «قَسِمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي»^(٣).

وفي موضع يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ خَطَأُهَا؛ كزيادة مَعْمَرٍ في حديث ماعز: «الصَّلَاةُ عَلَيْهِ»، رواها البخاري في «صحيحه»^(٤)، وقد رواها أصحابُ السُّنَنِ عَنْ مَعْمَرٍ، وقال فيه: «لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ»^(٥).

وفي موضع يتوقَّفُ بصَحَّتِهَا كما في أحاديث كثيرة، وزيادة نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ التَّسْمِيَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِمَّا يَتَوَقَّفُ فِيهِ، بَلْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ضَعْفُهُ^(٦).

(١) بدون هذه الزيادة، رواه أحمد في (مسند الأنصار) رقم (٢١١٨٣، ٢١١٢٠).

(٢) رواه مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصَّلَاة) رقم (٨١١). وهو عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثَ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبُتُهَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى.

(٣) سبق تخريجه (ص ٤٥).

(٤) في (كتاب الحدود) (باب الرَّجْمِ بِالْمِصْلَى) رقم (٦٣٢١). وبدون ذكر: الصَّلَاةُ عَلَيْهِ؛ في (كتاب الحدود) رقم (٦٣٢١)، وفي (كتاب الطلاق) رقم (٤٨٦٥).

(٥) رواه الترمذي في (كتاب الحدود) في (باب ما جاء في درء الحدِّ ...) رقم (١٣٤٩)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. والتَّسَائِي فِي (كتاب الجنائز) (باب ترك الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْجُومِ) رقم (١٩٣٠). وأبو داود في (كتاب الحدود) في (باب رجم ماعز بن مالك) رقم (٣٨٣٨). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٣٩٣٨).

(٦) في «نصب الرأية» (١: ٤١٢-٤١٣)، و«البنية» (٢: ٢٢٩).

وثانيها: أننا لو سلمنا صحة هذه الزيادة، فهي ليست صريحة في الجهر بها؛ لأنه قال: «اقرأ بسم الله»^(١)، وذلك أعم من قراءتها سراً أو جهرًا، وإنما هو حجة على من لا يرى قراءتها مطلقاً، ولو أخذ الجهر من هذا الإطلاق لأخذ منه أنها ليست من أم القرآن؛ لأنه عطف أم القرآن بسم على البسملة، والعطف بإطلاقه يقتضي المغايرة وهو خلاف مذهب الخصم^(٢).

وثالثها: إنه يجوز أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه قد أخبر نعيم المجر بأنه قرأها سراً، ويجوز أن يكون سمعها منه مخافتة^(٣)؛ لقربه منه كما روي من أنواع الاستفتاح وألفاظ الذكر في القيام والقعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يكن سماع الصحابة ذلك منه دليلاً على الجهر به.

ورابعها: أنه قد روى مسلم في «صحيحه»: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»^(٤).

قال الطحاوي: فيه دليل على أن البسملة ليست من الفاتحة، ولو كانت منها لقرأها في الثانية، كما قرأ فاتحة الكتاب، والذين استحبوا

(١) سبق تخريجه (ص ١٢٨).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤١٣) بتصرف.

(٣) وقع في الأصل: «مخافتة»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤١٣).

(٤) رواه مسلم في (كتاب المساجد) (باب ما يقال بين تكبيرة ...) رقم (٩٤١).

الجهراً بها في الركعة الأولى استحَبُّوا ذلك في الثانية أيضاً؛ لكونها من أم القرآن عندهم. انتهى^(١).

فهذا الحديث يعارض حديث نُعَيْم المَجْمِر مع استقامة طريقته^(٢) وقوة صحته^(٣).

وخامسها: أننا لو سلمنا أن مراد نُعَيْم من قوله: فقرأ جهراً، فنقول: الثابت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الروايات الصحيحة الأسرارُ بها فعلية الاعتماد.

وقول أبي هريرة رضي الله عنه: إِنِّي لأشبهكم بصلاة رسول الله، إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها، وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه، بل يكفي في غالب الأقوال.

وذلك متحقق في التكبير وغيره مما هو ثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه بلا شبهة، أما التسمية ففي صحتها عنه نظر، فأی ضرورة داعية إلى صرف التشبيه إليها أيضاً، وكيف يُظنُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه يريد التشبيه في الجهر بالبسملة، وهو الراوي حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عدي نصفين...»^(٤) الحديث.

وهو ظاهرٌ في أن البسملة ليست من الفاتحة^(٥).

(١) من «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٠).

(٢) في الأصل: طريقة.

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤١٣-٤١٤) بتصرف.

(٤) سبق تخريجه (ص ٤٥).

(٥) في «نصب الراية» (١: ٤١٥) بتصرف.

وسادسها: إِنَّ الخلفاءَ الرَّاشدين وغيرهم من أئمة الصَّحابة، كانوا أعلم بصلاة رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم وأشدُّ تحريًّا لها من أبي هريرة رضي الله عنه، وهم كانوا لا يرون الجهر بالبسملة كما حكاها الترمذي وغيره، فالأخذُ بما ذهبوا إليه أولى وأحسن من الأخذُ بما ذهب إليه أبو هريرة رضي الله عنه بعد ثبوته عنه^(١).

وأما الجواب عن الحديث الثاني: فهو أنه قد رواه الدارقطني في «سننه»^(٢)، وابن عدي في «الكامل»^(٣)، فقالا فيه: «قرأ» عوض «جهر»، فلا حجة فيه على أن أبا أويس غير محتج به بما انفرد به، فكيف إذا انفرد بشيء، وخالفه فيه من هو أوثق منه، وهو كان مَنَّ وثقه جماعة، وأخرج من رواياته حديث: «قُسمت الصلاة» مسلم في «صحيحه»، لكنه قد ضعفه أحمد بن حنبل وأبو حاتم وابن معين ولم يسقط هذا الحديث لهذا، فإن مجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، بل لتفرده ومخالفته الثقات^(٤).

وعن الثالث: بأن إسناده ساقط، فإن خالد بن إلياس الراوي عن سعيد مَجْمَعٌ على ضعفه، قال البخاري عن الإمام أحمد: إنه منكَّر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وقال الحاكم: روى عن سعيد المقبري ومحمد بن

(١) في «نصب الراية» (١: ٤١٧).

(٢) (١: ٣٠٦).

(٣) في «الكامل» (٤: ١٨٢-١٨٤).

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤١٧). بتصرف.

المنكدر وهشام بن عروة أحاديث موضوعة، وتكلم الدارقطني في «العلل» على هذا الحديث، وصوب وقفه^(١).

وعن الرابع: إنه ليس فيه دلالة على الجهر، على أن الصواب فيه الوقف، قال الدارقطني في «علله»: هذا حديث يرويه نوح بن أبي بلال، واختلف عليه: فرواه عبد الحميد بن جعفر عنه مرفوعاً. ورواه أسامة بن زيد وأبو بكر الحنفي عنه موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، وهو الصواب^(٢).

فإن قلت: هذا وإن كان موقوفاً لكأنه في حكم المرفوع، إذ لا يقول الصحابي أن البسملة إحدى آيات الفاتحة إلا عن توقيف أو دليل قوي ظهر له.

قلت: يحتمل أن أبا هريرة رضي الله عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوم على قراءتها فظنّها من الفاتحة، ونحن لا ننكر أنّها من القرآن، ولكننا ننكر جزئيتها للفاتحة وغيرها من السور.

وأيضاً المحفوظ الثابت عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث عدم ذكر البسملة، كما رواه البخاري في «صحيحه» من حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عنه مرفوعاً: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ**»، هي أم القرآن، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم^(٣).

(١) في «نصب الراية» (١: ٤١٩).

(٢) انتهى من «العلل الدراقتني» (٨: ١٤٨).

(٣) سبق تخريجه (٤٣، ٥٧).

ورواه أبو داود، والترمذي وحسنه، مع أن عبد الحميد بن جعفر قد
تكلّم فيه وإن وثقه^(١) أكثر العلماء، والثقة أيضاً قد يغلط، والظاهر أنه
غلط في هذا الحديث.

وعن الخامس: بأنه لا عبرة لتصحيح الحاكم فإنه كثيراً ما يصحّح
ما ليس بصحيح، وقد تعقبه الذهبي بتصحيحه هذا الحديث، وقال: إنّه
خبرٌ واهٍ كأنه موضوع؛ لأن عبد الرحمن صاحب مناكير، ضعّفه ابن
معين، وسعيد: ضعيفٌ أو مجهول. انتهى^(٢).

ومثله طريق الدارقطني، فإن جابراً وعمرو^(٣) بن سمرّة الجعفيان
كلاهما ممّا لا يحتج به، وعمرو أضعف من جابر.

قال الحاكم: عمرو بن سمرّة يروي الموضوعات عن جابر وغيره،
وجابر وإن كان مجروحاً أيضاً، فليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة.

وقال ابن حبان: كان عمرو رافضياً يسبّ الصحابة، وكان يروي
الموضوعات عن الثقات، لا يحلّ كتب حديثه إلا على جهة التعجّب.

وقال الإمام أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتته
بشيء من رأيي إلا أتاني فيه بأثر.

وكذّبهُ أيضاً: ليث بن أبي سليم، وأيوب، وزائدة، وغيرهم.

وكذّب ابن معين: أسد بن زيد أيضاً، وتركه النسائي، وقال ابن
عدي: عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه، وقال ابن ماكولا: ضعّفوه.

(١) وقع في الأصل: «ثقة» والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٢٠).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤٢١).

(٣) في الأصل: «عمر»

وبالجملة: فروأته كلُّهم ضعفاء، فهل تُعتبر روايتهم مع هذا؟
وعن السَّادس: بأنَّ عيسى بن عبد الله هو والد أحمد بن عيسى،
مُتهم بالوضع، قال ابن حَبَّانَ والحاكم: روى عن آبائه أحاديثَ موضوعةٍ
لا يحلُّ الاحتجاجُ بها^(١).

وعن السَّابع: بأنَّه ليس بصحيحٍ ولا صريح.
أمَّا الثَّاني؛ فلأنَّه ليس فيه أنَّه في الصَّلَاة.
وأمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ عبد الله بن عمرو بن حَسَّان كان يَضَعُ الحديث،
كما قال عليُّ بنُ المديني^(٢). وقال عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أبي حاتم: سألتُ أبي
عنه، فقال: ليس بشيء كان يكذب. وقال ابنُ عَدِيٍّ: أحاديثُه مقلوبات،
وفي قول الحاكم: احتجَّ مسلمٌ بشريكٍ نَظَر، فإنَّه إنما روى له في
المتابعات لا^(٣) في الأصول^(٤).

وعن الثَّامن: بأنَّ أبا الصَّلْتِ المروِّيَّ متروكٌ، قال عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ
أبي حاتم: سألتُ أبي عنه، فقال: ليسَ عندي بصدوق.
وضَرَبَ أبو زرعة على حديثه، وقال: لا أحدثُ عنه ولا أرضاه.
وقال الدَّارِقُطْنِي: رافضي خبيثٌ، اتُّهم بوضع: «الإيمان إقرارٌ باللسانِ
وعملٌ بالأركان»^(٥).

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٢٢).

(٢) وهو علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدِي البصري، أبو الحسن، المشهور بابن المديني، قال ابن حجر: أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، (ت ٢٣٤هـ). ينظر: «العبر» (١: ٤١٨)، «التقريب» (ص ٣٤٢).

(٣) في الأصل: «إلا».

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤٢٢).

(٥) في المصدر السابق (١: ٤٢٢).

ومثله طريق البزار فإنه مُعلَّ بإسماعيل، قال البزار: إسماعيل لم يكن بالقوي^(١).

ورواه ابن عدي، وقال: حديث غير محفوظ، وأبو خالد مجهول.
ورواه العقيلي أيضاً وأعله بإسماعيل، وقال: حديث غير محفوظ،
ويرويه عن مجهول^(٢).

وعن التاسع: بأن الظاهر أن التفسير بقوله يعني يجهر بها ليس من
ابن عباس رضي الله عنه، إنما هو قول غيره من الرواة، والمنقول عن ابن عباس رضي الله عنه
مجرد القراءة، مع أنه أيضاً مُعلَّ بإسماعيل^(٣).

وعن العاشر: بأن سعيد بن خيثم تكلم فيه ابن عدي وغيره،
والحمل فيه على ابن أخيه أحمد بن رشد بن خيثم، فإنه مُتهم وله بواطيل
ذكرها الطبراني^(٤).

وعن الحادي عشر: بأن المُتهم به أحمد بن عيسى بن محمد أبو
طاهر الهاشمي كذبه الدارقطني، وعمر بن الحسن شيخ الدارقطني ضعفه
الدارقطني، وقال الخطيب: سألت الحسن بن محمد عنه فضعه، وتكلم
الدارقطني في جعفر بن محمد أيضاً، وقال: لا يُحتج به^(٥).

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٢٣).

(٢) في المصدر السابق (١: ٤٢٣-٤٢٤).

(٣) في المصدر السابق (١: ٤٢٤).

(٤) في المصدر السابق (١: ٤٢٥).

(٥) في المصدر السابق (١: ٤٢٥).

وفي «ميزان الاعتدال» للذهبي^(١): طاهر بن حماد بن عمرو النصيبي، عن مالك وغيره: ليس بثقة، ولا مأمون، فمن بلاياه: حدثنا العُمريُّ عن نافع عن ابن عمر قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَجَهَرُوا بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٢). انتهى^(٣).

قال الحافظ برهان الدين الحلبي^(٤) في «الكشف الحثيث»^(٥) عمَّن رمي^(٦) بوضع الحديث: «ظاهرُ قوله فَمَنْ بلاياه أن يكونَ مَنْ وضعه. انتهى»^(٧).

وعن الثاني عشر: بأنَّ عبادَةَ — بفتح العين — ابن زياد، قال أبو حاتم: كان من رؤساء الشيعة.

وقال الحافظ محمدُ النيسابوري: هو مُجمَعٌ على كذبه وشيخه أبو يونس

(١) وهو محمد بن أحمد بن عثمان التُّركُماني الأصل الدَّمَشَقِيُّ الذَّهَبِيُّ الشَّافِعِيُّ، أبو عبد الله، شمس الدين، له: «سير اعلام النبلاء»، و«العيبر»، «تاريخ الإسلام»، (٦٧٣-٧٤٨هـ—). ينظر: «الدر الكامنة» (٣: ٣٣٦-٣٣٨). «النجوم الزاهرة» (١٠: ١٨٢-١٨٣). «فوات الوفيات» (٣: ٣١٥-٣١٦).

(٢) سبق تخريجه (ص ١٢٣).

(٣) من «ميزان الاعتدال» (٣: ٤٧٥).

(٤) وهو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي الشافعي، المعروف بسبط ابن العجمي، أبو الوفاء، برهان الدين، له: «التلخيص لفهم قارئ الصحيح»، و«التبيين لأسماء المدلسين»، (٧٥٣-٨٤١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (١: ١٣٨-١٤٥). و«البدر الطالع» (١: ٢٨-٣٠).

(٥) في الأصل: «الحيث». وهو تحريف.

(٦) في الأصل: روي.

(٧) من «الكشف الحثيث» (ص ٢١٤).

ابن أبي يعقوب فيه مقال، فوثقهُ بعضهم، وروى له مسلم في «صحيحه»، وضعّفهُ التّسائيُّ وابن حَبَّان، وقال ابنُ حَبَّان: يروي من الثقات ما لا يشبه؛ فلا يجوز الاحتجاجُ بما انفردَ به، والصَّوابُ فيه الوقف. كما ذكرهُ البيهقيّ.

وعن الثالث عشر: بأنّه حديثٌ مُنكَرٌ بل موضوع، فإنَّ يعقوبَ ابنَ زياد، قال الزّيلعيّ: لم أر له ذكرًا في كتب الجرح والتعديل، فيحتملُ أن يكونَ هذا الحديثُ ممّا عملته يداه، وشيخهُ أحمدُ بنُ حمادٍ: ضعّفهُ الدّارقطنيّ.

والعجبُ من الدّارقطنيّ والخطيبِ وغيرهما من الحفاظ، عن سكوتهم عن مثلِ هذا الحديث. ولم يتعلّق في هذا الحديث ابنُ الجوزيّ إلا على فطر^(١) بن خليفة، وليس بصائب، فإنَّ فطرَ بن خليفة قد روى له البخاريّ، ووثقهُ أحمدُ ويحيى بنُ معين، وغيرهما. وعن الرَّابع عشر: بأنَّ الحَكَمَ بنَ عمرَ ليسَ بدرّيًّا، ولا في البدريّين أحدٌ اسمه هذا، بل لا يُعرفُ له صُحبةٌ، فإنَّ موسى بن حبيب الراوي عنه لم يلقَ صحابيًّا، بل هو مجهول، قال ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب «الجرح والتعديل»: الحَكَمُ بنُ عُمر: روى عن رسولِ الله أحاديثٌ منكّرة؛ لا يذكُرُ سَماعًا، ولا إلقاءً، روى عنه ابنُ أخيه موسى وهو ضعيفُ الحديث، سمعتُ أبي يذكُرُ ذلك^(٢).

(١) وقع في الأصل: «قطر»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٢٦).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣: ١٢٣).

وقال الدَّارَقُطْنِيّ: مُوسَى بن (أبي^(١) حبيب: ضعيفُ الحديث. وقد ذكر الطَّبْرَانِيّ في «معجمه الكبير»: الحَكَم، وروى له بضعة عشرَ حديثاً مُنْكَراً، كلّها من رواية موسى. وروى له ابنُ عديّ في «الكامل»: قريباً من عشرينَ حديثاً، ولم يذكرها فيها هذا الحديث.

والرَّأوي عن موسى يعني إبراهيم بن إسحاق الكوفي، قال الدَّارَقُطْنِيّ: متروكُ الحديث، وقال: الأزديّ: يتكلَّمون فيه، ويحتملُ أن يكونَ هذا الحديثُ من وضعه، فإنَّ الذين رَوَوْا نسخةَ موسى عن الحَكَم لم يذكروه فيها.

وإنَّما رواه الدَّارَقُطْنِيّ، ثمَّ الخطيب، ومن أوْهام الدَّارَقُطْنِيّ أنَّه قال: إبراهيم بن حبيب، وتبعه الخطيب. وزادَ وهماً ثانياً فقال: الضَّيِّي، وإنَّما هو الضَّيِّي^(٢) بالصادِ المهملةِ والتَّوْن. كذا قال الزَّيْلَعِيّ في «نصب الرِّاية»^(٣).

وعن الخامس عشر: إنَّه ليس بحجَّة لإثبات الجهر، على أنَّ قوله في الصَّلَاة من زياداتِ عمر بن هارون، وهو مجروحٌ تكلم فيه غير واحد. قال أحمد: لا أروي عنه شيئاً، وقال ابنُ معين: ليس بشيء، وكذَّبه ابنُ المبارك. وقد روى أصحابُ السُّنن من حديثِ يَعْلَى أنَّه سأل أمَّ سَلَمَةَ عن قراءةِ رسولِ الله ﷺ: «فإذا هي تَنَعَّتْ مُفسَّرةً حرفاً»^(٤).

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتها من «نصب الرِّاية» (١: ٤٢٧).

(٢) وقع في «نصب الرِّاية» (١: ٤٢٧): «الضَّيِّي».

(٣) (١: ٤٢٧)، و«البناءية» (١: ٢٣١).

(٤) رواه الترمذي في (كتاب فضائل القرآن) (باب ما جاء... رقم (٢٨٤٧)، قال: عن يَعْلَى بن مَمْلُك، أنَّه سأل أمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عن قراءةِ النَّبِيِّ ﷺ وصلاته، فقالت: «مَا لَكُمْ وصلاته، كان يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا صَلَّى، ثُمَّ يُصَلِّي قَدْرَ مَا نَامَ، ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا صَلَّى حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ تَنَعَّتْ قراءته، فإذا هي تَنَعَّتْ قِرَاءَةً مُفسَّرةً حرفاً حرفاً». وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب. ورواه النَّسَائِيّ في (كتاب الافتتاح) (ترزين القرآن بالصَّوْت) رقم (١٠١٢)، وأبو داود في (كتاب الصَّلَاة) (باب استحباب التَّرتيل في القراءة) رقم (١٢٥٤).

وروى الحاكم من حديث همام: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، عَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ: «كَانَتْ وَصَفَتْ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ، فَوَصَفَتْ بِسْمِ اللَّهِ حَرْفًا حَرْفًا قِرَاءَةً بَطِيئَةً»^(١)، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَيْسَ فِيهِ قَوْلُهُ: فِي الصَّلَاةِ.

وروى الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: من حديث حفص بن غياث: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ بِهِ، بِمِثْلِ^(٢) حَدِيثِ ابْنِ هَارُونَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ بَلْفَظِ السُّنَنِ، ثُمَّ قَالَ: فَقَدْ اخْتَلَفَ الَّذِينَ رَوَوْهُ فِي لَفْظِهِ، فَانْتَفَى أَنْ يَكُونَ حُجَّةً^(٣).

وعن السَّادِسَ عَشَرَ: بَأَنَّهُ يَعَارِضُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ»، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ»: عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسِرُّ بِسْمِ اللَّهِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٤)، وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «فِي الصَّلَاةِ»^(٥).

وَعَنِ السَّابِعِ عَشَرَ: بَأَنَّهُ حَدِيثٌ سَاقِطٌ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»: أَمَّا يَسْتَحْيِي الْحَاكِمُ، يوردُ فِي كِتَابِهِ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ، الْمَوْضُوعِ، فَلِإِنِّي أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَكَذِبٌ. انْتَهَى^(٦).

(١) في «المستدرک» (٣٥٦: ١) بلفظ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، يَقْطَعُهَا حَرْفًا حَرْفًا.

(٢) في الأصل: «بِمِثْلٍ».

(٣) انْتَهَى مِنْ «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١: ٢٠٠).

(٤) فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١: ٢٥٥). وَفِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٢٩).

(٥) فِي «صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ» (١: ٢٥٠).

(٦) فِي «الْبَيِّنَاتِ» (٢: ٢٣٢).

وقال ابن عبد الهادي: سقطَ منه «لا»، وسئل أبو حاتم عن محمد بن السريّ، فقال: لئن الحديث، مع أنّه اختلفَ عليه، فقليل: عنه، عن المُعْتَمِر، عن أبيه، عن أنس رضي الله عنه: «إنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُسرُّ بِبِسْمِ الله، وأبو بكرٍ وعُمَرُ»، هكذا أخرجه الطَّبْرَانِيُّ، وقيل عنه بهذا الإسناد، وفيه الجهر. وتوثيقُ الحاكم لا يعارضُ ما ثبتَ في «الصَّحِيح»، لما عُرِفَ من تساهله حتّى قيل: تصحيحه دون تصحيح التِّرْمِذِيِّ والدَّارَقُطْنِيِّ، بل تصحيحه كتّاحسين التِّرْمِذِيِّ، وأحياناً يكونُ أدون منه.

وأما ابنُ خزيمة وابنُ حبان: فتصحيحهما أرجحُ من تصحيح الحاكم بلا نزاع، فكيف تصحيح البخاريّ ومسلم، كيف وأصحابُ أنس رضي الله عنه الثَّقَات يرون عنه خلاف ذلك، حتّى أنَّ شعبة قال لقتادة: أنت سمعتَ هذا؟ أنساً يذكرُ ذلك! فقال: نعم، وأخبره ^(١) باللفظِ المنافي للجهر. وعن الثَّامِنَ عشر: مداره على عبدِ الله بن عثمان بن خيثم، وهو وإن كان من رجال مسلم لكنّه متكلّمٌ فيه. أسندَ ابن عديٍّ إلى ابن معين: إنَّ أحاديثه غيرُ قويّة، وقال النَّسَائِيُّ: لئن الحديث، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: ضعيف، وذكر ابنُ حَجَرٍ في «تهذيب التهذيب»: إنَّ النَّسَائِيَّ أخرج في كتاب الحج حديثاً من رواية ابنِ جريج عنه، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر رضي الله عنه، ثمَّ قال: ابنُ خيثم ليس بالقويّ، ولم يترك يحيى ولا عبد الرحمن حديثه، إلا أنَّ عليَّ ابن المدينيّ قال: ابنُ خيثمٍ منكر الحديث ^(٢).

(١) وقع في الأصل: «آخره»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٢٩).

(٢) انتهى من «تهذيب التهذيب» (٥: ٢٧٥).

وبالجملة؛ فهو مختلفٌ فيه، فلا يقبل ما تفرّد به، مع أنّه قد اضطربَ في إسناده ومتنه، وهو أيضاً من أسباب الضّعف.

أما الأول: فإنَّ ابنَ خيثم تارةً يرويه عن أبي بكر بن حفص، عن أنس رضي الله عنه، وهو الذي رجّحه البيهقيّ في كتاب «المعرفة»؛ لجلالة راويه، وهو ابنُ جريج. وتارةً يرويه عن إسماعيلَ بن عبيد بن رفاعه، عن أبيه، وهو الذي رجّحه الشافعيّ.

ورواه ابنُ خيثم أيضاً، عن إسماعيل بن عبيد، عن أبيه، عن جده، فزادَ ذكرَ الجدِّ، كما أخرجهُ الدارقطنيّ.

وأما الثاني: فتارةً يقول: «صلّى، فبدأ بسم الله لأُمّ القرآن، ولم يقرأها للسورة»، كما هو عند الحاكم. وتارةً يقول: «فلم يقرأ بسم الله حين افتتح القرآن»^(١)، كما هو عند الدارقطنيّ في رواية إسماعيل بن عيَّاش. وتارةً يقول: «فلم يقرأ بسم الله لأُمّ القرآن ولا السورة»^(٢)، كما هو عند الدارقطنيّ في رواية ابن جريج.

وأيضاً: كيف يروي أنس رضي الله عنه مثل هذا الحديث مُحتجاً به، وقد روى هو عن رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم وخلفائه أنّهم كانوا يسرّون، فهذا أيضاً ممّا يُوجبُ شذوذَ هذا الحديثِ. وأيضاً: كان أنس رضي الله عنه مُقيماً بالبصرة، ولم يذكر أحدًا أن أنساً رضي الله عنه كان قدّمَ مع معاوية إلى المدينة.

(١) في «سنن الدارقطنيّ» (١: ٣١١).

(٢) في «سنن الدارقطنيّ» (١: ٣١١).

وأيضاً: عملُ أهلِ المدينة على تركِ الجهر، ومنهم مَنْ لا يرى قراءتها أصلاً، قال عروة بن الزُّبَيْر أحدُ الفقهاء السبعة^(١): أدركتُ الأئمة ما يستفتحون إلا بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». رواه الطحاوي عنه في «شرح معاني الآثار»: ولا يُحفظ عن أحدٍ من أهلِ المدينة بإسناد صحيح الجهر بها، وهذا عملٌ يتوارثه آخروهم عن أولهم. فكيف يصحُّ أنَّهم أنكروا على معاوية تركَ الجهر.

وأيضاً: لو رجَعَ معاويةُ إلى الجهر كما نقلوه لكان ذا معروفاً من أمره عند أهلِ الشَّام الذين^(٢) صحبوه ولم ينقل عنهم ذلك، بل الشَّاميون كلُّهم خُلفاؤهم وعلمائهم كان مذهبهم تركِ الجهر، وما روي عن عمر بن عبد العزيز من الجهر بها، فباطلٌ لا أصلَ له.

وأيضاً: من المعلوم أنَّ معاويةً قد صَلَّى مع رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم، فلو كان سمعَ منه البسمةَ جهراً لما تركه حتَّى ينكر عليه رعيتهُ أنَّه لا يحسن^(٣) أن^(٤) يُصلي.

وعن التاسع عشر: إنَّه مخالفٌ للصَّحيح الثَّابت عن عمر رضي الله عنه أنَّه كان لا يجهرُ بها، كما تقدَّم في حديث أنس رضي الله عنه، وقد روى الطحاوي

(١) فقهاء المدينة السبعة هم: سعيد بن المسيَّب، وعروة بن الزُّبَيْر، والقاسم بن مُحمَّد بن أبي بكر، وأبو بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار. ينظر: «تقذيب الكمال» (٢٠: ١٨).

(٢) في الأصل: «الذي».

(٣) غير موجودة في الأصل.

(٤) في «النصب الراية» (١: ٤٣١-٤٣٢) بتصرف.

بإسناده عن أبي وائل، قال: كان عمر وعليّ لا يجهران بيسم الله الرحمن الرحيم^(١)، فإن ثبت هذا عن عمر رضي الله عنه، فيحمل على أنّه فعله مرةً للتعليم^(٢).

وهذا كما روي عنه أنّه كان يجهر بسبحانك اللهم وبحمدك بعد التكبير، أخرجه مسلم، ولم يكن جهره بها إلا للتعليم وإسماع المقتدين، كما رواه الطحاوي وغيره.

وعن العشرين: بأنّ في إسناده عثمان، أجمعوا على ترك الاحتجاج به، قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه، فقال: كذاب. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يحلُّ الاحتجاجُ به. وقال النسائي: متروك الحديث^(٣).

وعن الحادي والعشرين: إنّ عطاء بن أبي رباح لم يلقَ عليّاً رضي الله عنه، ولم يُصلِّ قطُّ خلفه، والحملُ فيه على ابنه يعقوب، فقد ضعّفه أحمدُ بن حنبل، وقال: مُنكر الحديث. وقال أبو زرعة وابن معين: ضعيف. وشيخُ الخطيب في هذه الرواية أبو الحسن بن أحمد بن أبي عليّ الأصبهاني، وكان يركّب الأسانيد^(٤).

وعن الثاني والعشرين: إنّ الحسن بن الحسين شيعيٌّ ضعيفٌ إن كان هو العربي، ومجهولٌ إن كان حسين بن الحسن الأشقر، انقلب اسمه.

(١) في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٣).

(٢) من «نصب الراية» (١: ٤٣٣-٤٣٤).

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤٣٤).

(٤) في المصدر السابق (١: ٤٣٤).

وكذلك إبراهيمُ أبي يحيى قد رُمي بالرفض والكذب. وكذلك صالحُ بن نبهان، قد تكلم فيه مالكٌ وغيره، وفي إدراكه الصَّلَاةُ خلفَ أبي قتادة نظر^(١).

وعن الثالث والعشرين: بأنَّ إسناده وإن كان صحيحاً لكنّه مَحْمُولٌ على الإعلام بأنَّ قراءتها سُنَّةٌ فإنَّ^(٢) الخلفاء الرَّاشدينَ كانوا يسرُّوا بها، فظنَّ كثيرٌ من النَّاسِ أنَّ قراءتها بدعة، فجهرُوا^(٣) بها ليعلموا النَّاسُ أنَّها سُنَّةٌ، لا أنَّه فعله دائماً.

وعن الرَّابع والعشرين: بما قال ابن عبد الهادي: إنَّه سقط منه «لا» كما رواه السَّاعدي^(٤) وغيره، عن ابن أخي ابن وهب، ويوضِّحه أنَّ مالكا روى^(٥) في «الموطَّأ»: عن حُمَيْدٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه، قال: «قُمْتُ وراءَ أبي بكرٍ وعمر وعثمان فكلُّهم كان لا يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ إِذَا افْتَتَحُوا الصَّلَاةَ»^(٦).

قال ابنُ عبد البرِّ في «شرحه»: هكذا رواه جماعةٌ موقوفاً، ورواه ابنُ أخي ابنُ وهب، عن مالكٍ وابنِ عُيَيْنَةَ، عن حُمَيْدٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعاً، فقال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كُلَّهُمْ كانوا...» الحديث. وهذا خطأٌ من ابنِ أخي ابنِ وهبٍ في رفعه ذلك عن عمِّه، عن مالك، فصار هذا الذي رواه الخطيبُ خطأً على خطأ، والصَّوابُ فيه عدمُ

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٣٤).

(٢) وقع في الأصل: «إن»، والتصويب عن «نصب الراية» (١: ٤٣٥).

(٣) في الأصل: «فجهر».

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤٢٩): «الباغندي».

(٥) مكررة في «الأصل».

(٦) رواه مالك في (كتاب النداء للصلاة) (باب العمل في القراءة) رقم (١٦٤).

الرَّفْعِ وعدمُ الجهر، وذكرَ الخطيبُ وغيرُهُ لحديث أنسٍ رضي الله عنه طرقاً آخر أيضاً، إلاَّ أنَّه ليس فيها قوله: «في الصَّلَاة»، فلا حُجَّةَ فيه^(١).

وعن الخامس والعشرين: بأنَّ عمر بن حفص، قال ابن الجوزي في «التَّحْقِيقِ»: أجمعوا على تركِ حديثه^(٢). وروى له البيهقي حديثاً بهذا السَّنَد مرفوعاً: «البيت قِبْلَةٌ لأهل المسجد، والمسجد قِبْلَةٌ لأهل الحرم، والحرم قِبْلَةٌ لأهل الأرض»^(٣).

ثمَّ قال: تفرَّدَ به عمر بن حفص، وهو ضعيفٌ لا يحتجُّ به على أنَّه روى أمدُّ عن وكيع، عن سفيان، عن عبد الملك، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ رضي الله عنه أنه قال: «الجهر بيسم الله من قراءة الأعراب»، وكذلك رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(٤).

ويؤيِّدُهُ ما رُوِيَ بإسنادٍ ثابتٍ عن عكرمة تلميذ ابن عباسٍ رضي الله عنه أنَّه قال: «أنا أعرابيٌّ إن جهرتُ بيسم الله»^(٥). والظاهرُ أنَّه أخذه من شيخه، فهذا يخالفُ الروايةَ السابقة، عن ابن عباس.

وعن السَّادسِ والعشرين: بأنَّه حديثٌ ضعيفٌ، ضَعَّفَهُ البيهقي وغيره، وشَبَّهَهُ^(٦) الذهبيُّ بالموضوع.

(١) في «فتح المالك بتوب التمهيد» (٢: ٩٢-٩٣).

(٢) انتهى من «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١: ٣٥٥).

(٣) في «سنن البيهقي الكبير» (٢: ٩).

(٤) (١: ٢٠٤).

(٥) «نصب الراية» (١: ٤٢٤-٤٢٥).

(٦) وقع في الأصل: «شبهة» وهي تصحيف؛ لأن عبارة الذهبي في «نصب الراية» (١: ٤٣١): كأنه الموضوع.

وعن السَّابِعَ والعشرين: بَأَنَّهُ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ صَاحِبَ الْمَنَاقِبِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»^(١). فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ وَالْآثَارُ وَأَمْثَالُهَا كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ مِنْ حَيْثُ السَّنَدِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَعَارِضَ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي السَّرِّ مَعَ قُوَّتِهَا.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَازِمِيُّ الْهَمْدَانِيُّ^(٢) فِي كِتَابِ «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ»: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْبَسْمَلَةِ، هَلْ يَجْهَرُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ أَمْ لَا؟

فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى الْجَهْرِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُمَرَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُوسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ.

وِخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالُوا: يُسَرُّ بِهَا، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَعُثْمَانَ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَعُمَارَ بْنَ يَاسِرٍ وَالْحَكَمَ وَحَمَّادًا، وَبِهِ قَالَ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَقْرَأُهَا سِرًّا وَلَا جَهْرًا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ. اسْتَدْلَّ الْقَائِلُونَ بِالْإِخْفَاءِ بِالْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَأَكْثَرُهَا نَصُوصٌ لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَهِيَ وَإِنْ عَارِضُهَا أَحَادِيثُ الْجَهْرِ، فَأَحَادِيثُ السَّرِّ أَوْلَى لِأَمْرَيْنِ:

(١) «الميزان» (٢: ٢٢٦).

(٢) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عُثْمَانَ الْحَازِمِيُّ الْهَمْدَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو بَكْرٍ زَيْنُ الدِّينِ، لَهُ: «الاعتبار في بيان الاسخ والمنسوخ»، و«شروط الأئمة الخمسة»، و«المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن والبلدان»، (٥٤٩-٥٨٤هـ). ينظر: «مراة الجنان» (٣: ٤٢٩)، «تهذيب الأسماء» (٢: ١٩٢).

أحدهما: صحّة سندها، ولا خفاء أنّ أحاديث الجهر لا توازيها في الصحّة.

والثاني: إنّها وإن صحّت فهي منسوخة بما رويناه عن سعيد بن جبير، وهو مرسل، يتقوى بفعل الخلفاء.

وأما من ذهب إلى الجهر، فلا سبيل إلى الإنكار عليهم^(١)، وروايات الجانبيين في كتب السنن والمسانيد، ثمّ يشهد بصحّة الجهر آثار الصحابة ومن بعدهم.

وحديث سعيد بن جبير مرسل لا يقوم به حجة.

وطريق الإنصاف أن يقال: ادّعاء النسخ في كلا المذهبين متعذر؛ لأنّ من شرط النسخ أن تكون له مزيّة على المنسوخ من حيث الثبوت والصحّة، وقد فقدانها هاهنا غير أنّ هاهنا شيئاً، وهو أنّ أحاديث الجهر وإن كانت مأثورة عن جماعة من الصحابة، إلا أنّ أكثرها لا يسلم من شوائب الجرح.

والاعتماد في هذا الباب على رواية أنس بن مالك رضي الله عنه؛ لأنّها أصحّ وأشهر، وقد اختلفت^(٢) الروايات عنه^(٣) وكلّها صحيحة مخرّجة في كتب الأئمة، وغير مستبعد وقوع الاختلاف في مثل ذلك.

وكم شخص يتغافل عن أمر هو من لوازمه، ويتنبّه لأمر ليس من لوازمه.

(١) في الأصل: «عليها».

(٢) في الأصل: «اختلف».

(٣) في الأصل: «عنها».

ومن أعجب ما اتَّفَقَ لي أنَّي دخلتُ جامعاً في بعض البلادِ لقراءةِ شيءٍ في الحديث، فحضرَ إليَّ جماعةٌ من أهلِ العلم، وهم من المواظبين على الجماعةِ في الجامع، وكان إمامُهم صَيِّتاً يعلأ الجامع صوته، فسألتهم عنه: هل يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ أو يُخْفِيها؟

فاختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: يَجْهَرُ، وقال بعضهم: لا، وتوقَّفَ آخرون.

والحقُّ أنَّ كُلَّ مَنْ ذهبَ إلى أيِّ هذه الروايات فهو مُتَمَسِّكٌ بالسُّنَّة. انتهى كلامه^(١).

وقال الشيخ أبو أَمَامَةَ ابنُ النَّقَّاش: الذي يرومُ تحقيقَ هذه المسألة ينبغي أن يعلمَ أنَّ هذه المسألة بعلمِ القراءات أَمَسٌّ من علمِ الأحاديث، فإنَّ من القراء الذين صَحَّتْ قراءتُهم، وتواترت عن رسول الله ﷺ؛ منهم: مَنْ كان يقرأ بها آية من الفاتحة، منهم: عاصم، وحَمْزَةُ، والكَسَائِيُّ، وابن كثير، وغيرهم من الصحابة والتابعين.

ومنهم: مَنْ لا يَعُدُّها آية كابن عامرٍ وأبي عمروٍ ونافعٍ في روايةٍ عنده.

وحُكِّمُ قراءتهما في الصَّلَاةِ حُكْمُ قراءتهما خارجها، فحينئذٍ الخلافُ فيها كالخلاف في حرفٍ من حروفِ القرآن، وكلا القولين صحيحٌ لا مطعنَ على مُثْبِتِهِ ولا على مُنْفِيهِ.

(١) من «نصب الراية» (١: ٤٣٧-٤٣٩) باختصار.

وليست هذه أولُ حرفٍ اختلف في إثباته وحذفه، وقلَّ سورةٌ في القرآن ليس فيها ذلك، وكلُّ هذا من نتيجة كون القرآن أنزلَ على سبعة أحرف.

ولا ريب في أن الواقعَ عن رسول الله ﷺ كلا الأمرين، فجهرَ وأسرَّ غير أن إسراره كان أكثر من جهره.

وقد صحَّ في الجهرِ أحاديث لا مطعن فيها لمنصفٍ، نحو ثلاثة أحاديث. كما أنه صحَّ في السرِّ أحاديث. ولا يلتفت لمن يقول: الواقع منه الجهرُ فقط. انتهى كلامه على ما أورده القسطلاني في «المواهب اللدنية»^(١).

قلت: هذا هو الحقُّ عندي أيضاً، فإن إنكارَ الجهرِ عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مطلقاً متعسراً بل مُتَعَذَّرٌ، ولو صحَّ إنكاره أو حملُه على تعليم المقتدين ونحو ذلك، فلا يتيسرُ مثله في الآثار المروية عن الصحابة والتابعين.

نعم؛ المعلوم من جمع الروايات أن السرَّ أكثرُ وقوعاً وأقوى عملاً؛ وهو لا يستلزم إنكارَ الجهرِ مطلقاً.

فالقولُ بأن السرَّ مكروه، والجهر مسنون، كما ذهب إليه الشافعية في غاية إفراط في حق الجهر، وتفريط في حق السر.

والقولُ بالعكس، كما ذهب إليه أكثر أصحابنا بالعكس، وخيرُ الأمور أوسطها، فاحفظه فإنه تحقيقٌ شريف قلَّ مَنْ تنبه عليه.

(١) «شرح المواهب اللدنية» (١٠: ٣٢٦-٣٣٨).

وبعد اللّيتيا والتي نقول: بقي الكلام على مذهبننا في هذا المقام من

وجوه:

الأول

إنّهم اختلفوا في أنّ البسملّة في الصلّاة ماذا ؟ هل هي سنّة؟ أم واجبة؟

فميلُ الحافظ النّسفيّ في كتبه^(١) وقاضي خان^(٢) وصاحب «الخلاصة»^(٣)، وصاحب «جامع الرموز»^(٤) وكثير من أصحابنا إلى أنّها سنّة مؤكّدة، وعدّها الشرّئبلائي أيضاً في «نور الإيضاح»^(٥) من السنن، فقال في «شرحه»^(٦): القولُ بوجوبها ضعيف، وإن صحّح؛ لعدم ثبوت المواظبة عليها. انتهى.

وفيه ما فيه؛ فإنّ المواظبة عليها معلومة من ضمّ بعض الأحاديث الواردة فيها إلى بعض، فالأصحّ ما مال إليه المحققون من وجوبها:

(١) مثل: «كنز الدقائق» (ص ١١).

(٢) ينظر: «فتاوى قاضي خان» (١: ١٦٢).

(٣) أي «خلاصة الفتاوى» لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاريّ، افتخار الدّين، قال: الكفوي: كان عدم النظر في زمانه، فريد أئمة الدهر شيخ الحنفية بما وراء النهر، من أعلام المجتهدين في المسائل. له: «النصاب»، و«حزنة الواقعات»، «خلاصة الفتاوى»، (١ أو ٤٨٢ — ٥٤٢ هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ١٤٦). «الجواهر» (٢: ٢٧٦). «التاج» (ص ١٧٢).

(٤) ينظر: «جامع الرموز» (١: ٨٩).

(٥) «نور الإيضاح» (ص ١١٨).

(٦) أي «مراقي الفلاح» (١: ٢٦٢).

١. منهم: الزَّيْلَعِيُّ، كما يشهدُ به في (باب سجود السهو) من «شرح الكنز»: ومنها البسملة، فإذا تركها يجبُ سجودُ السَّهْوِ، وقيل: لا يجب، وقيل: إن تركها قبلَ الفاتحةِ يجب، وإن تركها بينَ الفاتحةِ والسُّورة لا يجب. انتهى^(١).

حيثُ قدَّم القولَ بالوجوب، ونقلَ ما سواه بما يدلُّ على الضَّعف.
٢. ومنهم: ابن وهبان^(٢)، حيث قال في منظومته:
وَلَوْ لَمْ يُسْمَلْ سَاهِيًا كُلُّ رَكْعَةٍ

فَيَسْجُدُ إِذْ بِإِيحَاهَا قَالَ الْأَكْثَرُ

٣. ومنهم: العلامةُ المقدِّسيُّ صحَّحه في «شرح النظم».

٤. ومنهم: الحلبيُّ حيثُ قال في «غنية المستملي» مشيراً إلى الوجوب:
هذا هو الأحوط، فإنَّ الأحاديثَ الصَّحيحة تدلُّ على مواظبته صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم. انتهى^(٣).

وتَّبِعَهُم الطَّحْطَاوِيُّ^(٤)، حيثُ قال في «حواشي مراقي الفلاح»، أقول: سجود السَّهْوِ بتركها هو الأحوطُ خُرُوجاً من الخلاف. انتهى^(٥).

(١) من «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (١: ١٩٤).

(٢) وهو عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الحارثي الدمشقي الحنفي، أمين الدين، له: «عقد القلائد في حل قيد الشرائد ونظم الفرائد» الشرح والنظم له، و«شرح درر البحار»، و«امثال الأمر في قراءة أبي عمرو»، (قبل ٧٣٠ - ٧٦٨). ينظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٤٢٣ - ٤٢٤)، «الكشف» (٢: ١٨٦٥)، «الفوائد» (ص ١٩١).

(٣) من «غنية المستملي» (ص ٣٠٦).

(٤) في الأصل: الطحاوي، وهو تحريف.

(٥) من «حواشي المراقي» (ص ٢٦٠).

وفي «معراج الدراية»^(١): روي عن المعلّى عن الإمام وجوبها، وهو قولهما، وفي رواية الحسن^(٢) عليه السلام: «إنّها لا تجب إلّا عند الافتتاح، والصّحيح أنّها تجب في كلّ ركعة حتّى لو سهى عنها قبل الفاتحة يلزمه السّهو. انتهى.

وفي «التّهر الفائق»: في إيجاب السّهو بتركها منافاة لما مرّ من أنّه لا يجب بترك أقلّ الفاتحة، فتدبرّه. انتهى.

قلت: ما مرّ هو قوله، قالوا: لو ترك أكثرها سجدة للسّهو لا إن ترك أقلّها، ولم أر لهم ما إذا ترك النّصف. انتهى.

وهو قول مرجوح، والحقّ أنّ كلّ آية من الفاتحة واجبة على حدة، فيجب سجود السّهو بترك آية منها أيضاً، كما حقّقه أخوه وأستاذه في «البحر»^(٣)، فتدبرّه.

الْثَانِي

اختلفوا في أنّه هل يأتي بها المصلّي عند ابتداء السّورة أم لا؟

(١) «معراج الدراية إلى شرح الهداية» لمحمد بن محمد بن أحمد السنجاري، المعروف بالبخاري الكاكي، قوام الدين، وله: «عيون المذهب» قال اللكنوي: وهو مختصر نافع، (ت ٧٤٩هـ). ينظر: «الجواهر» (٤: ٢٩٤-٢٩٥). «الفوائد» (ص ٣٠٦).

(٢) وهو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي، صاحب الإمام، قال الذهبي: قاضي الكوفة، وكان رأساً في الفقه. له: «المقالات»، و«الجرد»، (ت ٢٠٤هـ). ينظر: «الجواهر» (٢: ٥٦-٥٧). «العبر» (١: ٣٤٥). «طبقات طاشكيري» (ص ١٨-١٩).

(٣) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (١: ١٠١).

فالمروئي عن أبي حنيفة أنه لا يأتي بها لا في الصلوة الجهرية؛ ولا في السرية، وكذا عند أبي يوسف؛ لما تقدّم أنّها ليست بأية من أوّل السور. والإتيان بها في أوّل كلّ ركعة؛ لما تقدّم من الأحاديث الدالة على أنّه عليه الصلوة والسلام وخلفائه أتوا بها سرّاً، ولم يرد شيء في الإتيان في ابتداء السورة.

وعند محمد يأتي بها في أوّل السورة أيضاً، لكن إذا خافت لا إذا جهر، لأنّ المشروع فيها السرّ، فلو أتى بها في الجهرية يلزم وجود سكتة في أثناء القراءة، كذا في «المنية»^(١)، و«شرحها»^(٢).

وفي «الدخيرة»: ذكر الفقيه أبو جعفر^(٣) عن أبي حنيفة: أنّه إذا قرأها مع السورة فحسن، وروى عن محمد: أنّه لا يأتي بها بين السورة والفتحة في الجهرية. انتهى.

وفي «تنوير الأبصار»: سُمّي سرّاً في كلّ ركعة لا بين الفتحة والسورة. انتهى^(٤). وفي «شرح» لمصنّفه: هذا عندهم، وعند محمد يُسنّ

(١) «منية المصلي وغنية المبتدي» (ص ٨٧) لحمد بن محمد الكاشغري، سديد الدين، قال الإمام اللكنوي: وكتابه من الكتب المعتبرة المتداولة، (ت ٧٠٥ هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٨٨٦)، «تحفة الكملة» (ص ٦).

(٢) «غنية المستملي» (ص ٣٠٨)، و«حلي صغير» (ص ١٩٢).

(٣) وهو محمد بن عبد الله بن محمد البلخي الهندواني، أبو جعفر، نسبة إلى هندوان، حلة بيلخ، قال الكفوي: شيخ كبير، وإمام جليل القدر، كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع، ويقال له: أبا حنيفة الصغير لفقهه، حدث بيلخ وأفتى بالمشكلات وأوضح العضلات، (ت ٣٦٢ هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٣٢٨)، «الجواهر» (١: ١٩٢)، «الفوائد» (ص ٢٩٥).

(٤) من «تنوير الأبصار وجامع البحار» (ص ١٥).

إذا خافت، لا إن جهر وصحَّح في «البدائع»^(١) قولهما. والخلاف في الاستئذان، أمّا عدم الكراهة فمتفق عليه؛ ولهذا صرَّح في «الذخيرة» و«المجتبى»: بأن لو سُمِّي بين الفاتحة والسورة كان حسناً عند أبي حنيفة، سواء كانت تلك السورة مقروءة سرّاً أو جهرّاً، ورجَّحه ابنُ الهمام^(٢)، وتلميذه ابنُ أمير حاج الحلي؛ لشبهة الخلاف في كونها آية من كلِّ سورة، وإن كانت الشبهة في ذلك دون الشبهة الناشئة من الاختلاف في كونها آية من الفاتحة. انتهى^(٣).

وهكذا في «البحر»، وزاد فيه: وما في «القنية»^(٤) من أنّه يلزمه سجود السهو بتركها بين الفاتحة والسورة غريباً جداً. انتهى^(٥).

الْثَالِثُ

اختلفوا في أنّها هل تتكرّر؟

فروى الحسنُ عن أبي حنيفة: إنّ المصلّي يأتي بها في أوّل الصّلاة ثمّ لا يعيد.

(١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (١: ٢٠٤) لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، علاء

الدين، ملك العلماء، وله: «الكتاب الجليل»، و«السلطان المبين»، (ت ٥٨٧هـ). ينظر: «تاج

التراجم» (ص ٣٢٨). «طبقات الفقهاء» (ص ١٠١-١٠٢). «الفوائد» (ص ٩١).

(٢) ينظر: «فتح القدير» (١: ٢٥٥).

(٣) من «منح الغفار شرح تنوير الأبصار» للتمرتاشي (ق ١: ٦٤/أ).

(٤) «قنية النية» (ق ٣٢/أ).

(٥) من «البحر الرائق» (١: ٣٣٠).

وروى المَعْلَى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: إِنَّهُ يَأْتِي بِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ.

وروى ابن حازم نحوه عن مُحَمَّدٍ أَيْضاً وَهُوَ الْأَحْوَطُ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ التَّسْمِيَةَ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَمْ لَا وَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَانَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّسْمِيَةِ أَيْضاً. كَذَا فِي «الذَّخِيرَةِ».

وَفِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ»: هَذَا؛ أَيْ عَدَمُ الْإِتْيَانِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْهُ، وَرَوَايَةُ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ: إِنَّهُ يَأْتِي «بِهَا»^(١) وَهُوَ قَوْلُهُمَا؛ لِثَبُوتِ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ. وَمَقْتَضَى هَذَا سَنِّيَّتُهَا مَعَ السُّورَةِ؛ لِثَبُوتِ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا آيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ، كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ. انْتَهَى^(٢).

وَقَالَ الْحَلَبِيُّ فِي «الْعُنْيَةِ»: الْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ السُّورَةِ لَيْسَ كَالْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ، فَلَا يُؤْثِّرُ فِي ثَبُوتِ الْإِحْتِيَاظِ، كَتَأْثِيرِهِ. انْتَهَى^(٣).

وَفِي «الْقُنْيَةِ» بِرَمَزٍ مُحَسَّنٍ: الْأَحْسَنُ أَنْ يُسَمَّى فِي أَوَّلِ كُلِّ رَكْعَةٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا جَمِيعاً، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَحَسَبَ فَقَدْ غَلَطَ عَلَى أَصْحَابِنَا غَلْطاً فَاحْشِشاً، لَكِنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ، فَعِنْدَهُمَا وَرَوَايَةُ الْمَعْلَى عَنْهُ: إِنَّهُ تَجِبُ التَّسْمِيَةُ فِي الثَّانِيَةِ كَوُجُوبِهَا فِي الْأُولَى. وَفِي رَوَايَتِهِمَا وَرَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْهُ: إِنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ، وَإِنْ قَرَأَهَا فِي غَيْرِهَا فَحَسَنٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَجِبُ التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِ كُلِّ رَكْعَةٍ. انْتَهَى^(٤).

(١) ساقطة من الأصل، ومثبتة من «الفتح».

(٢) من «فتح القدير» (١: ٢٥٥).

(٣) من «العنية المستملية» (ص ٣٠٧).

(٤) من «قنية المنية» (ق ١٨/ب).

وهكذا في «البحر»^(١)، و«مختارات النوازل»، وغيرهما من الكتب المعتمدة.

وصرَّحَ في «المُضْمَرَات»^(٢)، و«النهر»: إِنَّ الْفَتْوَى عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْفَاتِحَةِ، حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا يَجِبُ سَجُودُ السَّهْوِ، وَعِنْدَ ابْتِدَاءِ السُّورَةِ حَسَنٌ، جَهْرِيَّةٌ كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ سِرِّيَّةً. وهكذا في «العتائية»، و«المحيط».

فروع:

محلُّ التَّسْمِيَةِ بَعْدَ التَّعَوُّذِ، فَلَوْ سَمِيَ قَبْلَ التَّعَوُّذِ أَعَادَ؛ لِعَدَمِ وَقْعِهَا فِي مَحَلِّهَا، وَلَوْ نَسِيَهَا حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ لَا يَسْمِي لِأَجْلِهَا؛ لِفَوَاتِ مَحَلِّهَا، كَذَا فِي «الْبَحْرِ»^(٣).

وَفِي «الْمُضْمَرَات»: الْمَسْبُوقُ إِذَا قَامَ إِلَى قَضَاءِ مَا سَبَقَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَكَذَا رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَتَعَوَّذُ وَيَأْتِي بِالتَّسْمِيَةِ، وَقَالَ ^(٤)أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ: وَبِهِ نَأْخُذُ. انْتَهَى.

(١) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠)

(٢) «جامع المُضْمَرَات والمَشْكَلَات شرح مختصر القُدُورِي» لِيُوسُفَ بْنِ عُمَرَ بْنِ يُوْسُفَ الصُّوْفِيِّ الكَادُورِيِّ الْبَزَّارِ الْحَنْفِيِّ، الْمَعْرُوفِ عِنْدَ التُّرْكِ: بَنْبِيرُهُ شَيْخُ عُمَرَ، قَالَ الْكَفْوِيُّ: شَيْخٌ كَبِيرٌ وَعَالِمٌ نَحْرِيرُ جَمْعِ عِلْمِي الْحَقِيقَةِ وَالشَّرِيعَةِ، (ت ٨٣٢هـ). يَنْظُرُ: «الْكَشَفُ» (٢: ١٦٣٢). «الْفَوَائِدُ» (ص ٣٨٠).

(٣) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠)

(٤) ساقطة من الأصل.

وفي «المُنية»: الإمام إذا جهرَ لا يأتي بها، وإذا خافتَ يأتي بها. انتهى^(١). وهذا بظاهره مُخالفٌ للعقلِ والنقل؛ ولذا نسبهُ صاحبُ «البحر»^(٢) إلى الخطأ الفاحش؛ لأنَّ وجوبَ التَّسمية مطلق، جهريةً كانت الصَّلَاةُ أو سرِّيةً.

وأولُّهُ الخَلْبِيُّ في «العُنية»: بأنَّ مراده أنَّه لا يأتي بها جهرًا في الجهرية، بل يأتي سرًّا، والتَّقيدُ بالإمام ليس باحترازي؛ لأنَّ المنفردَ كذلك^(٣).

وفي «البحر»^(٤)، وغيره: إنَّ مرادهم من قولهم في (باب صفة الصَّلَاة): وسَمَّى بعد التَّعوُّذ، وهو بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لا مطلقُ الذِّكْرِ حتَّى لو قرأ غيره من الأذكار لم يخرج من العهدة؛ لكونه المنقولُ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه.

وأما أنَّه هل يجوزُ قراءتها بالفارسية فهو على الخلافِ المعروفِ في جميع أذكار الصَّلَاة بين أبي حنيفة وصاحبيه.

فعندهُ يجوزُ جميعُ أذكار الصَّلَاة من التَّسبيح، والتَّهليل، والتَّعوُّذ، والتَّسمية، والتَّشهد وغيرها بالفارسية مع القدرة على العربية. وعندهما لا يجوزُ إلا للعاجزِ عن العربية. كما في «التَّاتَارُخَانِيَّة»^(٥)، وغيره.

(١) من «مُنية المصلِّي» (ص ٨٧).

(٢) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠).

(٣) انتهى من «عُنية المستملي» (ص ٣٠٨).

(٤) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠).

(٥) في الأصل: «التَّاتَارُخَانِيَّة»، وهي «الفتاوى التَّاتَارُخَانِيَّة» لعالم بن علاء الحَنَفِي الأندلسي، فريد الدين، صَنَّف «الفتاوى التَّاتَارُخَانِيَّة» في سنة (٧٧٧هـ)، بإشارة الحان الأعظم القهرمان المعظم تاتارخان، وسمَّاه باسمه، كما قال في بداية «التَّاتَارُخَانِيَّة» (ق ١/أ، ب) (ت ٧٨٦هـ). ينظر: «نزهة الخواطر» (٢: ٦٤-٦٥)، «الكشف» (١: ٢٦٨).

مسألة

لو قرأ في الصلوة: بسم الله الرحمن الرحيم فحسب، ولم يزد عليه لم تجز صلاته؛ لأنها وإن كانت آية من القرآن على المختار، وأدى ما تجوز به الصلوة آية، فينبغي أن تجوز بها.

لكن لما خالف مالك والأوزاعي ومن تبعهما في ذلك، وقعت الشبهة في قرآنتها، فحكمنا بعدم جوازها بها احتياطاً. كذا في «شرح المنار»^(١) لابن ملك، و«التلويح»^(٢)، وغيرها.

وفي «المجتبى»، و«المحيط»: الأصح أنها آية في حق حرمتها لا في حق جواز الصلوة بها، فإن فرض القراءة ثابت بيقين، فلا يسقط بما فيه شبهة. انتهى.

مسألة

قد صرحوا أن ختم القرآن بجميع أجزائه في التراويح مرة سنة مؤكدة، حتى لو ترك آية منه لم يخرج عن العهدة، وقد ثبت أن البسملة أيضاً آية منه على الأصح، فيستخرج منه أنه لو قرأ تمام القرآن في التراويح، ولم يقرأ البسملة في ابتداء سورة من السور سوى ما في سورة النمل لم يخرج عن عهدة السنة، ولو قرأها الإمام سراً خرج عن العهدة،

(١) «شرح المنار» (ص ٩).

(٢) «التلويح» (١: ٤٧).

لكن لم يخرج المقتدون عن العهدة، وبه أفتيت حين سئلت في سنة أربع وثمانين بعد الألف والمتين من الهجرة عن هذه المسألة.

وقد أفتى به أبي وأستاذي نور الله مرقده مرّات وكُرّات، وصرّح به في «قمر الأقيمار لنور الأنوار».

وفي «مسلم الثبوت» للفاضل محبّ الله البهاري^(١): البسمة من القرآن فتقرأ في الختم مرّة، وليست جزءاً من السّورة، وقيل: إنّها ليست جزءاً منه، وقيل: جزءٌ منها. انتهى.

قال عمّ جدّي، مولانا وليّ الله اللّكنويّ في «شرحه»: قوله فتقرأ في الختم مرّةً يعني أنّه تلزم قراءتها على مَنْ أراد ختم القرآن؛ لئلا يفوت منه شيء من القرآن، ويصحّ الختم على الكمال، وهذا كما إذا نذر أن يختم القرآن، فإنّ وفاء نذره إنّما يتحقّق بقراءة البسمة مرّةً واحدةً في أوّل أي سورة شاء. انتهى.

وقال في موضع آخر منه: مَنْ قال بكون البسمة جزءاً من القرآن من غير تعيين محلّ، أو بجزئيتها له في أوّل كلّ سورة، قال: بوجوب قراءتها فيما يختم فيه القرآن من الصّلاة كالترّوايح، إلا أن الجماعة الأولى تقول بوجوب قراءتها جهراً مرّةً. والثّانية تقول بوجوب قراءتها جهراً في أوّل كلّ سورة سوى البراءة، هذا عند الذّاهبين إلى مشروعية التّرويح. وأمّا مَنْ لم يقل بمشروعيتها فلا وجوب عندهم فيها أصلاً. انتهى.

(١) وهو محبّ الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي، وله: «المغالطة العامة الورود»،

(ت ١١١٩ هـ). ينظر: «معجم المؤلفين» (٣: ١٧).

قلتُ: قد جرت عادةُ حفاظِ زماننا أنَّهم يقرءون البسملة على رأسِ سورةِ الإخلاصِ يومَ الختمِ في التَّراويحِ، فيظنُّ منه العوامُّ كالأنعام أنَّه لو قرأها على رأسِ سورةٍ أخرى لم يجزه، وليس كذلك.

ولذلك تركتُ هذا الالتزام، فتارةً أقرأ على رأسِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١)، وتارةً على رأسِ سورةِ الفيل، وتارةً على رأسِ سورةِ البقرة، وتارةً على رأسِ غيرها، فإنَّ التزامَ أمرٍ لم يعهد في الشرع لزومه يجرُّ إلى مفساد، كما أنَّي تركتُ تكريرَ سورةِ الإخلاصِ في التَّراويحِ؛ لعدم كونه منقولاً من الصَّحابة ومن بعدهم فيما وقفنا عليه.

والفقهَاء وإن صرَّحوا بأنَّه يستحبُّ عند ختم القرآن، أن يقرأ الإخلاص ثلاثَ مرَّاتٍ؛ جبراً للنقصانِ، لكنَّهم نصَّوا على أنَّ هذا فيما إذا كان الختمُ خارجَ الصَّلَاةِ.

وأما إذا كان في الصَّلَاةِ فيكرهُ التَّكرير، وحفاظُ زماننا مصرُّونَ على هذا التَّكرير ظانِّين أنَّ التَّراويحَ تطوُّع، والتَّطَوُّعُ يجوزُ فيه تكريرُ سورةٍ واحدةٍ، ولا يعلمون أنَّ التَّراويحَ وإن كان من التَّطَوُّعات لكنه منقولٌ بهيئةٍ معهودَةٍ من السَّلف، ولم ينقل عنهم التَّكرير. وقد صرَّحَ بعضُ الفقهاء أنَّ للتَّراويحَ حكمُ الفرضِ لهذا. والله أعلم.

(١) من سورة الكوثر، آية (١).

مسألة

لا تُسنُّ البسْملةُ قبلَ دعاءِ القنوتِ في الوتر؛ لخلوِّ أكثرِ الأحاديثِ الواردةِ في دعاءِ الوترِ المرويةِ في الصَّحاحِ الستَّةِ وغيرها عن ذكرها، كيف لا؟ وهو دعاءٌ من الأدعية، وذكرٌ من الأذكار، والبسْملةُ غيرُ مسنونةٍ عند الذِّكر والدُّعاء.

نعم؛ عند ابن مسعودٍ رضي الله تعالى عنهما القنوتُ من القرآنِ وكان سورتين:

أحدهما: تُسمَّى سورة الخلع، وهي بسم الله الرحمن الرحيم، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَى قَوْلِهِ: مَنْ يَفْجُرْكَ.

والأخرى: سورة الحقد، وهي بسم الله الرحمن الرحيم، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ إِلَى مَلْحَقٍ. كما ذكره السيوطيُّ في «الدُّر المنثور»^(١).

لكن مذهبَ عامَّةِ العلماءِ خلافاً، فإنَّهم قالوا: هو من قبيل ما نسخَ رسمه من القرآن، وبقي حفظه على سبيلِ الذِّكر، كما ذكره أبو الحسن في كتاب «التَّاسِخِ والمنسوخ».

وروى ابنُ السَّنيِّ، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُصَنَّفِهِ»، موقوفاً على بعضِ الصَّحابة، أنَّه قرأ في الوتر مثل هذا.

قال العينيُّ في «البنية»: التَّسميةُ في القنوتِ على قولِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه أنَّهما سورتان من القرآنِ عنده.

(١) «الدُّر المنثور» (٨: ٦٩٥).

وأما على قول أبي بن كعب رضي الله عنه فإنَّهما ليستا من القرآن، وهو الصحيح، فلا حاجة إلى التسمية، وبه أخذ عامة العلماء، ولكن الاحتياط أن تجتنب^(١) الحائضُ والجنبُ والنفساءُ عن قراءته. انتهى^(٢).

مسألة

لا تسنُّ البسملةُ عند ابتداءِ التَّشهد؛ لعدم ورودها في أكثر الأحاديثِ المروية في ألفاظ التَّشهد؛ ولذلك لم يذكره أحدٌ من أصحابنا فيما علمناه، بل قال محمدٌ في «آثاره»: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال: كنتُ أقول بسم الله، فقال لي ابن مسعود: قُلِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الصَّلَوَاتُ... الخ.

قال محمدٌ: وبه نأخذ، لا نرى أن يُزاد في التَّشهد ولا يُنقص منه حرف، وهو قول أبي حنيفة. انتهى^(٣).

نعم؛ قد روى النسائيُّ من حديث أيمن^(٤)، عن أبي الزُّبير عن جابر، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...» الخ^(٥).

(١) في الأصل: «يجتنب».

(٢) من «الْبَيَّاتِ» (٢: ٥٠٨).

(٣) من «الْآثَارِ» (١: ٥٣).

(٤) في النَّسَائِيِّ: «هو ابن نابل»، قال ابن حَجَرٍ في «التَّقْرِيبِ» (ص ٥٦): أيمن بن نابل أبو عمران، ويقال أبو عَمْرٍو الحبشي المَكِّيّ نزير عسقلان، صدوق يهيم من الخامسة.

(٥) في «سنن النسائي» (١: ٣٧٩)، و«المستدرک» (١: ٣٩٩)، و«سنن البيهقي الكبير» (٢: ١٤١).

رواه الحاكم وصححه، لكن قد ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله النووي في «الخلاصة».

وفي «المقاصد الحسنة» للسخاوي: حديث «بسم الله في أول التشهد». رواه الدَّيْلَمِيُّ من حديث محمد عن ثابت بن زهري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «إنَّ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان يقولُ قبلَ أن يتشهد: بسم الله خيرُ الأسماء، وكان ابنُ عمرَ رضي الله عنهما يقولُه». وثابتُ بن زهري: ضعفه ابن عدي، وأوردَ هذا الحديثَ في ترجمته، وله طرق أخر عنه، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

وللنسائي وابن ماجه والطبراني والترمذي في «العلل» والحاكم، كلهم من حديث أيمن عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «كان رسولُ الله يُعلمنا التشهد: بسم الله وبالله، التَّحِيَّاتُ لله...»^(١) الخ. ورجاله ثقاتٌ إلا أنَّ أيمنَ أخطأ في إسناده، وخالفه الليث، وهو من أوثق النَّاسِ، فقال: عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبیر كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ويروي في البسمة في التشهد غير ذلك، ولكن قد صرحَ غيرُ واحد بعدم صحَّته، كما أوضحه شيخنا في «تخريج أحاديث الرافعي». انتهى^(٢).

وفي «تهذيب التهذيب»: أيمنُ بن نائل الحبشيُّ أبو عمران، وقيل: أبو عمر والمكيُّ نزيلُ عسقلان. قال ابنُ معين وابنُ عمَّار والحسنُ بن عليّ ابن نصرٍ والحاكمُ: ثقة. وقال النسائي: لا بأس به. قال الدارقطني: لا بأس به.

(١) سبق تخريجه (ص ١٧٩).

(٢) من «المقاصد الحسنة» (١: ٢٩٢).

قلت^(١): زاد في أول الحديث الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنه، في التشهد: «بسم الله وبالله». وقد رواه الليث وعمر بن الحارث وغيرهما عن أبي الزبير بدون هذا. قال النسائي بعد تخريجه: لا نعلم أحداً تابع أئمن على هذا وهو خطأ. وقال الترمذي: حديث أئمن غير محفوظ. انتهى ملخصاً^(٢).

وروى الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بسنده عن ابن جريج أنه قال لنافع: كيف كان ابن عمر رضي الله عنه يتشهد، فقال: كان يقول: بسم الله، التحيات لله، الصلوات لله، الزاكيات لله... الخ^(٣). ثم روى عن عائشة مثله.

ثم روى عن ابن مسعود رضي الله عنه: تشهدة الممول عند أصحابنا الحنفية. ثم روى: من طريق الليث عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاووس، عن ابن عباس: تشهدة الممول عند الشافعية، وفيه زيادة «المباركات».

ثم روى عن ابن عمر من طرق مرفوعاً، مثل: تشهد ابن مسعود من غير زيادة «بسم الله»، وقال: هذا الذي رويناه عنه، بخلاف ما رواه سالم ونافع عنه، وهذا أولى؛ لأنه حكاه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعن أبي بكر، وعلمه مجاهداً.

(١) القائل هو ابن حجر العسقلاني.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١: ٣٤٤)، رقم (٧٢٥). دار الفكر. ١٩٨٤ م.

(٣) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٦١).

فمحال أن يكون ابنُ عمرَ يدعُ ما أخذه عنه.

ثم روى من طريق أيمن المذكور: تشهد جابر رضي الله عنه ثم قال بعد كلامٍ طويلٍ محتجاً على قول الشافعية من أن الأخذ بتشهد ابن عباس أولى؛ لزيادة «المباركات فيه»: لو وجب الأخذ بما زاد لوجب أن يؤخذ بما زاد أيمن عن الليث عن الزبير؛ فإنه قد قال في التَّشهد: «باسم الله» أيضاً، ولو وجب الأخذ بما زاد أبو أسلم عن عبد الله بن الزبير؛ فإنه قال في التَّشهد أيضاً: «بِسْمِ اللَّهِ».

فلما كانت هذه الزيادة غير مقبولة، لم تقبل زيادة ابن الزبير في حديث ابن عباس أيضاً.

ولو ثبتت هذه الأحاديثُ كُلُّها بأسانيدِها لكان تشهد ابن مسعود أولها؛ لأن ما رواه كان قد وافقَ عليه كلُّ من رواه، زاد عليه ما ليس في تشهدِه، فكان ما أُجمِعَ عليه أولى.

ثم روى بإسناده عن ابن رافع، قال: سمع ابن مسعود رجلاً يقولُ في التَّشهد: بِسْمِ اللَّهِ التَّحِيَّاتِ، فقال له: أأأكل؟

فظهر من روايات الطحاوي وتصريحاته، أن روايات زيادة: بِسْمِ اللَّهِ في أول التَّشهد ليست بمقبولة، وهو مذهبنا بل مذهبُ عامةِ أهل العلم.

مسألة

يسنُّ لمن يريدُ قراءةَ القرآنِ خارجَ الصَّلَاةِ أن يبدأ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في ابتداءِ كلِّ سورةٍ إلا سورة براءة إذا وصلها بالأنفال اتفاقاً، وإن

ابتدأ بها بسمَل في ابتدائها أيضاً، وكذا إذا بدأ بآية منفردة، كما ذكره النَّووي في «التبيان».

وقال السيوطي في «الاتقان»: ليحافظ على قراءة البسملة أول كل سورة غير براءة؛ لأن أكثر العلماء على أنها آية، فإذا أحل بها كان ختمه ناقصاً، فإن قرأ من أثناء سورة استحبت له أيضاً، نص عليه الشافعي فيما نقله العبادي.

قال القراء: ويتأكد عند قراءة نحو: «إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ»^(١)، وآية: «وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ»^(٢)، في ذكر ذلك بعد الاستعاذة فقط من البشاعة وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان. انتهى^(٣).

وفي «المحيط» عن محمد بن مقاتل: في من أراد قراءة سورة أو آية فعليه أن يستعيز بالله من الشيطان، ويتبع ذلك: بسم الله، فإن استعاذ بسورة الأنفال وسمى، ومر في قراءته إلى سورة التوبة وقرأها، كفاه ما تقدم، ولا ينبغي له أن يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف. وإن اقتصر على ختم الأنفال، ثم أراد أن يتدئ سورة التوبة كان كإرادته ابتداء قراءته من الأنفال، فيستعيز ويسمي، وكذلك سائر السور. انتهى.

وقال الشاطبي^(٤) في «حرز الأمان»:

(١) من سورة فصلت، الآية (٤٧).

(٢) من سورة الأنعام، الآية (١٤١).

(٣) «الاتقان في علوم القرآن» (١: ٢٨١-٢٨٢).

(٤) وهو قاسم بن فيره بن خلف الرُعيني الشاطبي، أبو محمد، ولد بشاطبة في الأندلس، قال الذهبي: كان إماماً علامة محققاً ذكياً كثير الفنون، له القصيدتان اللتان قد سارت بهما الركبان. والقصيدتان هما: «الشاطبية» المسماة «حرز الأمان» ووجه التهامي في القراءات لل سبع، و«الديانة» التي ضمنها كتاب «التمهيد»، (٥٣٨-٥٩٠هـ). ينظر: «وفيات» (٤: ٧١). «العم» (٤: ٢٧٣).

وبسمل بين السورتين بسنة رجال فموها درية وتحملا
ومهما تصلها أو بدأت براءة لتزليها بالسيف لست مبسما
ولا بد منها في ابتدائك سورة سواها وفي الأجزاء خير من تلا
قال عليّ القاري^(١) في «شرحه»: دليل المسلمين رسم الصحابة إياها
في المصاحف، وما روي عن ابن عباس: «كان رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم إذا نزل بسم الله، علم أن تلك السورة قد انقضت»^(٢).
وبهذا أخذ المحققون من أصحابنا أن البسمة آية مستقلة لا من السور.
وفي رواية عن سعيد بن جبير، قال: «كان رسول الله عليه الصلاة
والسلام لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل عليه بسم الله»، ففيه دليل على
أنه قد تكرر إنزالها في أول كل سورة، فهذه السنة التي نموها.
ودليل التاركين ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: كنا نكتب
بسمك اللهم، فلما نزلت: «بسم الله مجراها ومرساها»^(٣)، كتبنا بسم
الله، فلما نزلت: «إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٤)،
كتبناها. وجه الدلالة: أن في الصدر الأول كان الوصل بين السورتين من
غير بسمة، فالجمع أن يسمل في الابتداء ويترك في حال الوصل.

(١) وهو علي بن سلطان محمد المروزي القاري الحنفي، أبو الحسن، نور الدين. له: «فتح باب العناية
بشرح النقاية»، و«مرفأة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، و«شرح مسند الإمام»، (٩٣٠-
١٠١٤هـ). ينظر: «الحلاصة الأثر» (٣: ١٨٥-١٨٦)، «الكواكب السائرة» (١: ٤٤٥-٤٤٦).

«الإمام عليّ القاري» (ص ٤٤).

(٢) مرّ تخريجها (ص ٢٢).

(٣) من سورة هود، الآية (٤١).

(٤) من سورة النمل، الآية (٣٠).

والحاصلُ أنَّ التَّارِكِينَ أَخَذُوا بِالْحَالِ الْأَوَّلِ، وَالْمُبْسِمِينَ بِالْأَخِيرِ
 الْمَعُولِ، وَلَا تَخْفَى قُوَّةُ دَلِيلِ الْمُبْسِمِ لَا سِيَّمَا مَعَ كِتَابَةِ الْبِسْمَلَةِ أَوَّلَ كُلِّ
 سُورَةٍ إِجْمَاعًا مِنَ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍ: فِي التَّسْمِيَةِ أَثَرٌ مَرْوِيٌّ
 مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: كُنَّا إِذَا فَتَحْنَا الْآيَةَ عَلَى مَشَائِخِنَا مِنْ
 بَعْضِ السُّورِ، ابْتَدَأْنَا بِبِسْمِ اللَّهِ. وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ حَمْزَةَ.
 وَحَاصِلُ الْمَرَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ: إِنَّ مِنَ الْقُرَّاءِ الْأَعْلَامِ مَنْ اخْتَارَ الْبِسْمَلَةَ
 فِي الْأَجْزَاءِ وَجَوَّزَ تَرْكَهَا، وَهَمَّ جُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ.
 وَمِنْهُمْ: مَنْ اخْتَارَ تَرْكَهَا، وَجَوَّزَ إِتْيَانَهَا، وَهَمَّ جُمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ.
 وَمِنْهُمْ: مَنْ اخْتَارَ التَّخْيِيرَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، كَأَبِي عَمْرٍو الدَّائِي،
 وَالشَّاطِطِيِّ. انْتَهَى كَلَامُهُ مَلَخَصًا، وَتَمَّ مَرَامُهُ مُلْتَقَطًا.

مَسْأَلَةٌ

تَحْرُمُ قِرَاءَةُ الْبِسْمَلَةِ لِلْجُنُبِ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى
 الْمَخْتَارِ إِلَّا أَنْ يَقْرَأَهَا عَلَى قَصْدِ الشُّكْرِ، أَوْ افْتِتَاحِ أَمْرٍ فَحِينَئِذٍ تَجُوزُ اتِّفَاقًا.
 كَذَا فِي «الْخُلَاصَةِ»، وَ«الْمُجْتَبَى»، وَ«الْحَيْطِ»، وَغَيْرِهَا.

وَفِي «التَّلْوِيحِ»: أَمَّا التَّسْمِيَةُ فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا
 ذَكَرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا تَوَاتَرَ بَعْضُ
 آيَةٍ مِنْ سُورَةِ النَّملِ، وَإِنْ قَوْلُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْقُرْآنِ بِلا شُبْهَةٍ احْتِرَازٌ عَنْهَا،
 إِلَّا أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا فِي أَوَائِلِ السُّورِ
 آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْزَلَتْ لِلْفَصْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا كُتِبَتْ فِي الْمَصَاحِفِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ.

وعدمُ جواز الصَّلَاةِ بِهَا إِنَّمَا لِلشُّبْهَةِ فِي كَوْنِهَا آيَةً، وجواز تلاوتها
لِلجُنُبِ وَالْحَائِضِ إِنَّمَا هُوَ بِقَصْدِ التَّيَكُّنِ وَالتَّيَمُّنِ، كَمَا إِذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ عَلَى سَبِيلِ الشُّكْرِ دُونَ التَّلَاوَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ هَلْ يَبْقَى فَرْقٌ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ؟
قُلْنَا: نَعَمْ؛ هِيَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ مِئَةٌ وَثَلَاثُ عَشْرَةَ آيَةً كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ
تَعَالَى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(١) عِدَّةُ آيَاتٍ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: آيَةٌ وَاحِدَةٌ أُنْزِلَتْ لِلْفَصْلِ، وَجَازَ تَكْرِيرُهَا فِي أَوَائِلِ
السُّورِ؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ كَذَلِكَ، بِخِلَافِ مَنْ أَخَذَ يُلْحَقُ بِالمُصْحَفِ آيَةً، مِثْلَ
أَنْ يَكْتُبَ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَإِنَّهُ يَعْدُ زَنْدِيقًا
أَوْ مَجْنُونًا. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي «شرح المنار» لابنِ مَلِكٍ وَغَيْرِهِ.

مَسْأَلَةٌ

مَنْ أَنْكَرَ كَوْنَ الْبِسْمَلَةِ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرَ
الْقُرْآنِ كَافِرًا؛ لَوْ قَوَّعَ الشُّبْهَةَ فِي قِرَائَتِهَا^(٢)، كَذَا فِي «التَّلْوِيحِ».
وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «تَحْرِيرِ الْأَصُولِ»: مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ تَنْتَفِي عَنْهُ الْقِرْآنِيَّةُ
غَيْرَ أَنَّ إِنْكَارَ الْقَطْعِيِّ إِنَّمَا يَكْفُرُ بِهِ إِذَا كَانَ ضَرْوْرِيًّا مِنْ ضَرْوْرِيَّاتِ
الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ نَظْرِيًّا فِي نَفْسِهِ كَحَشْرِ الْأَجْسَادِ فَلَا.

(١) مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «قِرَائَتِهِ».

وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي التَّكْفِيرِ كَوْنَهُ ضَرُورِيًّا، إِنَّمَا يَحْكُمُ بِالتَّكْفِيرِ فِي الْقَطْعِيِّ إِذَا لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ، بِحَيْثُ لَا تَبْقَى عِنْد مَنْ عَرَضَتْ لَهُ قَطْعِيًّا، كإِنْكَارِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ فَإِنَّهُ ضَرُورِيٌّ دِينِيٌّ وَلَمْ تَثْبُتْ فِيهِ شَبْهَةٌ؛ فَلِذَا لَمْ يَحْكَمْ كُلُّ مَنْ يَدَّعِي قُرْآنِيَّةَ الْبِسْمَلَةِ وَمَنْكَرِيَّهَا تَكْفِيرَ الْآخَرِ. فَقَدْ عَرَضَ فِيهَا شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ؛ لِعَدَمِ تَوَاتُرِ كَوْنِهَا فِي الْأَوَائِلِ قُرْآنًا.

وَأَمَّا كِتَابَتُهَا فِي الْقُرْآنِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِشَهْرَةِ الْإِسْتِنَانِ بِهَا فِي الشَّرْعِ، فَهَذَا الْوَجْهَ يَقْتَضِي بَأْنَ لَا تَكُونَ الْبِسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ وَلِذَا ذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَيْهِ وَنَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ، فَهَذِهِ شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ قَادَتِ الْمُنْكَرِينَ إِلَى الْإِنْكَارِ.

وَهَاهُنَا وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى كِتَابَتِهَا مَعَ أَمْرِهِمْ بِتَجْرِيدِ الْمُصْحَفِ عَنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ حَتَّى مَنَعُوا كِتَابَةَ: آمِينَ، وَلِذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى كَوْنِهَا قُرْآنًا.

وَأَمَّا الْإِسْتِنَانُ بِالِافْتِتَاحِ بِهَا لَا يُسَوِّغُ الْكِتَابَةَ؛ لِتَحْقِيقِهِ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ وَآمِينَ.

فَقَدْ وَجَدَ الْوُجْهَانِ فِي الطَّرْفَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ كُلُّ يَزْعُمُ وَجْهَهُ قَطْعِيًّا، وَهَذَا مَانِعٌ مِنَ التَّكْفِيرِ. انْتَهَى مُلْتَقَطًا^(١).

وَفِي «شَرْحِ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» لِعَلِيِّ الْقَارِي فِي «جَوَاهِرِ الْفَقْهِ»: مَنْ جَحَدَ الْقُرْآنَ أَيْ كُلَّهُ أَوْ سُورَةً مِنْهُ أَوْ آيَةً.

(١) من «التحرير في أصول الفقه» لابن الهمام (ص ٢٩٨).

قلت: وكذا كلمة أو قراءة متواترة، أو زعم أنها ليست من كلام الله كُفِرَ: يعني إذا كان كونه من القرآن مُجمَعاً عليه، مثل البسملة في سورة النمل، بخلاف البسملة في أوائل السور. انتهى^(١).

مسألة

قال عليُّ القاري في «شرح الفقه الأكبر» ذكرَ صاحب «التَّمَمَة»: إنَّ مَنْ قال موضع الأمرِ للشيءِ أو موضع الإجازة: بسم الله، مثل أن يقول له: أدخل، أو إصعد، أو أتقدم، أو أسير، فقال المستشار: بسم الله، يعني به آذنتك كفر، حيثُ وضعَ كلامَ الله موضعَ كلامه، وهذا تصويرُ موضع الإجازة.

وأما تصويرُ مسألة الأمر، فهو أن صاحبَ الطَّعام يقولُ لِمَنْ حضر: بسم الله.

وهذه المسألة كثيرة الوقوع في هذا الزَّمان، وتكفيهم حرج^(٢) في الأديان، والظَّاهر المتبادرُ من صنيعهم هذا أنَّهم يتأدَّبون مع المخاطب، حيث لا يشافهونه بالأمر، ويتباركون بهذه الكلمة مع احتمال تعلقه بالفعل المُقدَّر، أي كُلُّ باسم الله أو أُدخل باسم الله، على أن مُتعلِّق باسم الله في غالب الأحوال يكون محذوفاً من الأحوال، فلا يقال للمصنِّف أو

(١) من «شرح الفقه الأكبر» للقاري (ص ١٦٧).

(٢) وقع في الأصل: خرج، والمثبت من «شرح الفقه الأكبر».

القارئ إذا قال: باسم الله، إنَّه أراد وضع كلام الله موضع كلامه، بل يقال تقديره: أُصَنَّفُ، أو أقرأ، أو نحوه.

فالمقصود أنَّه لا ينبغي للمفتي أن يعتمد على ظاهر الثقل لا سيما وهو مجهول الأصل، وليس مستنداً إلى مَنْ يَتَعَيَّنُ علينا تقليده.

وأما ما نقله البرزاري^(١): عن مشايخ خوارزم من أن الكيال والمثان، يقول في العدد في مقام أن يقول واحد: بسم الله، ويضع مكان قوله واحد لا يريد به ابتداء العد، لأنَّه لو أراد به ابتداء العد، يقال: بسم الله واحد، لكنَّه لا يقول ذلك بل يقتصر على بسم الله يكفر.

ففيه المناقشة المذكورة هنالك، فإنَّه لا يبعد أنَّه أراد ابتداء العد، كما تدلُّ عليه البسملَةُ المتعلِّقة غالباً بأبتدئ، أو ابتدأت المقدرة، فحينئذٍ يستغني بهذا القدر عن قوله واحد، فتدبر. فإنَّه إيجاز في الكلام، وليس على صاحبه شيء من الملام.

ونظيره ما يقول بعضُ الجهلة عند استلام الحجر الأسود: اللهم صلي على نبيِّ قبلك، فإنَّه كفر بظاهره إلا أنَّهم يريدون^(٢) به^(٢) الالتفات في الكلام. انتهى كلامه، وتمَّ مرامه^(٣).

(١) وهو محمد بن محمد بن شهاب الكردي الريقي الخوارزمي الحنفي، المعروف بابن البرز، حافظ الدين، قال الكفوي: كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول، وحاز قصبات السبق في العلوم. من مؤلفاته: «الوجيز» المشهور بـ«الفتاوى البرزانية»، (ت ٨٢٧). ينظر: «تاج» (ص ٣٥٤)، «الفوائد» (ص ٣٠٩)، «الكشف» (١: ٢٤٢).

(٢) ساقطة من الأصل، ومثبتة من «شرح الفقه الأكبر».

(٣) أي القاري في «الفقه الأكبر» (ص ١٦٩-١٧٠).

قلت: جرى الله القاريَّ خيرَ الجزاء، حيث حقَّق ما هو المختار عند أرباب الاتقاء، وإن أتعجبُ من أرباب الفتاوي، كيف لا يحتاطونَ في أمر التَّكفير، مع قولهم: مَنْ كان في كلامه مئةٌ إلا واحد محملاً يوجب تكفيره لا يكفر، وقد التزم صاحب «البحر الرائق»^(١) أن لا يُفتي بشيء من ألفاظ التَّكفير المنقولة في الفتاوى، إلاَّ أنَّه خرجَ عن إلتزامه ونسي ما قدَّمت يدهُ في بعض المسائل؛ كمسألة تكفير الروافض، فإنَّه مالَ إلى تكفيرهم، بقولهم سبُّ الشَّيخينِ كفرٌ وأمثاله، ولم يفهم أنَّ هذه الأمور التي صدرت عنهم إنَّما هي لشبهةٍ عرضت لهم فتكون مانعة من التَّكفير. كما حقَّقه ابنُ الهمام في «تحرير الأصول»، وغيره.

وقد إلتزمتُ أنا بعون الله تعالى أن لا أفتي بشيء من ألفاظ التَّكفير المنقولة في الفتاوى في موضع من المواضع إن شاء الله تعالى، ولولا أنَّه يجوز حملُ كلامهم على التَّهديد والتَّشديد، وهو لكلامهم محملاً سديداً، لكانَ إطلاقُ الفقهاء عليهم غير سديد، فإنَّ الفقيهَ مَنْ يتدبَّرُ ويتفكَّرُ^(٢) لا مَنْ يمشي على الظَّاهر ولا يتدبَّر، ولنعمَ ما خطر بخاطري، الفتاوى كالصحاري تجمع الرُّطْبَ واليابسَ لا يأخذُ بكلِّ ما فيها إلا النَّاعس.

هذا وليكن هذا اختتامُ هذه الرِّسالة، وكان ذلك يومَ الخميسِ الثَّاني من صفر من سنَّة تسعٍ وثمانين بعد الألف والمئتين من هجرة رسولِ الثَّقَلينِ عليه وعلى آله صلاة ربِّ المشرقين حين إقامتي بالوطنِ حفظ عن شُرورِ

(١) «البحر الرائق» (٥: ١٣٦).

(٢) في الأصل: «يتكفر».

الزَّمن، وكان الشُّروع في تأليفها في سنَّة ستٍّ وثمانين حين إقامتي بحيدر
آباد من مملكة الدَّكن نَقَّاهَا اللهُ عن البدع والفتن، فوقعت وقائعُ منعتني
عن تمامها، وعاقَت عوائق، فوقعتُ الطُّفرةُ في اختتامها.
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلَاةُ على رسوله مُحَمَّدٍ
وآله أَجمعين^(١).

(١) خاتمة الطبع الهندية المتعمدة في إخراج الكتاب:

جاء فيها وصف للإمام المُكَنِّيِّ بالصفات الجميلة الجليلة، وعُدَّه من مجدِّدين الأمة المحمَّديَّة،
وتصوير للحالة التي اعترت النَّاس بوفاته، لذلك أوردتها على طولها:
نحمدك يا مَنْ أتقن حُكْمَهُ في السَّمَوَاتِ والأَرْضين، ودَبَّرَ أَمْرَهُ في كُلِّ آنٍ وَحِين، شَيْدَ أَرْكَانِ الدِّينِ
بجبلِ المتين، وسَدَّدَ بِنْيَانِ اليَقِينِ بِسَيِّدِ المرسلين، قَطَعَ أَهْلَ الكُفْرِ والإلحاد والطُّغْيَانِ بِأَرْسَالِ خُلَفَائِهِ
الرَّاشِدِينَ، وقَمَعَ فَصْلَ الجَوْرِ والاعتسافِ والكُفْرَانِ بِأَنْزَالِهِ وَرِثَانِهِ الْهَادِينَ، وَشَكَرَكَ عَلَى أَلَانِكَ الْعَامَّةِ،
وَنَذَرَكَ بِنِعْمَاتِكَ الثَّامَّةِ، وَنَسَأَلُكَ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَيَّ مَنْ لَوْلَاهُ لَمَّا تَحَلَّى الْإِنْسَانُ بِالْفَضَائِلِ، وَلَمَّا تَخَلَّى الْجَنَانُ
عَنِ الرُّذَائِلِ، حَبِيبَكَ وَرَسُولَكَ، سَيِّدُ الْأَشْرَافِ، وَسَدِّ الْأَحْنَافِ، الشَّافِعُ الْمَشْفُوعَ، الرَّافِعُ الْمَرْفُوعَ، مُحَمَّمَدُ
التَّيِّبُ الْأُمِّيُّ، وَعَلَى آلِهِ الْخَيْرِ الْوَاصِلِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْبَرَّةِ الْكَامِلِينَ.

وبعد؛ فيقولُ العبدُ المعتصمُ بحِجْلِ اللهِ الْبَارِي، مُحَمَّدُ يَوْسُفُ الْأَنْصَارِيِّ، صَانَهُ اللهُ عَنْ شُرُورِ الْعَادِي
فِي الْعَوَاقِبِ وَالْمُبَادِي: أَيُّهَا النَّاسُ تَبَيَّهُوا عَنِ الثُّومِ وَالنَّعَاسِ، وَخَرَجُوا عَنِ جَلَابِيبِ الْهَفَوَاتِ، وَانْسَلُّوا عَنِ
سَرَاوِيلِ الشُّهَوَاتِ، فَإِنَّمَا زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، لَغْوٌ وَهَوًى. وَمَنْ يَمُدَّهُ إِلَيْهَا فَقَدْ ضَلَّ وَغَوَى، وَأَنْتُمْ لِعِبَادَةِ
خَالِقِكُمْ مَخْلُقُونَ، وَلِطَاعَةِ رَازِقِكُمْ مَجْبُولُونَ، وَأَعْمَارُكُمْ التَّفِيسَةُ يَسِيرَةٌ، وَأَفْكَارُكُمْ الْخَسِيسَةُ كَثِيرَةٌ،
وَضَعْفُ الْإِسْلَامِ بِرَفْعِ مُؤَيَّدِيهِ سَارِي، وَحَذْفُ الْإِعْلَامِ بِدَفْعِ مُمَهِّدِيهِ طَارِي، أَوَّلًا تَرَوْنَ الْأَدْوَارَ السَّابِقَةَ،
وَهَذَا الدَّوْرَ، أَوَّلًا تَنْظُرُونَ الْأَطْوَارَ السَّالِفَةَ، وَهَذَا الطُّورَ، فَكَمْ مُجَدِّدِينَ عَلَى الْمَائَةِ الْمَاضِيَةِ، مَضَوْا، وَكَمْ
مُجَدِّدِينَ عَلَى الدَّوَرَاتِ الْخَالِيَةِ فَنَوا، وَإِنَّهُ لَا يَوْجِدُ مِنْهُمْ إِلَّا الْآثَارَ، وَلَا يُورِدُ عَنْهُمْ إِلَّا الْأَخْبَارَ.

وبالجملة إِنَّهُ اسْتَمَرَّ عَلَى إِزَالَتِهِمُ الدَّهْرَ، كإِقَالَةِ الْمَوْسَى الشَّعْرَ، حَتَّى جَاءَتْ نَوْبَةُ مُجَدِّدِ هَذِهِ الْمِئَةِ،
رَأْسَ أَجَلَةِ الْفِتَةِ، مَاحِي الْمُبْتَدَعَاتِ، نَاهِي الْمُسْتَنْكَرَاتِ، نَاشِرُ غَرْرِ الشَّرِيعَةِ السَّمْحَةِ لِلْمَعْمَاءِ، نَاشِرُ دُرَرِ
الطَّرِيقَةِ السَّهْلَةِ الْبَيضَاءِ، حَامِلُ عَرْشِ الْإِسْلَامِ، مَاسِكُ لَوَائِ الْأَعْلَامِ، كَشَّافُ حَقَائِقِ الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ،
حَلَالُ دَقَائِقِ الْمَطَاوِي لِلْعُقُولِ، بِجَمْعِ الْعَالَمِينَ الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى، مَنِيعُ الْفَهْمِينَ الْأَقْصَى، وَالْأَسْنَى الْخَافِظُ الْحَاجُّ
الْحَلِيُّ بِفَضْلِ النَّجَاحِ، عَمِّي وَأَسْتَاذِي قَامِعُ الْغِيِّ وَالْعِيِّ، مَوْلَانَا أَيْ الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْحَيِّ، بِحِثِّ مُلْكَتِ

الأكناف بصيت فضله وكماله، وطبعت الأطراف بنقش عدليه وجلاله، حتى ما بقي أحد في الأفطار إلا هو من أوار علمه العالي مقتبس، وما لقي واحد من الأخيار إلا هو عن أنار فهمه العالي مقتبس، واشتعلت سراج الأخبار بزيت فيضه، وأضاءت فجاج الأبرار بضوء ذاته.

ثم لما خرج إلى هذا المشغل من الكمال، وولج هذه المبلغ من الجلال مشى الدهر عليه مشى طريقته، ومضى العصر عليه، مضى وتيرته، فاخطفته اختطاف الباري للصيد، واختلعه اختلاف الماضي للتميد، فطارت الأفهام مناشير، أو صارت الأيام دياجير، أو أظلمت المطالب بعدما استنارت، وخفت المآرب بعدما لاحت، ومالت الفنون معاودة، وسالت العيون مبعادة، واحترقت النفوس اشتياقاً، واخترقت القلوب افتراقاً، ورأيت الكملة سكارى، ووجدت الطلبة حيارى، ونست العنادل ترتمها، ولفت الخفافل تبسهما، وبلغت الحسرة غايتها، ووصلت الحيرة غمايتها، وكملت الوحشة بين الأعيان، وركبت الدهشة بنوع الإنسان، ولسقت الأكباد والحناجر، ولصقت الأحفاد الزواجر، فلحقت كل المصيبة، ولزقت الفضيحة كل الفضيحة، ولحضت الآثار على القيامة، ودلت الأخبار على الندامة، ولكن لما كان الصبر أولى، والشكر أوفى، رجع الكل إلى الصبر، ورفع الجل إلى الشكر، فإلى الله المشتكى، وإليه المرجع والمآوى، ومنه سؤال إثابة الجنة، وإصاية المنة، بفضله القدم، وفيضه العميم، فإنه مجيب السائلين، ومُنِيب السالين.

وخلاصة المرام أن هؤلاء الأعلام لما فنوا من هذه الدار ومضوا عن هذا القرار، فبسمرة أيهم هتدون، وطينة أيهم تقتدون، ومن أيهم تستفسرون مآرب الهدى، وعن أيهم تسألون مطالب الثقى، كلابل تنهمكون في الغواية، وتنقطعون بالغواية إلا أن تعتصموا بباقيات الصالحة، وتتمسكوا بصداقهم الجارية، فها من جملتها هذه المجموعة للرسائل الثمانية: «التحقيق العجيب في التثويب»، و«إفادة الخير بسواك الغير»، و«تدوير الفلك في الجماعة بالجن والملك»، و«جمع الغرر في رد نثر الدرر»، و«حسرة العالم بوفاة مرجع العالم»، و«غاية المقال فيما يتعلق بالنعال مع تعليقها ظفر الأنفال»، و«وتخفة الأخيار في إحياء سئة سيد الأبرار مع تعليقها غبة الأنظار»، و«إحكام القنطرة في أحكام البسملة»، المنسوبة إلى مجدد هذه المئة المذكور حمده، والمذبور مدحه قدس سيرة، وفسر بره.

فصبروا الخيل لتحصيلها، وشحروا الذيل لتمثيلها لتفوزوا بالمراتب فوزاً عظيماً، وتخوضوا في المناصب خوضاً عميماً، فبذلك انطبعت بأمر المولوي محمد خادم حسين العظيم آبادي، أدامه الله ذو الأيسادي بكرمه الممادي، في المطبع المسمى بجشيمة فيض، بعهده الله عن الغيظ، الذي احتم به نادر حسين خان، سلمه الله الثمان. وكان ذلك في جمادى الأولى من السنة الخامسة بعد الألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والتحية. هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله، وأصحابه أجمعين.

المحتويات

١. الآيات القرآنية.
٢. الأحاديث النبوية.
٣. الآثار الموقوفة.
٤. أسماء الرواة.
٥. أسماء الأعلام.
٦. أسماء الكتب.
٧. مراجع التحقيق.
٨. الموضوعات.

١- الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦].....	١٨
﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].....	١٩
﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].....	٢٩
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].....	٥١، ٣٦، ٣٥
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧].....	٤١
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].....	١٧٧، ٤٣
﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١].....	٤٩
﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].....	٥٤
﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢].....	٥٨
﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].....	٩٤
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].....	١٠٢
﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠].....	١٤٢
﴿إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧].....	١٨٣
﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾ [الأنعام: ١٨٣].....	١٨٣
﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَفُرْسَاتَهَا﴾ [هود: ٤١].....	١٨٤
﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].....	١٨٤
﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن].....	١٨٦

٢. الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
أتيت رسول الله ﷺ وهو يتوضأ فسلمت عليه.....	٨٨
إذا أكل أحدكم فنسي أن يذكر الله على طعامه.....	١٠٤
إذا تطهر أحدكم وذكر اسم الله عليه.....	٩١
إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله.....	٥٩، ٥٦
إذا طهر أحدكم فليذكر اسم الله عليه.....	٧٥
إذا قرأ بسم الله هزئ منه المشركون.....	١٤٢
إذا قرأتم أم القرآن فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم.....	١٢٩
أغفل الناس آية من كتاب الله.....	٢٠
أقبل من نحو بئر حمل.....	٨٩
ألا أخبرك بآية لم تنزل على أحد بعد سليمان.....	٣٩
أمّني جبريل عند الكعبة.....	١٣٢
إن المعلم إذا قال للصبي قل بسم الله.....	١٦
إن النبي ﷺ جهر ببسم الله.....	١٢٩
إن النبي ﷺ كان يقرأ بسم الله.....	٤٢
إن النبي ﷺ مر على كتاب في الأرض.....	١٥
إن رجلاً مر على رسول الله ﷺ وهو يبول.....	٨٩
إن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان كلهم كانوا.....	١٦١
إن رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة بدأ ببسم الله.....	١١٤

- إن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بسم الله فعدها آية..... ١٣٣
 إن رسول الله ﷺ كان يجهر بسم الله في الفريضة..... ١٣٥
 إن رسول الله ﷺ كان يجهر في المكتوبات بسم الله..... ١٣٠
 إن رسول الله ﷺ كان يسر بسم الله..... ١٥٧، ١٥٦
 إن رسول الله ﷺ كان يقول قبل أن يتشهد..... ١٨٠
 إن رسول الله ﷺ لم يترك الجهر بسم حتى قبض..... ١٣٥
 أنزلت عليّ آية لم تنزل على أحد بعد سليمان..... ٢٠
 إنما رددت عليك خشيت أن تقول..... ٨٩
 إنه كان يخفي بسم الله..... ١٢٧
 إنه كان يسكت قبل القراءة..... ١١١
 إنه لم يمنعني أن أرد عليك..... ٥٩
 أول ما نزل جبريل على رسول الله ﷺ..... ٥١
 أول ما نزل من التوراة بسم الله..... ١٩
 بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل باب..... ١٩
 البيت قبله لأهل المسجد..... ١٦٢
 بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى..... ٤٣
 التحيات لله والصلوات..... ١٧٩
 التقى آدم وموسى..... ٦٤
 توضؤوا بسم الله..... ٧١
 جعلت الأرض مسجداً..... ١٤٥
 حديث المسيء صلاته..... ٩١، ٨١، ٧٤
 حديث بسم الله في أول التشهد..... ١٨١، ١٨٠
 الحمد لله هي أم القرآن وهي السبع المثاني..... ١٤٩
 الحمد لله هي فاتحة الكتاب..... ٥٥

- ستر ما بين أعين الجن ٥٥
- ستر ما بين أعين الجن وعورات أمي ٥٧
- صعد رسول الله ﷺ ذات يوم المنبر فحمد الله ٦٩
- صليت خلف رسول الله ﷺ ٣٣
- صليت خلف رسول الله ﷺ فحهر بسم الله في صلاة الليل ١٣٣
- صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ١٥٣، ١٣٤، ١٣٢
- صليت وراء رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر ١١٨، ١١٥، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧
- طلب بعض أصحاب رسول الله ﷺ وضوءاً ٧٠
- علمي جبريل الصلاة فقام فكبر ١٢٩
- فإذا هي تنعت مفسرة حرفاً ١٥٥
- قرأ رسول الله ﷺ بسم الله في الفاتحة في الصلاة ١١٤
- قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ١٤٧، ١٤٥، ٤٧، ٤٥
- كان إذا مسح طهوراً ذكر اسم الله عليه ٧١
- كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله ١٨٤، ٢٢
- كان جبريل إذا جأني بالوحي ٢١
- كان رسول الله ﷺ إذا بدأ الوضوء سمي ١٠٠، ٧١
- كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء ٥٨
- كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية ١٤٦
- كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة ٢٢
- كان رسول الله ﷺ يجهر بسم الله ١٤٢
- كان رسول الله ﷺ يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٠
- كان رسول الله ﷺ يجهر بسم الله في السورتين جميعاً ١٣٠
- كان رسول الله ﷺ يجهر بسم الله في المكتوبات ١٣٥
- كان رسول الله ﷺ يجهر في الصلاة بسم الله ١٣١

- كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ٦١
- كان رسول الله ﷺ يستفتح صلاته بالتكبير ١٢٤
- كان رسول الله ﷺ يفتح صلاته بيسم الله ١١٣
- كان رسول الله ﷺ يقرأ بسم الله في الصلاة ١١٣
- كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد ١٧٩
- كان رسول إذا صلى يقرأ بيسم الله في الصلاة ١٣١
- كان يقول بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث ٩٩، ٥٨
- كانت وصفت قراءة رسول الله ﷺ ١٥٦
- كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله ١٠١، ٩٠، ٨٣، ٣٧، ١٨
- كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ ٥٤
- كنت مع رسول الله ﷺ في المسجد إذ دخل رجل ٤٢
- لأعلمنكم آية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري ٢٠
- لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بآية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري .. ١١٤
- لا تحذفوا فإنه لا يصاد به صيد ١٢٢
- لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ٩٢، ٨٧، ٨٤، ٨١
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ٩٤
- لا صلاة لحائض إلا بخمار ٩٤
- لا صلاة لمن لا وضوء له ٦٨، ٦٢
- لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ... ١٠٠، ٩٤، ٨٧، ٨٤، ٨٣، ٨٠، ٧٢، ٦٧، ٦٥
- لما نزلت بسم الله ضجت جبال مكة ١٦
- لما نزلت بسم الله هرب الغنم إلى المشرق ٢٣
- ليس المؤمن من يبيت شعبان وجاره جائع ٧٢
- ليس المسكين من ترده اللقمة واللقمتان ٧٢
- ما أعظم آية في كتاب الله ٣٧

- ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله ﷺ ١٣٣
- ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه ٦٤
- ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة بيسم الله ١٢٦
- ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ٣٩، ٣٨
- ما من إمام يبيت ١٢٢
- مر رجل علي رسول الله ﷺ في سكة من سكك المدينة ٨٨، ٥٩
- من أراد أن ينجي الله من الزبانية التسعة عشر ١٧
- من ترك بسم الله قد ترك آية من كتاب الله ٤٢
- من توضأ وذكر اسم الله عليه ٧٤
- من رفع قرطاس من الأرض ١٥
- من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ٤٤
- من قرأ بسم الله كتب له بكل حرف ١٦
- من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ١٥
- هذه الحشوش محتضرة ٥٧
- يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله ١٠٠، ٩٧
- يا رسول الله أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ١١١



٣. الآثار الموقوفة

الأثر	الصفحة
أبو هريرة ؓ : إذا قرأتم أم القرآن فلا تدعوا بسم الله..... ٤١	
: إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل ٤٨	
: والذي نفسي بيده إني أشبهكم صلاة برسول الله ١١٢، ١٢٨، ١٤٧	
الأسود ؓ: صليت خلف عمر سبعين صلاة..... ٣٣	
أنس بن مالك ؓ: إنك لتسألني عن شيء لا أحفظه..... ١١٩	
: إنه قدم معاوية فضلى بهم..... ١٣٤	
: قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان..... ١٠٨	
: قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله ١٦١	
: كان أبو بكر وعمر وعثمان يستفتحون القراءة..... ٣٢	
ابن عباس ؓ: استرق الشيطان من الناس أعظم آية..... ٤١	
: الجهر بيسم الله من قراءة الأعراب ١٦٢	
: سئل عن قوله ولقد آتيناك سبعاً من المثاني..... ٤٠	
: قلت لعثمان بن عفان ما حملكم ٥٠	
: من ترك البسملة فكأنه ترك مئة وأربعة عشر آية..... ٣٤	
ابن عمر وعائشة ؓ: كان يقول التحيات لله ١٨١	
ابن مسعود ؓ: القنوت من القرآن وكان سورتين..... ١٧٨	
عبد الله بن مغفل ؓ: أي بني صليت مع رسول الله وأبي بكر وعمر... ١٢١	
علي بن أبي طالب ؓ: كان يقرأ بسم الله وكان يقول من تركها فقد نقص ٤١	
عمر بن الخطاب ؓ: إن عمر جهر بيسم الله ٣٣	

٤- أسماء الرواة

الراوي	الصفحة
أبو أمامة ابن النقاش ؓ ١٦٥	ابن عباس ؓ ١٦، ٢٠، ٢٢، ٢٣،
أبو جعفر ؓ ١٩	١١٣، ١٣١، ١٣٥، ١٤٢،
أبو سبرة ؓ ٦٩	١٥٢، ١٦٢، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤،
أبو سعيد الخدري ؓ ٦٧، ٥٤	ابن عمر ؓ ٢١، ٧٤، ٧٥، ٨٨،
أبو هريرة ؓ ١٨، ٤٢، ٤٤، ٤٧،	١١٤، ١٤٠، ١٥٣، ١٨٠، ١٨٢،
١٠١١، ٩٧، ٦٧، ٦٦، ٦٤، ٦٢، ٥٣	ابن مسعود ؓ ١٦، ١٧، ٢٣، ٣٩،
١٤٩، ١٤٨، ١٤٦، ١٤٦، ١٤٣، ٢٩	٧٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٧٩،
أبي بن كعب ؓ ١١١	بريدة ؓ ١٩، ٢٠، ٣٩، ١١٤،
أم سبرة ؓ ٧٠	جابر بن عبد الله ؓ ٨٩، ١٥٧،
أم سلمة ؓ ١٣٣، ١١٤، ٤٤، ٤٢،	١٧٩، ١٨٠، ١٨٢،
١٥٦، ١٥٥	الحكم بن عمر ؓ ١٣٣، ١٥٤،
أنس بن مالك ؓ ٤٤، ٤٢، ١٥	حمزة ؓ ١٦٥
١٠٨، ١٠٧، ٧١، ٧٠، ٥٨، ٥٧	رفاعة بن رافع ؓ ٧٤
١٠١٣، ١٢٣، ١١٨، ١١٥، ١١٢	سمرة ؓ ١١١
١٦، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٣٥، ٣٤	طلحة ؓ ٤٢
١٦٤، ١٦٢، ١	

علي بن أبي طالب ؑ ١١٣، ٥٧،

١٤٠، ١٣٥، ١٣٠

عمار ؑ ١٤٠، ١٣٥، ١٣٠

عمر بن عبد العزيز ؑ ١٥

مهاجر بن قنفذ ؑ ٨٨، ٥٩

النعمان بن بشير ؑ ١٣٢

عائشة ؑ ٧٢، ٧١، ٦١، ١٦،

١٨٠، ١٢٦، ١٢٤، ٨٢، ٧٦

عبد الله بن عمر بن العاص ؑ ١٩

عبد الله بن مغفل ؑ ١٢٠، ٣٢،

١٢٣، ١٢١



٥. أسماء الأعلام

أبو حنيفة ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠،	إبراهيم أبي يحيى ١٦١
٧٤، ١٢٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٠،	أبو الجوزاء ١٢٥، ١٢٥
١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٥،	أبو الحسن ١٧٨
أبو داود ١٥، ٢٢، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٨،	أبو السائب ٤٤
٤٩، ٥٤، ٥٩، ٦٢، ٨٣، ٨٨، ٩٠،	أبو السعود ٩٩
١٠٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٠،	أبو السلط الهروي ١٥١
أبو زرعة (٦٨)، ١١٣، ١٥١، ١٦٠،	أبو الشيخ (٥٠)
أبو زيد القيرواني ١٠٥	أبو بكر الرازي (٢٦)، ٣١، ١٢٦،
أبو عبيد (٢٢)، ٤١، ٤٤،	أبو بكر الزاهدي (٧٥)، ١٠١،
أبو عمرو ١٦٥، ١٨٥،	أبو بكر الصديق ١٦٣
أبو قتادة ١٦١	أبو بكر بن عمر ٨٩
أبو موسى ٧٠	أبو ثفال ثمامة بن حصين ٦٥، ٦٦،
أبو نعام الحنفى (١٢٠)، ١٢٣،	أبو جعفر الهندواني ١٧٠
أبو نعيم (١٥)، ١٦، ٣٩، ٦٩، ١٢٤،	أبو حاتم (٤٠)، ٦٨، ٦٩، ١١٣،
أبو هريرة ١٤٠	١٥٣، ١٥٧،
أبو يعلى (١٠٩)	أبو حازم بن دينار ٦٨
أبو يوسف ٧٤، ١٧٠، ١٧٢،	
أبي بن عباس ٦٩،	
أبي بن كعب ٣٧، ١٧٨،	

ابن أمير حاج ١٧١
 ابن الأنباري ٤٤، ٤٢
 ابن الجوزي ١٦٢، ١٥٤، ١١٥
 ابن الحاجب (٥٣)
 ابن السكيت (١٣)
 ابن السني (٥٧)، ١٧٨
 ابن الصلاح ٩٠
 ابن الضريس (٤١)
 ابن القطان (٦٥)، ٩٢
 ابن المبارك (٢٥)، ١٢٠
 ابن المنذر (١٧)، ٥٣، ٤٩، ٤٠
 ابن النقاش (٣٢)
 ابن الهمام (٢٦)، ٩٤، ٨٦، ٨٥، ٤٣
 ١٩٠، ١٨٦، ١٧١، ٩٥
 ابن جريج (٤٧)
 ابن جرير (١٧)، ٥١، ٤٤، ٤٠
 ٥٤، ٥٣
 ابن حازم محمد ١٧٢
 ابن حبان (٤٨)، ٦٦، ٥٩، ٥٤، ٥٠
 ١١٢، ٩٠، ٨٨، ٧٥، ٦٨، ٦٧
 ١٥٧، ١٥٤، ١٥١، ١٢٢، ١١٣
 ١٦٠
 ابن حجر العسقلاني ١٢٥

الأثرم ٦٧
 أحمد بن حنبل ٤٤، ٤١، ٣٩، ٢٥
 ٦٩، ٦٧، ٦٢، ٥٤، ٥٣، ٤٩، ٤٨
 ١١٨، ١١٥، ١٠٩، ٩٤، ٨٣، ٨٢
 ١٥٥، ١٥٤، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠
 أحمد بن رشد بن خيثم ١٥٢
 الأزدي ١٥٥
 إسحاق بن راهويه ٦٢، (٨٢)،
 ١٦٣، ١٣١، ١٢٠، ١٠٦
 أسد بن زيد ١٥٠
 الأعمش ٩١، ٧٦، ٧٥
 الأكمّل (٩٦)
 إلياس زاده (٧٩)
 الأوزاعي (٢٨)، ١٦٣، ١١٨، ٨٤
 أيمن بن نابل (١٧٩)
 ابن أبي الدنيا (٥٨)
 ابن أبي حاتم (١٨)، ١١٣، ٦٥، ٥٣
 ١٦٠، ١٥٤، ١٥١، ١٢٥
 ابن أبي داود ١٣٥
 ابن أبي شيبة (٣٢)، ١٢٧، ٤٩، ٤١
 ١٧٨
 ابن أبي فديك ٦٨
 ابن أبي مريم ٦٤
 ابن أبي يعقوب ١٥٣

ابن حجر الهيتمي (٣١)، ٥٦، ٣٢،

٥٩

ابن حزم (١٠٦)

ابن خزيمة (٤١)، ٧٠، ٤٢،

١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١٥٦، ١٥٧،

ابن دحية (١٣)، ١٣٩،

ابن دقيق العيد (٦٠)، ٦٣،

ابن سعد (٤١)

ابن عامر ١٦٥

ابن عباس: ١٦٣

ابن عبد البر (٤٥)، ١٢٠، ١٢١،

١٢٦، ١٦١،

ابن عبد الهادي (١١٩)، ١٤٠،

١٥٧، ١٦١،

ابن عدي ٤٦، ٨٢، ١١٣، ١٢٥،

١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥،

ابن عمر: ١٦٣

ابن فارس (١٢)

ابن كثير (٢٤)، ١٦٥،

ابن ماجه ٤٤، ٤٨، ٦٣، ٦٥، ٦٦،

٦٤، ٦٨، ٨٨، ٩٠، ١٢٠، ١٣٨،

١٨٠

ابن مردويه (٢٣)، ٤٠، ٤١، ٥٠،

٥٤، ٥٣

ابن مسعود ١٦٣

ابن ملك (٨٥)، ٨٦،

ابن نجيم (٩٣)

ابن وهبان (١٦٨)

الانقاني (٢٧)، ١٠٧،

الباقلاني (٥٢)

البخاري ٤٤، ٥١، ٥٤، ٦١، ٦٤،

٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٩٦، ١٢٥،

١٢٦، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٣،

١٤٥، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٧، ١٨٠،

بديل بن ميسرة ١٢٤

البرجندي (٧٩)

برهان الدين البخاري (١٠١)

برهان الدين الحلبي (١٥٣)

البرهان الكافي ٣٠

اليزار (٢٢)، ٦٦، ٧١، ٨٢، ٨٩،

١٣١، ١٥٢،

البزازي (١٨٩)

البعوي (٤٢)

البيضاوي (٢٨)، ٣٦،

البيهقي (٢٠)، ٢٢، ٢٣، ٤٠، ٤١،

٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥٤، ٦٥، ٧١، ٧٤،

٧٥، ٧٦، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١،

١٣٤، ١٣٩، ١٥٨، ١٦٢، ١٨٠،

حماد ١٦٣

خالد بن إلياس ١٤٨

الخطيب البغدادي (١٥)، ٢١، ١٩،

١٣٤، ١٣٢، ١٢٩، ١٢١، ٤٢

١٣٨، ١٣٦، ١٣٥

الدارقطني (١٩)، ٤٢، ٤٠، ٢١،

٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٤، ٦٣، ٤٧، ٤٤

١١٩، ١١٨، ١١٤، ١١٣، ٧٤

١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩

١٤٩، ١٤٨، ١٣٩، ١٣٥، ١٣٤

١٥٥، ١٥٤، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠

١٥٨، ١٥٧

الدارمي (٥٤)

الداروردي (٤٧)، ٨٣،

داود الظاهري ٢٧، ٢٥

الدبوسي (١٠١)

الدولابي (٧٠)

الديلمي (١٦)، ١٨٠،

الذهبي ١٥٦، (١٥٣)، ١٥٠، ٧٠،

١٦٣، ١٦٢

رباح بن عبد الرحمن ٦٧، ٦٦، ٦٥

ربيعة الرأي (٨٣)

انرهاوي (١٨)

الزرقاني (٢١)، ٢٧،

تاج الشريعة (٧٨)

الترمذي ٦٥، ٥٧، ٥١، ٤٩، ٤٨، ٤٤

١١٦، ١١٣، ١٠٤، ٩٢، ٦٧، ٦٦،

١٥٠، ١٤٨، ١٤٣، ١٣٨، ١٢٠،

١٨١، ١٨٠، ١٥٧

التفتازاني (٣١)

التمرناشي (٧٩)

الثعلبي (٢٣)، ٤٤، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩،

جابر الجعفي ١٥٠

الجزري (٤٩)

حارث بن محمد ٨٣

الحازمي ١٤٠

الحاكم (٢٢)، ٤٨، ٤٢، ٤٠، ٢٣،

٦٧، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦٠، ٥٩

١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١١٤، ١١٢

١٥٦، ١٥١، ١٥٠، ١٣٩، ١٣٣

١٨٠، ١٥٨، ١٥٧

الحداذي (١٠٤)

الحسن بن أحمد ١٦٣

الحسن بن الحسين ١٦٠

الحسن بن زياد (١٦٩)، ١٧١،

الحصكفي (٧٩)

الحكم ١٦٣

الخليفي (١٠٤)، ١٧٤، ١٧٢، ١٦٨،

الزخشي (٢٩)، ٣٤،
 الزهري (١٨)
 زيد بن الحباب ٦٩
 الساجي ٦٩
 الساعدي ١٦١
 السخاوي (٣٩)، ١٨٠،
 السرخسي (٢٥)
 سعيد بن المسيب ١٣٤
 سعيد بن جبير (٢٢)، ١٣١، ٤١،
 ١٨١، ١٨٠، ١٦٣، ١٤٢
 سعيد بن خيثمة ١٥٢
 سعيد بن زيد ١١٨
 سعيد بن عبد الرحمن بن أبزه ١٣٤
 سعيد بن منصور ٤١، (٥٨)
 سفيان الثوري ١٣٩، ١٢٠
 سفيان بن عيينة (٤٤)، ٤٧، ١٦١،
 السمديسي (٣٠)
 السهيلي (٢٧)،
 السيوطي (١٤)، ١٥، ١٦، ٣٢،
 ١٨٣، ١٧٨، ١١١
 الشاطبي ١٨٣
 الشافعي ٢٥، ٢٧، ٣٢، ١٠٦، ١٠٧،
 ١٨٣، ١٣٤، ١١٧، ١١٦
 الشبلي (٥٧)

الشرنبلالي (٥٥)، ٨٠، ١٠٠، ١٦٧،
 الشهاب الخفاجي (١٤)، ٢٨، ٣١،
 ٥٢
 صاحب بن عباد (ت ١٢)
 صالح بن نبهان ١٦١، ١٣٥
 صدر الشريعة (٧٨)
 الصفوري (٢٣)
 طاهر البخاري (١٦٧)
 طاهر بن حماد ١٥٣
 طاووس ١٦٣، ١٨٠، ١٨١
 الطبراني (٢٠)، ٢٢، ٢٣، ٤٠، ٦٢،
 ٦٩، ٩٧، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢، ١٤٢،
 ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٨٠،
 الطحاوي (٤٣)، ٥١، ٦٥، ٧٣، ٩٦،
 ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١٢٨،
 ١٤٦، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٨١،
 ١٨٢
 الطحطاوي (٥٦)، ١٠٥، ١٦٨،
 ظهير الدين (٧٨)
 عاصم (٢٤)، ١٦٥
 عالم بن علاء (١٧٤)
 عبادة بن زياد ١٥٣
 عباس الجشمي ٤٨
 عبد الحق الدهلوي (١١٦)

٢٠٨

عطاء ١٦٣
 عطاء بن أبي باح ١٦٠، ١٣٤
 العقيلي ١٥٢
 عكرمة ١٦٢
 علي ؓ ١٦٣، ١٦٠، ٩٠، ٨٧
 علي بن الجنيد ٦٨
 علي بن المديني (١٥١)، ١٥٧
 عمار ١٦٣
 عمر ابن نجيم (١٠٢)
 عمر بن الخطاب
 ١٦٣، ١٥٩، ٨٩، ٣٣
 عمر بن حفص ١٦٢
 عمرو بن سمرة ١٥٠
 العيني (٤٣)، ٤٧، ٦١، ٦٨، ٧٠، ٧٥
 ١٧٨، ٩٨، ٨٨، ٨٢، ٨١
 الغزالي (٥٢)
 فخر الدين الرازي (٣٥)
 الفريابي (١٢٦)
 القاري (١٨٦)، ١٨٧، ١٨٨
 قاضي خان (٩٨)، ١٦٧
 القدوري (٧٧)
 القسطلاني (٥٨)، ١٦٦
 القهستاني (٧٩)

عبد الحلیم اللكنوي (٨٥)، ١٧٦
 عبد الحميد بن جعفر ١٥٠
 عبد الحي ١١
 عبد الرزاق (١٧)، ١٢٧
 عبد الله الزيلعي (٢٦)، ٤٩، ٦٣،
 ٦٥، ٧١، ٧١، ١٠٦، ١١٤، ١١٥،
 ١١٧، ١١٩، ١٢٧، ١٤٠، ١٥٤
 ١٥٥
 عبد الله المزني ١٣٥
 عبد الله بن الزبير ١٦٣، ١٨٢
 عبد الله بن حكيم ٧٥
 عبد الله بن خيثمة ١٥٧، ١٥٨
 عبد الله بن زياد ٤٧
 عبد الله بن عمر بن حسان ١٥١
 عبد الله بن نافع ٦٨
 عبد الله بن يزيد ١٢١
 عبد المهيمن بن عباس ٦٨، ٦٩
 عبد بن حميد (١٧)
 العتاي ٩٧
 عتيق بن يعقوب الزبيدي ٦٩
 عثمان الزيلعي (٣٠)، ٩٩، ١٦٧
 عثمان بن عفان ٨٧، ٩٠
 عروة بن الزبير (١٥٩)
 العزيزي (١٩)

المعلى ١٧٢،٢٥
 معمر ٧١،٧٠
 المقدسي ١٦٨،٣٠
 ملا جيون (٨٦)
 ملا خسرو (٨٠)
 المنذري ٦٤،٦٢
 موسى بن أبي حبيب ١٥٥
 موسى بن الحكم ١٥٥
 نافع ١٦٥
 النحاس (٤٩)
 النخعي ١٢٧،١٠٧
 النسائي ٥٤،٥١،٤٩،٤٨،٤٦،٤٤
 ١،١١٥،١٠٩،٩٠،٧٠،٦٩،٦١
 ١٥،١٥٤،١٥٠،١٢٨،١٢٢،٢٠
 ١٨١،١٨٠،١٧٩،١٦٠،٧
 النسفي (٧٨)، ١٦٧، ٨١
 نعيم ١١٢
 نعيم المجر ١٤٦
 النووي (٦١)، ٧٢، ١٢٠، ١٨٠
 ١٨٣
 هرمز ١١٣
 هشام بن حكيم ٣٣
 هشام بن عروة ١٤٩

الكادوري (١٧٣)
 الكاساني ١٧١
 الكاشغري ١٧٠
 الكاكي ١٦٩
 الكرخي ٧٧، ٢٩
 الكسائي (٢٤)، ١٦٥
 اللثي (٨٤)
 مالك ٨٤، ٤٤، ٣٢، ٢٨، ٢٧، ٢٥
 ١، ١٦١، ١٤٣، ١١١، ١٠٧، ١٠٥
 ٦٣
 مجاهد ١٦٣
 محب الله البهاري (١٧٦)
 محمد النيسابوري ١٥٣
 محمد بن أبي بكر الرازي (٧٧)
 محمد بن إسحاق ٤٧
 محمد بن الحسن ١٢٧، ٧٤، ٢٥
 ١٧٩، ١٧٠
 محمد بن السري ١٥٧
 محمد بن القاسم (٣٠)
 محمد بن ثابت العبدي ٨٨، ٦١
 المزري (١١٤)، ٧٥
 مسلم ١٠٩، ٥٩، ٥٧، ٥١، ٤٤
 ١٤٨، ١٤٣، ١٣٠، ١٢٤، ١١٠
 ١٦٠، ١٥٧، ١٥٤

يحيى بن خلاد ٩٢

يحيى بن معين ٤٤، ٦١، ٦٩، ٧٥،

١١٤، ١١٥، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٠١

٦٠

يحيى بن هاشم ٧٦

يعقوب بن أبي سلمة ٦٢، ٦٣، ٦٤

يعقوب بن محمد الزهري ٦٨

الهمداني (١٦٣)

الواحدي (٢٣)

الوبري (٩٦)، ١٠١

وكيع (١٧)

ولي اللكنوي ١٧٦

ولي الله الدهلوي (٣٢)

الوليد بن مسلم ١١٨

اليافعي (٢٣)



٦. أسماء الكتب

البنية في شرح الهداية ٦١، ٤٧،	الآثار ١٧٩، ١٢٧
١٣٨، ١١٩، ١٠١، ٧٧، ٦٨، ٦٧	أحكام القرآن ١٢٦
١٧٨	أربعينية الرهاوي ١٨
التاتارخانية ١٧٤	إرشاد الساري ٥٨
تاريخ أصبهان ١٥	أصول الفقه للسرخسي ٢٥
البيان ١٨٣	أكام المرجان في أحكام الجان ٥٧
تبين الحقائق شرح الكنتز ١٦٨	الأم ١٣٤
التبين شرح المنتخب الحسامي ٢٧،	الإمام ٦٣، ٦٠
١٠٧، ٢٨	ابن أبي مليكة ١٥٦
التتمة ١٨٨	الاتقان ١٨٣
تحرير الأصول ١٩٠، ١٨٦، ٢٦	إصلاح المنطق ١٣
تحفة الملوك ٧٧	البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٩٣،
التحقيق ١٦٢	١٧٣، ١٧١، ١٦٩، ١٠٢، ٩٥
تخريج أحاديث الرافعي ١٨٠	١٩٠، ١٧٤
تدوين مذهب الناطق بالصواب عمر	البدائع ١٧١
ابن الخطاب ٣٢	
ترغيب الترغيب ٦٤	

حاشية الطحطاوي على المراقي ٥٦،

١٦٨، ١٠٥، ٩٩

حرز الأمان ١٨٣

حلية الأولياء ١٢٤، ١٠٩

حواشي الخفاجي على البيضاوي

٥٢، ٢٨

حواشي الكشف ٣١

الخلاصة ١٨٠، ١٦٧، ١٢٠، ٦١

١٨٥

الخلافيات للبيهقي ١٣٤

الذر المختار ١٠٥، ٧٩

الدر المنثور ١٧٨، ٥٨، ١٦، ١٥

الدر النظيم في خواص القرآن الكريم

٢٣

درر الحكماء شرح غرر الأحكام ٨٠

الذخيرة ١٧١، ١٧٠، ١٠٢، ١٠١

١٧٢

رمز الحقائق شرح كنز الدقائق ٣٠

السراج الوهاج شرح مختصر

القدوري ١٠٤

سنن أبي داود ٨٨

سنن البيهقي ١٣١، ١٢٩، ٢٢

التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله

في الجنة ١١١

تفسير ابن عينة ٤٤

تفسير الثعلبي ٣٩

تفسير الفخر الرازي ٣٥

التلويع على التوضيح ١٨٥، ١٧٥

١٨٦

التمهيد ١٢٦

تنوير الأبصار ١٧٠، ٧٩

التنوير لابن دحية ١٣

التهذيب ٤٨

تهذيب التهذيب ١٢٥، ٦٨، ٦٦

١٨٠

الثقات ١٢٥، ١١٣، ٦٦، ٤٨

جامع اسحاق بن راهويه ٨٣، ٨٢

جامع الترمذي ٦٦

جامع الخطيب ١٩

جامع الرموز ١٦٧

الجرح والتعديل ١٥٤

جوامع الفقه ٩٧

جواهر الفقه ١٨٧

الجوهرة النيرة ١٠٥

صحيح البخاري ١٠٩، ٨٩، ٥٨،
 ١١١، ١١٢، ١٣٦، ١٤٩،
 صحيح مسلم ١٠٩، ٨٩، ٥٨، ١١١،
 ١١٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٤،
 صفة الصلاة ١٠٥
 الطبقات ٤١
 الظهيرية ٧٨
 العتائية ١٧٣
 علل ابن أبي حاتم ٦٥
 علل الترمذي ٦٦، ٦٧، ١٨٠،
 الغاية ١٠٣
 غاية البيان ٨١، ٨٨،
 غرر الأحكام ٨٠
 غنية المستملي ٩٨، ١٠٤، ١٦٨،
 ١٧٠، ١٧٤،
 فتح القدير ٨٥، ٨٨، ١٠٣، ١٧٢،
 فضائل القرآن لأبي عبيد ٤٤
 فقه اللغة ١٢
 قمر الأقمار على نور الأنوار ٨٥،
 ١٧٥
 القنية ١٧١، ١٧٢،
 الكافي ٧٨

سنن الدارقطني ١١٣، ١١٤، ١٣٠،
 سنن النسائي ١٠٩، ١٢٨،
 سنن سعيد بن منصور ٤١، ٥٨،
 شرح الجامع الصغير ١٩
 شرح الفقه الأكبر ١٨٧
 شرح القاري على حرز الأمان ١٨٤
 شرح المختار ٣٠
 شرح المنار لابن ملك ٨٥، ٨٦،
 ١٧٥، ١٨٦،
 شرح المواهب اللدنية ٢١، ٢٧، ٥١،
 شرح النظم ١٦٨
 شرح صحيح مسلم للنووي ٦١، ٧٢،
 شرح مختصر الطحاوي ٧٧
 شرح مختصر الكرخي ٧٧
 شرح معاني الآثار ٥١، ٦٥، ٧٣،
 ١٠٨، ١١٢، ١٢٨، ١٥٦، ١٥٩،
 ١٦٢، ١٨١،
 شرح ولي الله اللكنوي على مسلم
 الثبوت ١٧٦
 شعب الإيمان ٤١
 صحيح ابن حبان ٤٨، ١١٢،
 صحيح ابن خزيمة ١١٢، ١١٤، ١٢٨،

مسلم الثبوت ١٧٦
 مسند أبي يعلى ١٠٩
 مسند أحمد ١٠٩، ٤٨، ١٢١
 مسند البزار ١٣١، ٧١
 مسند السراج ٨٩
 مسند الفردوس ١٦
 المصاحف لابن أشته ١٥
 مصنف ابن أبي شيبة ١٢٧
 مصنف عبد الرزاق ١٢٧
 المضمرة ١٧٣
 معالم التنزيل ٤٢
 المعجم الصغير ٩٧
 معجم الطبراني ١٢١، ١٥٦
 المعجم الكبير ١٥٥
 معراج الدراية ١٦٩
 المعرفة ١٥٨، ١٢٣، ٢٢
 المعرفة لأبي موسى ٧٠
 المعلم ١٦٩، ١٣٩
 مفتاح الحصن الحصين ٤٩
 المقاصد الحسنة ١٨٠
 منح الغفار ١٧٠

الكامل في الضعفاء ١٥٥، ١٤٨
 كتاب البسمللة ٤٢، ٤١
 كتاب المصاحف ٤٩، ٤٢
 الكشاف ٢٩
 الكشف الحثيث ١٥٣
 كشف الكشاف ٣٥
 كنز الدقائق ٧٨
 الكنى لابن أبي حاتم ١١٣
 الكنى وألقاب الصحابة ٧٠
 اللمعات شرح المشكاة ١١٦
 المجتبى ١٨٥، ١٧١، ١٠١، ٣٠
 المحيط ١٨٥، ١٨٣، ١٧٥، ١٠٥
 مختارات النوازل ١٧٣، ١٠٢، ٧٧
 مختصر ابن أبي خزيمة ١٥٦
 مختصر الذهبي ١٥٦
 مختصر القدوري ٨٧، ٧٧
 مراسيل أبي داود ١٤٢، ١٥
 مراسيل ابن أبي حاتم ١٢٥
 مراقي الفلاح ٩٩، ٨٠، ٥٥
 مستدرک الحاكم ٦٣، ٦٢، ٥٩، ٤٨
 ١٣٩، ١٢٩، ١٢٨، ١١٤، ١١٢
 المستصفى شرح الفقه النافع ٨١، ٧٨

نصب الراية في تخریج أحادیث الهداية

١،١١٤،١٠٨،٦٥،٦٣،٤٩،٢٦

١٥٥،١٣٨،١٢١،١١٧،١٣

النقاية ٧٨

النهر ١٧٣،١٦٩

نور الأنوار ٨٦

نور الإيضاح ١٦٧،٨٠

الهداية ١٠٢،٩٧،٩٥،٨٧،٨١،٧٧

الوقاية ٧٨

الوهم والإيهام ٦٥

منحة السلوك ٧٧

منية المصلي ١٧٤،١٧٠

المواهب اللدنية ١٦٦

الموطأ ١٦١،٤٤

ميزان الاعتدال ١٦٣،١٥٣

الناسخ للنحاس ٤٩

الناسخ والمنسوخ ١٧٨،١٦٣

نزهة المجالس ٢٣

٧. مراجع التحقيق

١. «القرآن».
٢. «أحكام القرآن» لأحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٠٥-٣٧٠هـ). دار الفكر.
٣. «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» لأحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ). المطبعة الأميرية ببولاق. ط ٧. ١٣٢٣هـ. طباعة أوفست دار الكتاب العربي. بيروت.
٤. «إصلاح المنطق» ليعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ)، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف المصرية.
٥. «أصول الفقه تاريخه ورجاله» للدكتور شعبان محمد. دار المريخ. الرياض. ط ١. ١٩٨١م.
٦. «آكام المرجان في أحكام الجان» لمحمد بن عبد الله الشبلي، (٧١٢-٧٦٩هـ). ت: مجدي محمد الشهاوي، مكتبة الإيمان، القاهرة.
٧. «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت ١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤١٠هـ.
٨. «الأعلام»: لخير الدين الزركلي. بدون دار طبع، وتاريخ طبع.
٩. «الإمام الزهري وأثره في السنة» للدكتور حارث سليمان الضاري. مكتبة بسام. الموصل. ١٤٠٥هـ.
١٠. «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» لابن محير الحنبلي. مكتبة المحتسب. عمان. ١٩٧٣م.
١١. «الأنساب» لعبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ). ت: عبد الله بن عمر البارودي. مؤسسة الكتب الثقافية. ط ١. ١٩٨٨هـ.
١٢. «الاتقان في علوم القرآن» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣. «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» لمحمد بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٤٨هـ.

١٤. «البنية في شرح الهداية» لمحمود بن أحمد العنسي (٧٦٢-٨٥٥هـ). دار الفكر. ط ١. ١٩٨٠م.
١٥. «التاريخ الكبير» لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ). ت: هاشم الندوي. دار الفكر.
١٦. «التحرير في أصول الفقه» لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (ت ٨٦١هـ). مطبعة الحلبي. ١٣٥١هـ.
١٧. «الترغيب والترهيب من الحديث الشريف» للمندري. تحقيق: مصطفى عماره. إحياء التراث العربي. ط ٣. ١٩٦٨م.
١٨. «التعليقات السنية على الفوائد البهية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
١٩. «التلويح على التوضيح» لمسعود بن عمر التفتازاني، سعد الدين، (ت ٧٩٢هـ). مطبعة صبيح. مصر.
٢٠. «التنبيه» لإبراهيم بن علي الشيرازي (٣٩٣-٤٧٦هـ)، ت: عماد الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٢١. «الثقات» لمحمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ). ت: السيد شرف الدين أحمد. ط ١. ١٣٩٥هـ. دار الفكر.
٢٢. «الجامع لأخلاق السامع والراوي» لأحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ). ت: محمود الطحان. دار المعارف. الرياض. ١٤٠٣هـ.
٢٣. «الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط ١. ١٢٧١هـ.
٢٤. «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» للثعلبي. مطبوع في أربع مجلدات. مؤسسة الأعلى للمطبوعات. بيروت. الجواهر المضية.
٢٥. «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» لمحمد بن علي الحصكفي الحنفي (ت ١٠٨٨هـ). مطبوع مع «رد المحتار». دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٢٦. «الدر المنثور» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). دار الفكر. بيروت. ١٩٩٣م.

٢٧. «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لأحمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الجيل.
٢٨. «الرسائل الزينية» لإبراهيم بن محمد بن نجيم (ت ٩٧٠هـ): ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.
٢٩. «الرسالة المستطرفة لبیان مشهور كتب السنة المشرفة» لمحمد بن جعفر الكتاني، مكتبة الكلبيات الأزهرية، القاهرة.
٣٠. «السراج المنير على الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» لعلي بن أحمد بن محمد العزيري الشافعي (ت ١٠٧٠هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط ٣. ١٣٧٧هـ.
٣١. «السعاية في كشف ما في شرح الوقاية» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). طبع في المطبع المصطفائي سنة (١٣٠٧م)، ثم صورة هذه الطبعة الحجرية في باكستان، والناشر هو: سهيل اكريمي. لاهور. ١٩٧٦م.
٣٢. «الشدرة في الأحاديث المشتهرة» لمحمد بن علي الدمشقي (٨٨٠-٩٥٣هـ). ت: كمال بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٣هـ.
٣٣. «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكيري زاده (ت ٩٦٨هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٧٥م.
٣٤. «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوِيَّ (٨٣١-٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية. بدون تاريخ طبع.
٣٥. «العبر في خير من غير» لمحمد بن أحمد الذَّهَبِيَّ (٧٤٨هـ). ت: د. صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٦٣م.
٣٦. «العناية على الهداية» لمحمد بن محمد الرومي البَابَرِيَّ (٧١٤-٧٨٦). بجامش «فتح القدير». دار إحياء التراث العربي. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٣٧. «الفتاوى التاتارخانية» لعالم بن علاء الحَنَفِيَّ الأندَرِيَّ، (ت ٧٨٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
٣٨. «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» لعبد الحي الكنوي (ت ٢٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
٣٩. «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر العسقلاني (ت ٧٤٨هـ). مطبع بذييل «الكشاف». ت: محمد عبد السلام. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٥هـ.

٤٠. «الكامل في التاريخ» لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.
٤١. «الكامل في ضعفاء الرجال» لعبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ). ت: يحيى مختار غزاوي. ط ٣. ١٤٠٩هـ. دار الفكر . بيروت.
٤٢. «الكشاف في حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). ت: محمد عبد السلام. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٥هـ.
٤٣. «المحيط في اللغة» لإسماعيل بن عباد، صاحب، (٣٢٦-٣٨٥هـ). ت: محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف. بغداد. ط ١. ١٣٩٥هـ.
٤٤. «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). ت: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
٤٥. «المستدرك على الصحيحين»: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلمية . بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٤٦. «المستقصى» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي . دار العلوم الحديثة. بيروت.
٤٧. «المصنف في الأحاديث والآثار» لعبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ (١٥٩-٢٣٥هـ) ت: كمال الخوت، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٤٨. «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٤٩. «المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله. دار الحرمين. القاهرة. ١٤١٥هـ.
٥٠. «المعجم الصغير» لسليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: عمر شكور محمود. ط ١. ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت. عمان.
٥١. «المعجم الكبير» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. ط ٢. ١٤٠٤هـ مكتبة العلوم والحكم. الموصل.
٥٢. «المغرب في ترتيب المعرب» لناصر بن عبد السيد المطرزي الحنفبي (ت ٦١٦هـ). دار الكتاب العربي.
٥٣. «المنتخب من مسند عبد بن حميد» لعبد بن حميد بن نصر الكسبي (ت ٢٤٩هـ). ت: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي. مكتبة السنة . القاهرة. ١٤٠١هـ.

٥٤. «الناسخ والمنسوخ» لأحمد بن محمد المرادي النحاس (ت ٣٣٩هـ). ت: د. محمد عبد السلام. مكتبة الفلاح. الكويت. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٥٥. «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ليوسف بن تغرة بردة الأتابكي (٨١٣-٨٧٤)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.
٥٦. «النفاية» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (ت ٧٤٧هـ). مطبع دهلي، ١٢٨٦هـ.
٥٧. «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي (١٥٧٠-١٦٢٨م). دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٥هـ.
٥٨. «الهداية شرح بداية المبتدي» لعلي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ). مطبعة مصطفى البابي. الطبعة الأخيرة. بدون تاريخ طبع.
٥٩. «الوجيز في علامات الكتابة الترقيم» للدكتور توفيق حمارشه. عمان. ط ١. ١٤١٥هـ.
٦٠. «الوفيات» لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٠٤-٧٧٤هـ). ت: صالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٨٢م.
٦١. «بدع التفاسير» لعبد الله صديق الغماري. دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء. ط ٢. ١٩٨٦هـ.
٦٢. «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). ت: محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية. بيروت.
٦٣. «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط ١. ١٤١٩هـ.
٦٤. «تاج التراجم» لقاسم بن قُطْلُوبُغَا (ت ٨٧٩هـ). ت: محمد خير رمضان. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٩٩٢م.
٦٥. «تاريخ بغداد» لأحمد بن علي الخطيب (٣٩٣-٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٦٦. «تبين الحقائق شرح كنز الدقائق» لعثمان بن علي الزيلعي، فخر الدين، المطبعة الأميرية. مصر، ط ١. ١٣١٣هـ.
٦٧. «تحفة الكلمة بتحشية مسح الرقبة» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٣٠١هـ.

٦٨. «تحفة الملوك» لمحمد بن أبي بكر لرأزي. تحقيق : د. عبد الله نذير أحمد. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٩٩٧م.
٦٩. «تذكرة الحفاظ» للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٧هـ). دار الكتب العلمية.
٧٠. «تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع أنسوار محمد. لكنو. ١٣٠١هـ.
٧١. «تذكرة للموضوعات» محمد بن طاهر بن علي الفتني (٩١٤-٩٨٦هـ). بدون دار نشر وتاريخ نشر.
٧٢. «تقريب التهذيب»: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ت: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٩٦م.
٧٣. «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. ١٣٨٤هـ. المدينة المنورة.
٧٤. «تميز الطب من الخبث فيما يدور على السنة الناس من الحديث» لعبد الرحمن بن علسي الزبيدي (٨٦٦-٩٤٤هـ). دار الكتاب العربي. بيروت.
٧٥. «تنوير الأبصار وجامع البحار» لمحمد بن عبد الله الخطيب الثمري الحنفي (ت ١٠٠٤هـ). مطبعة الترقى بخارة الكفارة. ١٣٣٢هـ.
٧٦. «تقريب الأسماء واللغات»: لمحيي الدين يحيى بن شرف الثوري الشافعي (ت ٦٧٦هـ). المطبعة المنيرية.
٧٧. «تقريب التهذيب» لأحمد بن علي العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ط ١. ١٤٠٤هـ. دار الفكر. بيروت.
٧٨. «تقريب الكمال في أسماء الرجال» ليوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ). تحقيق : بشار عواد. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٩٢م.
٧٩. «جامع الرموز في شرح النفاية» لشمس الدين محمد القهستاني، المطبعة المعصومية، استانبول، ١٢٩١هـ.
٨٠. «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» لأحمد بن محمد الطحطاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ). ت: محمد عبد العزيز الخالدي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٨هـ.

٨١. «حسرة العالم بوفاة مرجع العالم» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع جشمة فيض. ١٣٠٥هـ.
٨٢. «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). مطبعة دار الوطن. القاهرة.
٨٣. «حلي صغير» لإبراهيم بن محمد الحلي (ت ٩٥٦هـ). مطبوع في اسطنبول. ١٣٠٣هـ.
٨٤. «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» لمحمد أمين الخي (ت ١٦٩٩م). دار صادر.
٨٥. «درر الحكم» شرح غرر الأحكام لمحمد بن فراموز، ملا خسرو الحنفي، (ت ٨٨٥هـ)، الشركة الصحفية العثمانية، ١٣١٠هـ.
٨٦. «دفع الغواية» الملقبة بـ«مقدمة السعاية» للكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، باكستان، ١٩٧٦م.
٨٧. «رسالة ابن أبي زيد القيرواني» لعبد الله بن أبي زيد بعد الرحمن النفري القيرواني (ت ٣٨٩). ط ٣. مصر. ١٣٢٣هـ.
٨٨. «روض المناظر في علم الأوائل والأواخر» لمحمد بن محمد ابن الشحنة (٨١٥هـ). ت: سيد محمد مهني. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٧هـ.
٨٩. «سنن أبي داود» لسليمان بن أشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٩٠. «سنن ابن ماجه» لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٧-٢٧٣هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٩١. «سنن البيهقي الكبير» لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ). ت: محمد عبد القادر عطا. ١٤١٤هـ. مكتبة دار الباز. مكة المكرمة.
٩٢. «سنن الترمذي» لمحمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ)، ت: أحمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٣. «سنن الدارقطني» لعلي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ)، ت: السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
٩٤. «سنن الدارمي» لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدرامي (١٨١-٢٥٥هـ). ت: فواز أحمد وخاله العلمي. ط ١. ١٤٠٧هـ. دار التراث العربي. بيروت.

٩٥. «شرح الفقه الأكبر» لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت ١١٠٤هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط. ٢. ١٣٧٥هـ.
٩٦. «شرح المنار» لعبد اللطيف بن عبد العزيز الكرمانى، المعروف بابن ملك، (ت ٨٠١هـ). المطبعة العثمانية في دار الخلافة. ١٣١٦هـ.
٩٧. «شرح المواهب اللدنية» لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١٠٥٥-١١٢٢هـ)، ت: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط. ١. ١٩٩٦هـ.
٩٨. «شرح النقاية» لعبد الله بن محمد، أبو المكارم، (ت: بعد ٩٠٧هـ). من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية.
٩٩. «شرح الوقاية» لعبد الله بن مسعود، صدر الشريعة، (ت ٧٤٧هـ)، مطبع فتح الكرم الواقع في بشار لمبي، ١٣٠٣هـ.
١٠٠. «شرح الوقاية» لمحمد بن عبد اللطيف الكرمانى، ويعرف بابن ملك، (ت بعد ٨٠٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
١٠١. «شرح معاني الآثار» لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ)، ت: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٣٩٩هـ.
١٠٢. «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» لمحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ٢، ١٤١٤هـ.
١٠٣. «صحيح البخاري» لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ). ت: د. مصطفى البيضا. ط. ٣. ١٤٠٧هـ. دار ابن كثير واليماة. بيروت.
١٠٤. «صحيح مسلم» لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٥. «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار المعرفة، ط. ٢.
١٠٦. «طبقات الشافعية» لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط. ٣. ١٤٠٢هـ.
١٠٧. «طبقات الشافعية» لأحمد بن محمد ابن القاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ). ت: د. الحافظ عبد العليم خان. دار الندوة الجديدة. بيروت. ١٤٠٨هـ.

١٠٨. «طبقات الشافعية» لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٠٤-٧٧٢هـ). ت: كمال الحوت. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٧هـ.
١٠٩. «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). ت: خليل الميس. دار القلم. بيروت. بدون تاريخ طبع.
١١٠. «طبقات الفقهاء» لأحمد بن مصطفى طاشكبرى زاده (ت ٩٦٨هـ)، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط ٢، ١٣٨٠هـ.
١١١. «طبقات المفسرين» لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، ت: علي محمد، مكتبة وهبة، مصر، ط ١، ١٣٩٢هـ.
١١٢. «طرب الأمانات بتراجم الأفاضل» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
١١٣. «ظفر الأمان بشرح مختصر الشريف الجرجاني» للكنوي (ت ١٣٠٤هـ). تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب. ط ٣. ١٤١٦هـ.
١١٤. «علل ابن أبي حاتم» لعبد الرحمن بن محمد الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ)، ت: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١١٥. «عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي» لمحمد بن عمر الخفاجي الحنفي. دار صادر.
١١٦. «غرر الأحكام» لمحمد بن فراموز بن علي، المعروف بـ ثملا خسرو الحنفي، (ت ٨٨٥هـ)، الشركة الصحفية العثمانية، ١٣١٠هـ.
١١٧. «غنية المستملي شرح منية المصلّي» لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلي (ت ٩٥٦هـ)، مطبعة سنده، ١٢٩٥هـ.
١١٨. «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، المطبع العلوي، لكنو، ١٣٠٤هـ.
١١٩. «فتاوى قاضي خان» لحسن بن منصور بن محمود الأوزجندري (ت ٥٩٢هـ)، الطبعة الأميرية ببلاق، مصر، ١٣١٠هـ. بـ هـامش «الفتاوى الهندية».
١٢٠. «فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية» لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (٧٩٠-٨٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢١. «فتح الله المعين على شرح ملا مسكين» لأبي السعود. مطبعة إبراهيم المويلحي. مصر. ١٢٨٧هـ.
١٢٢. «فوات الوفيات» لمحمد بن شاکر الککبی (ت ٧٦٤هـ). ت: د. إحسان عباس. دار صادر.
١٢٣. «قمر الأقطار على كشف الأسرار على المنار» لمحمد عبدالحليم اللکونی (ت ١٢٨٥هـ). المطبعة الأميرية ببولاق. ١٣١٦.
١٢٤. «فتية المنية» لمختار بن محمود الزاهدی الغزینی الحنفي (ت ٦٥٨هـ)، من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية.
١٢٥. «كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار» لمحمود بن سليمان الكفوي (ت نحو ٩٩٠هـ)، من مخطوطات المكتبة القادرية، بغداد.
١٢٦. «كشف الأسرار شرح أصول البردوي» للعلامة علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي (٧٣٠هـ). طبع اصطنبول. ١٣٠٨هـ.
١٢٧. «كشف الالتباس عما أورده افهام البخاري على بعض الناس» لعبد الغني الغنيمي الميبداني الدمشقي (١٢٢٢-١٢٩٨هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ١. ١٤١٤هـ.
١٢٨. «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، ت: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.
١٢٩. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (١٠١٧-١٠٦٧). دار الفكر.
١٣٠. «كمال الدراية بشرح النقاية» لأحمد بن محمد الشُّمْنِي الحنفي، (٨٠١-٨٧٢هـ)، من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
١٣١. «كنز الدقائق»: لأبي البركات عبد الله بن أحمد التَّسْفِي (ت ٧٠١هـ). طبع بالمطبعة الحميدية المصرية بالمنصورة بمصر. ١٣٢٨هـ.
١٣٢. «متن القدوري» لأحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط ٣، ١٣٧٧هـ.
١٣٣. «مرآة الجنان وعبر اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان» لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ١، ١٩٧٠م.

١٣٤. «مراسيل أبي داود» لسليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ١، ١٤٠٨هـ.
١٣٥. «مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح» لحسن بن عمار الشرنبلالي (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الجليل عطا، دار النعمان للعلوم، بيروت، ط. ١، ١٤١١هـ.
١٣٦. «مسند أبي داود الطيالسي» لسليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١٣٧. «مسند أبي يعلى» لأحمد بن علي أبي يعلى الموصلي (٢١٠-٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. ١، ١٤٠٤هـ.
١٣٨. «مسند أحمد بن حنبل» لأحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة. مصر.
١٣٩. «مسند البزار» لأحمد بن عمرو البزار (٢١٥-٢٩٢هـ)، ت: د. محفوظ الرحمن. ط. ١، ١٤٠٩هـ. مؤسسة علوم القرآن. مكتبة العلوم والحكم. بيروت. المدينة.
١٤٠. «معالم التنزيل في علم التفسير» لحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، ت: خالد العلك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٤١. «معجم الأدباء» لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، مكتبة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.
١٤٢. «معجم المؤلفين» لعمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ١، ١٤١٤هـ.
١٤٣. «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لأحمد بن مصطفى، طاشكيري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٠٥.
١٤٤. «مقدمة التعليق الممجّد على موطأ محمد» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ت: الدكتور تقي الدين الندوي، دار السنة والسيرة بومباي، ودار القلم دمشق، ط. ١، ١٩٩١م.
١٤٥. «مقدمة الهداية» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ديوبند سهارنيور. ١٤٠١هـ.
١٤٦. «منح الغفار في شرح تنوير الأبصار» لمحمد بن عبد الله الخطيب الثمّرناشي الغزّي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ)، من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
١٤٧. «منية المصلي وغنية المبتدي» للإمام سديد الدين محمد بن محمد الكاشغري (ت ٧٠٥هـ). مطبعة محمدي. بمبي. ١٣١٣هـ.

١٤٨. «موطأ مالك» لمالك بن أنس الصبحي (٩٣-١٧٩هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقى ز دار إحياء التراث العربى . مصر.
١٤٩. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: د. عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤١٦هـ.
١٥٠. «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر»: لعبد الحى الحسينى (ت ١٣٤١هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند. راجعه أبو الحسن الندوي. ط. ١. ١٩٧٢م.
١٥١. «نزهة الفكر في سبحة الذكر» لعبد الحى للكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع النظامى. كافور. ١٢٩٩هـ.
١٥٢. «نزهة المجالس ومنتخب النفائس» لعبد الرحمن بن عبد السلام الصفوري، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٥٣. «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»: لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، ت: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
١٥٤. «نور الأنوار شرح المنار» لأحمد بن أبي سعيد الصديقي الميهوي الحنفي. المعروف بملا جيون (ت ١١٣٠هـ). المطبعة الأميرية ببولاق بمصر. ١٣١٦هـ.
١٥٥. «نور الأيضاح ونجاة الأرواح» لحسن بن عمّار الشرنبلالي (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الجليل عطا. دار النعمان للعلوم. بيروت. ١٤١٧هـ.
١٥٦. «هدية العارفين»: لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤٠٢هـ.
١٥٧. «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لأحمد بن محمد ابن خلّكان (٦٠٨-٦٨١هـ). ت: د. إحسان عباس. دار الثقافة . بيروت.
١٥٨. «وقاية الرواية في مسائل الهداية» لمحمود بن عبيد الله، تاج الشريعة، من مخطوطات مكتبة الأوقاف العراقية.

٨. الموضوعات

الصفحة

٥	تقدمة المحقق للكتاب
٦	المؤلفات في البسملة
٧	تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف
١١	وصف المؤلف
١٢	البسملة من باب النحت
١٢	معنى النحت
١٢	أمثلة على النحت
١٤	مراد الفقهاء من قولهم تسنّ البسملة
١٥	فضائل البسملة في الأحاديث النبوية
١٦	الحديث الضعيف يكفي في فضائل الأعمال
١٩	بسم الله مفتاح الكتب السماوية
	اختلاف أصحاب السيرة في أن بسم الله الرحمن الرحيم هل هي من
٢٠	خصائص رسول الله ﷺ أم لا؟

الباب الأول

٢٤	في ذكر الاختلافات الواقعة في كون البسملة من القرآن
٢٤	اختلفوا في البسملة على تسعة أقوال:
٢٤	الأول: إنها آية تامة من كل سورة
٢٥	الثاني: إنها ليست بآية أصلاً

- ٢٥ الثالث: إنها آية من الفاتحة
- ٢٥ الرابع: إنها بعض آية منها فقط
- ٢٥ الخامس: إنها آية فذة
- تحقيق لقول: إنها آية فذة، ونسبته إلى أبي حنيفة، واختيار المتأخرين من
- ٢٥ الحنفية لكونها آية من القرآن
- ٣١ السادس: إنه يجوز جعلها آية السور
- ٣٣ جعلها جزء وعدمه من نتائج كون القرآن نازلاً على سبعة أحرف
- ٣٤ السابع: إنها بعض آية من السور كلها
- ٣٤ الثامن: إنها آية من الفاتحة وجزء آية من السور
- ٣٤ التاسع: عكسه
- ٣٥ أدلة القائلين بكونها آية والذاهبين إلى خلافه مع ما لها وما عليها
- ٣٥ القائلين بكونها جزء من السورة استدلوا بوجوه كثيرة:
- ٣٥ منها: قراءة بسم الله واجبة في أول الفاتحة... ونقضه له
- ٣٦ ومنها: أن التسمية مكتوبة بخط القرآن... ونقضه له
- ٣٧ ومنها: أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله... ونقضه له
- ٣٧ ومنها: حديث: كل أمر ذي بال... وجوابه عنه
- ومنها: حديث: أن النبي ﷺ قال لأبي بن كعب ؓ: ما أعظم آية...
 وجوابه عنه
- ٣٧
- ٣٨ ومنها: إن سائر الأنبياء كانوا عند الشروع في أعمال الخير... وجوابه عنه
- ٣٨ ومنها: إن الله تعالى متقدم بالوجود... وجوابه عنه
- ٣٩ تخريج حديث: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن
- ٤١ معنى السبع المثاني...
- ٤٤ احتج من لم يجعلها جزء من السور بوجوه:
- ٤٤ منها: حديث: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن...

- ٤٥ كلام ابن عبد البرّ في دلالة الحديث على المقصود... وجوابه عنه
- ومنها: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن سورة من القرآن ثلاثون آية وجواب
- ٤٨ الجزريّ عنه وتأيده له
- ٥٠ ومنها: عن ابن عباس رضي الله عنه: قلت لعثمان: ما حملكم بأن عمدتم ...
- ٥١ ومنها: قصة بدء الوحي ونزول اقرأ باسم ربك ...
- أحاديث الجزئية ضعيفة، ولكن بعضها يعضد بعض فهي محصلة للظن
- ٥٢ القوي ...
- كلام الخفاجي في أن الاختلاف بين الشافعية والحنفية مبنيّ على الاختلاف
- ٥٢ الأصولي ...
- لما لاح لتأخري الحنفية الدليل على كون البسملة آية من القرآن اختاروا
- ٥٣ أنها جزء من القرآن لا السورة ...
- ٥٣ الاختلاف في تعيين آيات سورة الفاتحة ...
- الباب الثاني
- ٥٥ في نبذ من الأحكام المتعلقة بها
- ٥٥ مسألة: استحباب البسملة عند دخول الخلاء، وأقوال العلماء في ذلك ...
- ٥٩ مسألة: ينبغي أن يسمل عند ابتداء الوضوء، واختلفوا فيه كثيراً:
- ٥٩ منهم: من منعه، وقال: لا يسمّي قبل الوضوء ...
- ٦٠ الردّ على من منعها ...
- ٦٢ منهم: من قال: هي فرض ... وذكر أدلتهم:
- ٦٢ حديث: لا صلاة لمن لا وضوء له ...
- ٦٣ استدراك على الزيلعيّ بأن ابن دقيق العيد لم ير مستدرك الحاكم
- ٦٤ وحديث: ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه.. وفيه ثمانية بن وائل
- ٦٥ أقوال العلماء في ثمانية بن وائل ...
- ٦٧ في حديث ثمانية عن أبي هريرة رضي الله عنه نظر والظاهر أنه مقطوع ...

- ٦٧ وحديث: لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ...
- ٦٧ ذكر كلام العلماء في رجال سند هذا الحديث ...
- ٦٨ وحديث: لا صلاة لمن لا وضوء له... وفيه سنده عبد المهيمن...
- ٦٨ ذكر أقوال العلماء في عبد المهيمن بن سهل
- ٦٩ وحديث: صعد رسول الله ﷺ ذات يوم المنبر... وهو عن أبي سيرة..
- ٧٠ نقل مثله عن أم سيرة، وقال الذهبي: لها حديث لا يصح...
- ٧٠ وحديث: طلب بعض أصحاب رسول الله ﷺ وضوء...
- ٧١ قال الزيلعي: إنه أصح ما في التسمية...
- أجاب الحنفية عن هذه إجمالاً: بأن كلاً منها ضعيف لا تقوم به حجة
- ٧١ فكيف تثبت الفرضية...
- ٧١ وأجابوا تفصيلاً:
- ٧١ إن حديث أنس رضي الله عنه ليس فيه ما يدل على الوجوب...
- ٧٢ وحديث عائشة ليس فيه ما يدل على المدعى...
- إن الأحاديث السابقة يحتمل أن يكون معناها لا وضوء متكامل في
- ٧٢ الثواب...
- ٧٤ استدلل الحنفية على عدم فرضية التسمية: بحديث المسيء صلاته
- ٧٤ وحديث: من توضأ وذكر اسم الله ...
- ٧٥ وحديث: إذا طهر أحدكم فليذكر...
- ٧٥ الجواب عن ضعف هاتين الروايتين
- اتفق الحنفية على أن التسمية ليست بفرض عند الوضوء، ولكنهم اختلفوا
- ٧٦ فيها على ثلاثة أقوال:
- ٧٦ أحدها: إنها سنة مؤكدة عند ابتداء الوضوء...
- ٧٧ ذكر من ذهب إليه من الحنفية...
- ٨٠ ذكر ما اعترضوا عليهم به ... والجواب عنه...

- الذكر الذي يضاد النسيان بضم الذال، والذكر بالكسر يكون باللسان... ٨٤
- الاعتراض على القول بأن الوضوء لا واجب فيه... ٨٦
- الأدلة السمعية أربعة أنواع... ٨٦
- ثانيها: وهو أضعفها إنها مستحبة... ٨٧
- اعتراض العيني على أن تكون مستحبة... ٨٨
- ذكر ما قاله ابن الهمام في مستند صاحب الهداية في الاستحباب، وهو
- ضعف الأحاديث وغيره... والجواب عنه... ٨٨
- ثالثها: وهو أصحها وأحسنها إنها واجبة... ٩١
- ذكر اعتراض صاحب البحر على ابن الهمام... والرد عليه... ٩٣
- الوجه الثاني: اختلفوا في لفظها... ٩٦
- الوجه الثالث: اختلفوا في وقتها... ٩٧
- ذكر أقوال العلماء في أنها قبل الاستنجاء وبعده... ٩٧
- حقّق أن عبارات الفقهاء موهمة هنا... والحاصل أن التسمية التي اختلفوا في ٩٩
- فرضيتها ووجوبها وسنيتها واستحبابها إنما محلها ابتداء الوضوء...
- الوجه الرابع: جمهور الفقهاء يكتفون على ذكر التسمية في هذا المقام
- ...دون التعوذ... ١٠١
- حرّر فيه أن بين سنّة التعوذ وسنّة التسمية عموم وخصوص، فعند قراءة
- القرآن كلّ منها سنة... ١٠٣
- فروع: نسي التسمية فذكرها خلال الوضوء فسّمى لا تحصل السنة... ١٠٣
- مسألة: اختلفوا في قراءة البسملة في الصلاة عند الشروع في القراءة
- المشهور من مذهب مالك إنها مكروهة مطلقاً... ١٠٥
- المشهور من مذهب الشافعيّ وطائفة من أهل الحديث إنها واجبة... ١٠٦
- المشهور من مذهب الحنفية وأحمد إنها سنة مؤكدة... ١٠٦
- اختلفوا في الجهر بالبسملة على ثلاثة أقوال: ١٠٦

- ١٠٦ أن يسنّ الجهر ، وفيه قال الشافعيّ ...
- ١٠٦ أن يخير بين السرّ والجهر، وهو قول ابن حزم وإسحاق...
- ١٠٧ أن يسنّ السر ويكره الجهر وهو مذهب الحنفية...
- ١٠٧ أدلة المانعين لقراءة البسملة في الصلاة عند الفاتحة والسورة مع أجوبتها:
- ١٠٩ ألفاظ البسملة السبع
- ١١٠ إن الثابت عن أنس رضي الله عنه الجهر بها لا ينفي قراءتها مطلقاً...
- ١١٢ ذكر بعض الروايات في الجهر...
- ١١٥ الكلام في الجهر والسر
- ١١٥ أدلة المانعين القائلين بالسر:
- ١١٥ أحدها: حديث: ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يجهر ولا ...
- ١١٦ حمل الافتتاح بالحمد على السورة لا الآية مما تستبعده القرينة...
- ١١٧ تسمية الفاتحة بالحمد عرف متأخر...
- ١٢٠ ثانيها: سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول بسم الله ... ومداره على عبد الله بن مغفل...
- ١٢١ روايات عبد الله بن مغفل وأولاده...
- ١٢٢ هذا الحديث صريح في عدم الجهر بالتسمية، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن والحسن محتج به ...
- ١٢٤ ثالثها: حديث: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة... وفيه أبو الجوزاء...
- ١٢٤ كلام العلماء في أبي الجوزاء...
- ١٢٦ رابعها: حديث: ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة مكتوبة... والكلام في رجال إسناده...
- ١٢٧ وخامسها: عن ابن مسعود رضي الله عنه: إنه كان يخفي بسم الله ...
- ١٢٧ وسادسها: عن إبراهيم النخعي: أربع يخفين...
- ١٢٨ أدلة الداهيين إلى الجهر :

- الأول: وهو أجودها عن نعيم بن الحمر: صليت وراء أبي هريرة...
 الثاني: إن النبي ﷺ جهر بيسم الله...
 الثالث: قال رسول الله ﷺ: علمني جبريل...
 الرابع: إذا قرأت أم القرآن...
 الخامس: إن رسول الله ﷺ كان يجهر في المكتوبات...
 السادس: كان رسول الله ﷺ يجهر...
 السابع: كان رسول الله ﷺ يجهر...
 الثامن: كان رسول الله ﷺ يجهر...
 التاسع: كان رسول الله ﷺ يقرأ بيسم الله...
 العاشر: إنه كان يجهر في السورتين...
 الحادي عشر: صليت خلف رسول الله ﷺ...
 الثاني عشر: صليت خلف ابن عمر...
 الثالث عشر: قال رسول الله ﷺ: أمي جبريل عند الكعبة
 الرابع عشر: صليت خلف رسول الله ﷺ...
 الخامس عشر: إن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بيسم الله...
 السادس عشر: صليت خلف المعتمر...
 السابع عشر: صليت خلف رسول الله ﷺ...
 الثامن عشر: إنه قدم معاوية...
 التاسع عشر: صليت خلف عمر...
 العشرون: إن أبا بكر وعمر وعثمان...
 الحادي والعشرون: صليت خلف علي بن أبي طالب...
 الثاني والعشرون: صليت خلف أبي سعيد...
 الثالث والعشرون: صليت خلف عبد الله بن الزبير...
 الرابع والعشرون: إن رسول الله ﷺ كان يجهر بيسم الله..

- الخامس والعشرون: إن رسول الله ﷺ لم يترك الجهر... ١٣٥
- السادس والعشرون: كان رسول الله ﷺ يجهر بقراءة بسم الله.. ١٣٥
- السابع والعشرون: كان رسول الله ﷺ يجهر بقراءة بسم الله... ١٣٦
- مسالك الحنفية ومن تبعهم في نقض أدلة الجهر: ١٣٦
- مسلك الترجيح: ١٣٦
- أحاديث السر مقدمة على أحاديث الجهر بوجوه: ١٣٦
- أحدها: ليس حديث الجهر الذي يدل عليه صريحاً في الصحاح الستة... ١٣٦
- البخاري كثير التبع مما يرد على أبي حنيفة... ١٣٦
- ثانيها: إنه لم يخرج أحاديث الجهر أحد من أصحاب المسانيد المعتمدة... ١٣٨
- تعصب الخطيب... ١٣٨
- تساهل الحاكم... ١٣٩
- كتاب الدارقطني مملوء بالأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة... ١٣٩
- لا عبرة لمخرجي أحاديث الجهر ورواتها خصوصاً في مقابلة أصحاب ١٤٠
- الصحاح... ١٤٠
- كثير الكذب في أحاديث الجهر على رسول الله ﷺ وأصحابه؛ لأن الشيعة ١٤٠
- ترى الجهر... ١٤٠
- ثالثها: إن أحاديث الجهر ضعيفة... ١٤٠
- رابعها: إن الجهر مما تفرّد به أبو هريرة... ١٤٠
- لا عبرة لكثرة الرواة في باب الترجيح عن عند جمع من الحنفية... ١٤١
- ومنهم من سلك مسلك التأويل: ١٤١
- ومنهم من سلك مسلك النسخ: ١٤٢
- الايراد على أحاديث الجهر حديثاً حديثاً تفصيلاً: ١٤٣
- عن الحديث الأول: إنه مطول... ١٤٣
- التفصيل في قبول زيادة الثقة... ١٤٣

- ١٤٨ عن الحديث الثاني: أبو أويس غير محتج بما انفرد به...
- ١٤٨ مجرد التكلم في الرجل لا يسقط حديثه بل تفردته ومخالفته الثقات...
- ١٤٨ عن الحديث الثالث: إسناده ساقط...
- ١٤٩ عن الحديث الرابع: ليس فيه دلالة على الجهر..
- ١٥٠ عن الحديث الخامس: رواه كلهم ضعفاء...
- ١٥٠ لا عبرة لتصحيح الحاكم فإنه كثيراً ما يصح ما ليس بصحيح...
- ١٥١ عن الحديث السادس: إن عيسى بن عبد الله متهم بالوضع...
- ١٥١ عن الحديث السابع: إنه ليس بصحيح ولا صريح...
- ١٥١ عن الحديث الثامن: إن أبا الصلت متروك...
- ١٥٢ عن الحديث التاسع: المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه مجرد القراءة...
- ١٥٢ عن الحديث العاشر: إن سعيد بن خيثم تكلم فيه...
- ١٥٢ عن الحديث الحادي عشر: إن المتهم به أحمد بن عيسى...
- ١٥٣ عن الحديث الثاني عشر: عبادة لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به...
- ١٥٤ عن الحديث الثالث عشر: إنه حديث منكر بل موضوع...
- ١٥٥ عن الحديث الرابع عشر: إن موسى بن حبيب مجهول...
- ١٥٥ عن الحديث الخامس عشر: إنه ليس بحجة لإثبات الجهر...
- ١٥٦ عن الحديث السادس عشر: إنه يعارض ما رواه ابن خزيمة...
- ١٥٦ عن الحديث السابع عشر: إنه حديث ساقط...
- ١٥٧ تصحيح الحاكم كتحسين الترمذي وأحياناً يكون أدون منه...
- عن الحديث الثامن عشر: مداره على عبد الله بن عثمان بن خيثم وهو متكلم فيه...
- ١٥٧
- ١٥٨ الاضطراب في الإسناد والمتن من أسباب الضعف...
- ١٥٩ عن الحديث التاسع عشر: إنه مخالف للصحيح الثابت...
- ١٦٠ عن الحديث العشرين: إن في إسناده عثمان أجمعوا على ترك الاحتجاج به

- ١٦٠ عن الحديث الحادي والعشرين: إن عطاء لم يلق علياً...
- ١٦٠ عن الحديث الثاني والعشرين: إن الحسن بن الحسين شيعي ضعيف...
- ١٦١ عن الحديث الثالث والعشرين: إنه محمول على الاعلام بأن قراءتها سنة...
- ١٦١ عن الحديث الرابع والعشرين: إنه سقط منه لا...
- ١٦٢ عن الحديث الخامس والعشرين: إنه فيه عمر بن حفص أجمعوا على تركه
- ١٦٢ عن الحديث السادس والعشرين: إنه حديث ضعيف...
- ١٦٣ عن الحديث السابع والعشرين: إنه حديث موضوع...
- ١٦٣ قول الحازمي في اختلاف العلماء في الجهر بالبسملة في الصلاة
- ١٦٣ أحاديث السر أولى من أحاديث الجهر
- ١٦٤ طريق الإنصاف ادعاء النسخ في كلا المذهبين متعذر...
- ١٦٥ قصة الحازمي في دخول المسجد واختلاف المصلين في جهراهم بالبسملة
- ١٦٥ أن هذه المسألة بعلم القراءات أمس من علم الحديث..
- ١٦٦ الحق أن إنكار الجهر عن رسول الله ﷺ متعسر بل متعذر...
- ١٦٦ إن السر أكثر وقوعاً...
- ١٦٧ تفصيل الكلام في مذهب الخفية من وجوه:
- ١٦٧ الأول: اختلفوا في البسملة في الصلاة ماذا؟ هل هي سنة أو واجبة؟
- ١٦٧ الأصح هو وجوبها...
- ١٦٨ كل آية من الفاتحة واجبة فيها، فيجب السجود بتركها
- ١٦٩ الثاني: اختلفوا في أنه هل يأتي بها المصلي عند ابتداء السورة أم لا؟
- ١٧١ الخلاف في الاستئذان، أما عدم الكراهة فمتفق عليه...
- ١٧١ الثالث: اختلفوا في أنها هل تتكرر....
- ١٧٣ فروع: محل التسمية بعد التعوذ، فلو سمي قبل التعوذ أعاد...
- ١٧٤ هل يجوز قراءتها بالفارسية...
- ١٧٥ مسألة: قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فحسب ولم يزد لم يجز...

- ١٧٥ في قراءتها في ختم القرآن في التراويح...
- ١٧٧ قراءتها على رأس سورة الإخلاص في الختم....
- ١٧٧ تكرار سورة الإخلاص في الختم...
- ١٧٨ مسألة: لا تسنّ البسملة قبل دعاء القنوت في الوتر والدعاء
- ١٧٩ مسألة: لا تسنّ عند ابتداء التشهد...
- ١٧٩ روايات زيادة بسم الله في أول التشهد وليست بمقبولة
- ١٨٢ مسألة: يسنّ لمن يريد أن يقرأ القرآن خارج الصلاة أن يبدأ بيسم الله...
- ١٨٣ اختلاف العلماء في اجزاء قراءة بالبسملة...
- ١٨٥ مسألة: تحرم قراءة القرآن للجنب على الأصح...
- ١٨٦ مسألة: من أنكر كون البسملة آية من القرآن لا يكفر
- ١٨٩ لا ينبغي للمفتي أن يعتمد على ظاهر النقل، لا سيما وهو مجهول الأصل.
- ١٩٠ الاحتياط في التكفير...
- ١٩٠ تكفير الروافض...
- ١٩٠ اختتام الرسالة...
- ١٩١ خاتمة الطبعة الهندية
- ١٩٣ محتويات الكتاب
- ١٩٥ فهرس الآيات القرآنية
- ١٩٦ فهرس الأحاديث النبوية
- ٢٠١ فهرس الآثار الموقوفة
- ٢٠٢ فهرس أسماء الرواة
- ٢٠٤ فهرس أسماء الأعلام
- ٢١٢ فهرس أسماء الكتب
- ٢١٧ فهرس مراجع التحقيق
- ٢٢٩ فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com



هذا تأليف نفيس فريد في بابه اسمه :
«إحكام القنطرة بأحكام البسملة» ، ألفه مجدد
المئة الثالثة عشرة الهجرية ، الإمام الفقيه المحدث
المحقق محمد عبدالحفي بن محمد عبدالحليم
اللكنوي الحنفي (ت ١٣٠٤ هـ) .

رفع فيه الستار عن أحكام مسائل البسملة
المختلفة ، محققاً للخلاف بين المذاهب في
أحكامها المتعلقة بالطهارة والصلاة ، ولا سيما
في مسألة الجهر والسري بها في الصلاة ، مرجحاً
من الأقوال ما يتجه للعدل
المحقق